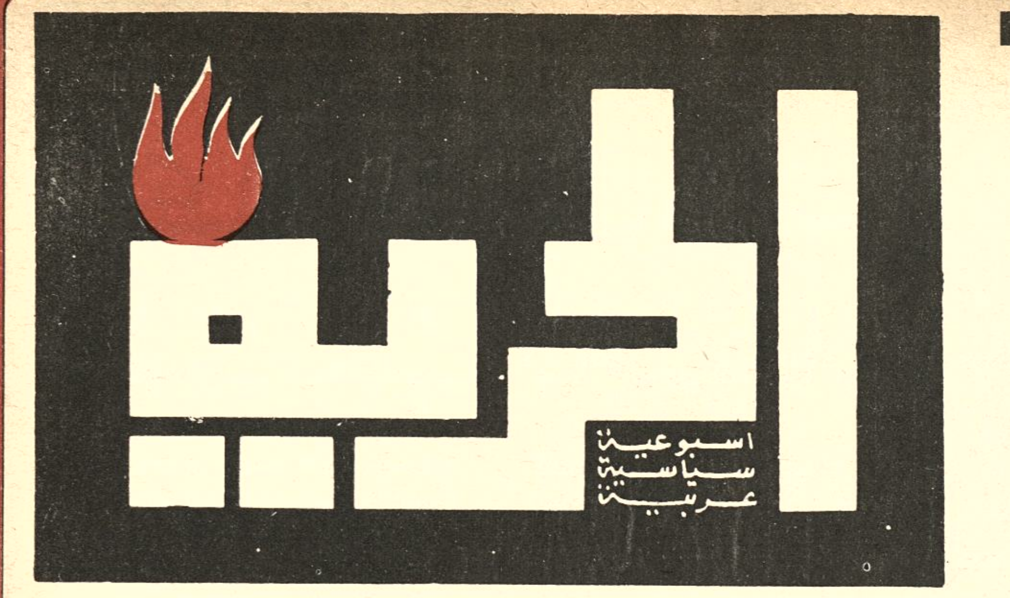
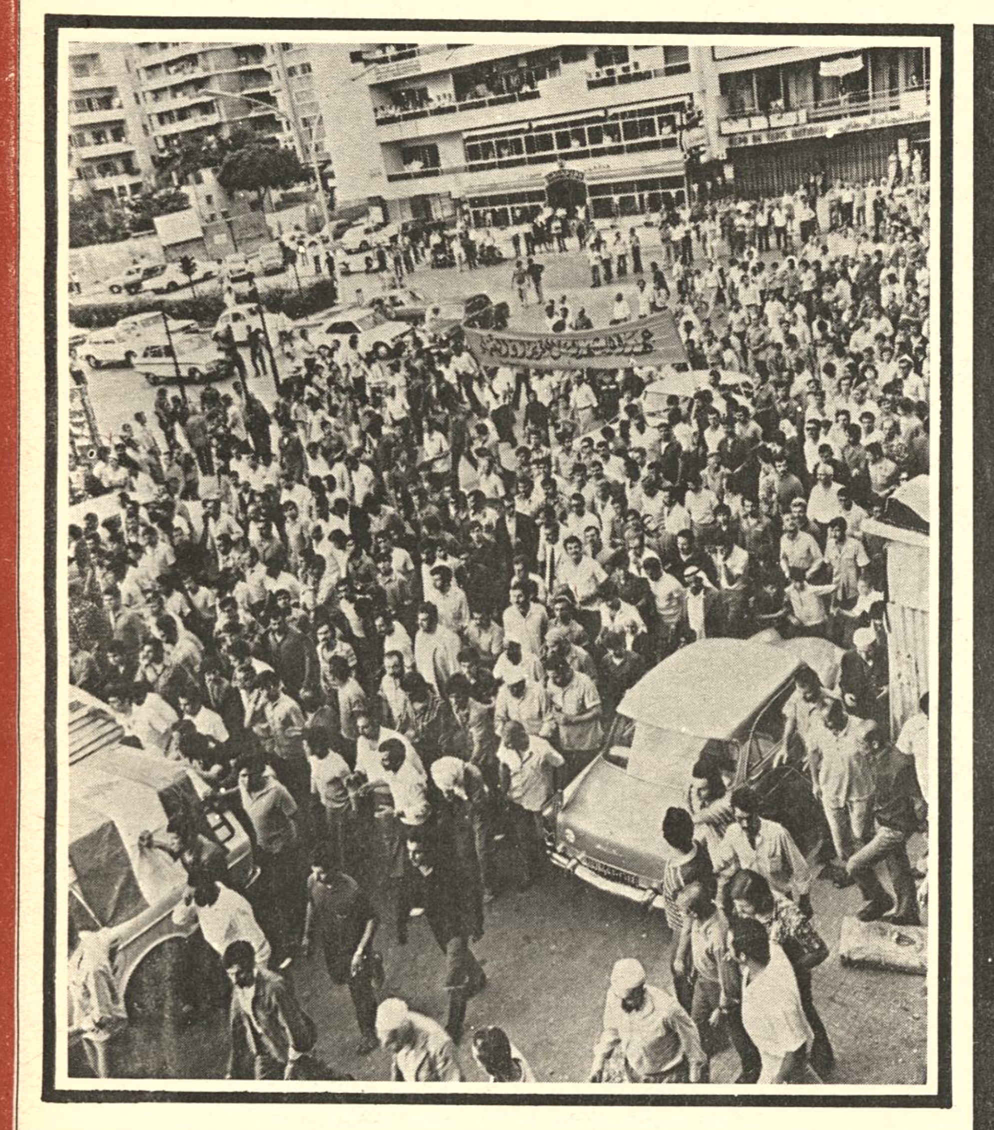


بيروت - الاثنين ١٩٧٣/٩/١٠ - العدد ٦٣٦ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.

طرد الاحتلال بتنظيم النهوض الجماهيري

الحلقة الثالثة من المناقشة الواسعة حول المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي البورجوازي الصغير



الى جماهير شعبنا في الضفة الغربية والقطاع

يا جماهير شعبنا الصامد المكافح :

يتمادى المحتلون الاسرائيليون في سياستهم العدوانية وفي اشباع نهمهم التوسعي على حساب شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية الشقيقة وذلك بهدف فرض الاحتلال كأمر واقع على الارض العربية .. انهم يدمرون زراعتنا ويلحقون افدح الاضرار باقتصادنا الوطني ويجنون الارباح الفاحشة على حساب الطبقة العاملة والفلاحين والفئات الكادحة من شعبنا ، انهم يشوهون ثقافتنا الوطنية وتراثنا العربي ، انهم يدنسون مقدساتنا ويوغلون في الاستيلاء على ارضنا ومصادرة [illegible] .. ولا يترددون في اعلان ذلك في برامجهم الانتخابية في حملة التحضير لانتخابات الكنيست القادمة .

كما ان حكام عمان وجلادي شعبنا في الضفة الشرقية يعلنون عداءهم لطموح شعبنا الوطنية ويتابعون مؤامراتهم مع شعبنا وحركته [illegible] ويدعون انفسهم ناطقين باسمه ويحكمون انفسهم [illegible] انهم لا يمثلون [illegible]

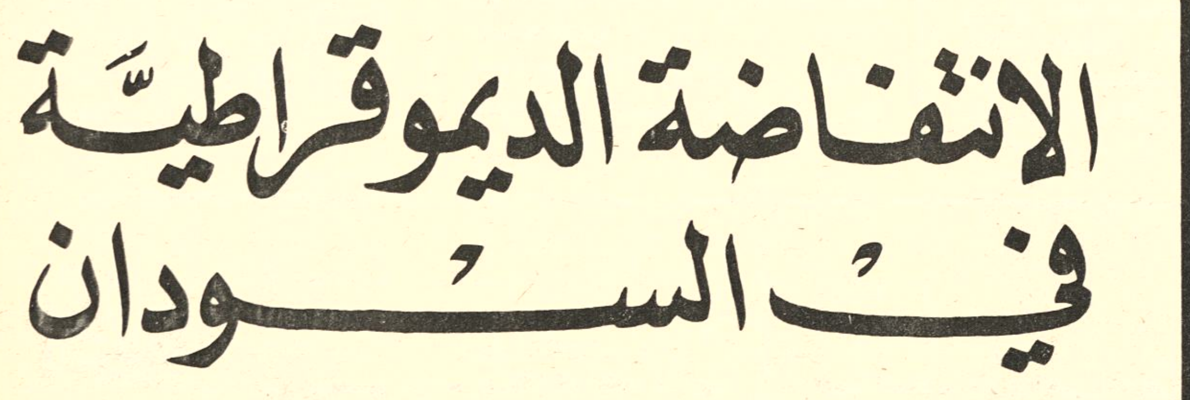
الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

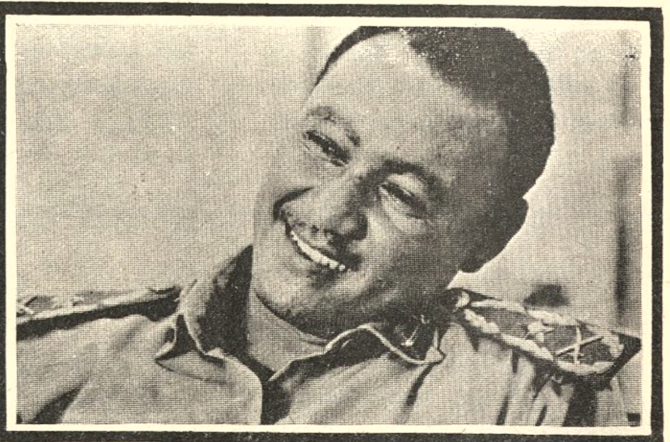
قيادة الضفة الغربية وقطاع غزة

١٩٧٣/٨/١١

مناشير في الاراضي المحتلة :
لندحر الاحتلال وننتزع حق شعبنا في تقرير مصيره

محاربة الغلاء باللجان المشتركة مع الاحتكاريين ومحاربة إسرائيل بقتل الوطنيين !





الوحدة المعلّقة !

ان تقييم اعلان الوحدة الذي تم مؤخرا بين مصر وليبيا يجب ان يحدث من خلال الوقائع السياسية الفعلية التي تقف خلف الاعلان بعيدا عن « الانشاء الوحدوي » الذي يصبغ البيان ويغطي الوقائع الفعلية .. كما أن تقييم اعلان الوحدة المصرية — الليبية يجب أن يتم من زاوية التأكيد على طموح الجماهير العربية الدائم للوحدة وعجز الطبقات الحاكمة الاقطاعية والبورجوازية والبيروقراطية عن تحقيقها ، أو عن ضمان استمرارها لمصلحة الجماهير وحريتها ووحدة نضالها ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية .

على هذا الاساس يمكن النظر الى « الاعلان الوحدوي » الاخير الذي وقعه السادات والقذافي .. فهذا الاعلان — كما سيتضح من خلال الوقائع الفعلية — ليس الا انعكاسا للمواقع المختلفة والمتناقضة التي يمثلها الطرفان المصري والليبي . فقد كان القذافي يريد تحقيق الوحدة بصيغة اندماجية ، وقد آثار خلافات كثيرة منذ فترة حول الوحدة الاندماجية والوحدة على مراحل ، واصر على الصيغة التي طرحها ، فقد كانت « الوحدة الاندماجية » تبدو له انقاذا للاخطار الداخلية التي تحيط بأحلام ثورته ، وكانت تبدو له «حلا سحريا» للتناقضات الداخلية والخارجية ، فهي ستقضي على الاقليمية الليبية التي بدأت تستيقظ مع تزايد دخول النفط ، وهي ستقضي على « الجمود والاستقرار » الذي بدأ يستقر عليه النظام الليبي الجديد بعد أن اخذت أجهزة الدولة تستكمل تكوينها ... ان أفكار القذافي الطوباوية الوحدوية وطموحه الكبير لان يلعب دور خليفة عبد الناصر في الزعامة العربية ، والاوضاع الداخلية في ليبيا .. كل ذلك دفعه الى طرح صيغة اندماجية فورية للوحدة مع مصر .

وبالمقابل كان الوضع المصري يعج بالتناقضات بعد ست سنوات وأكثر على هزيمة حزيران . كانت العلاقة الثنائية مع ليبيا بالاعلانات الوحدوية توفر لحكام مصر مخرجا من مخارج المازق الداخلي على صعيد الازمة الاقتصادية وأزمة الاحتلال الاسرائيلي .. ومع استمرار المازق ووصول الحل السلمي الى الطريق المسدود ، بدأت الازمة تولد تناقضات جديدة داخل أجنحة السلطة المصرية بعد ان استتب الامر للسادات على أثر طرد مجموعة صبري .

وبدا أن القوى الاكثر يمينية وتخلفا والقوى السياسية والفكرية التي تمثل أكثر طبقات التحالف الطبقي الحاكم في مصر تخلفا وهي الرأسمالية الزراعية التي خلفت الاقطاع مع التطور الرأسمالي الجديد الذي حققه النظام الناصري ، بدا أن هذه القوى بدأت تفرض سيطرتها وهيمنتها على سياسة الحكم .. واذا كانت طبقات التحالف الحاكم جميعا يجمعها قاسم مشترك واحد .. من العداء للجماهير والتخوف من يقظتها السياسية والوطنية ، والوقوف في وجه أي تحرك مستقل لها ، ويجمعها — ايضا — خط التراجع والتنازل تجاه الامبريالية الاميركية من الناحية السياسية وخط التراجعات على الصعيد الاقتصادي ، الا انها تختلف على حدود هذا التراجع والتنازل ، وعلى التحالفات العربية والدولية.

وفي الفترة الاخيرة تبلور جناحان اساسيان في السلطة المصرية على صعيد التحالفات العربية :

١ — جناح يؤيد التحالف الوثيق مع ليبيا حتى القبول بصيغة القذافي الوحدوية الاندماجية ، ويعتبر هذا الجناح (الذي يعبر عنه هيكل) ان الوحدة مع ليبيا ستكون انقاذا للمازق الذي تعيشه مصر ، وانها ستوفر لها امكانية جديدة تتيح لها مجابهة الاوضاع العالمية ، ومجابهة قوة الاحتلال الاسرائيلي واستمراره من مركز قوة جديد .

هذا الجناح « الهيكلي » في السلطة المصرية لا يطرح تصورا مختلفا للمسألة الوطنية ، ولا يخرج عن اطار الحل السلمي ، والانفتاح على اميركا ، ولا يطرح المعركة مع الرجعية العربية بالطبع ، انما يرى في الوحدة مع ليبيا وسيلة لمركز أقوى من الضغط ولتحقيق توازن عربي لا بد منه لاخراج الوضع المصري من مأزقه الحالي .

ان « وحدوية » هذا الجناح ذات طابع فوقي وتجريبي ، انه يريد الوحدة الاندماجية مع ليبيا لانقاذ الطبقة الحاكمة المصرية من افلاسها الوطني وعجزها عن تحرير الاراضي وعن مجابهة العدو الصهيوني . كما انه يعتبر « الوحدة مع ليبيا » فرصة تاريخية لانقاذ الوضع الاقتصادي المصري من أزمته المتصاعدة ، اذ تتيح ليبيا للنمو الرأسمالي المصري الجديد سواء في قطاع الدولة او في القطاع الخاص مجالا حيويا يتفاعل من ناحية الاسواق ورؤوس الاموال الليبية لتحقيق نمو جديد بعد ان توقف هذا النمو في السنوات الاخيرة .. انه يعتبر الوحدة مع ليبيا كأساس لاي انفتاح على الرأسمال العربي والاجنبي الذي بدأه النظام المصري بعد الهزيمة .

٢ — أما الجناح الثاني فهو الجناح الذي يرى الخطر كل الخطر في الوحدة الاندماجية مع ليبيا بشروط القذافي ، فهذه الصيغة تحمل اخطارا داخلية نتيجة مواقف القذافي « المتطرفة » ، وهي تحمل اخطارا أخرى على صعيد علاقات مصر العربية مع السعودية وغيرها من الرجعيات العربية . ويريد هذا الجناح توثيق العلاقات مع السعودية باعتبارها القوة العربية الاولى على صعيد النفط ، والقوى العربية الاولى الصديقة للولايات المتحدة . فالاعتماد عليها والتحالف معها ، سيؤدي الى الضغط على اميركا للخروج من المازق ..! ويعتبر هذا الجناح أن « الوحدة الاندماجية مع ليبيا » ستخرب العلاقات الجيدة مع السعودية ، وبالتالي ستغلق الوحدة أمام مصر كل انفتاحها السياسي والاقتصادي الجديد الذي بدأته في السنوات الاخيرة ، ودعوتها المستمرة للرأسمال العربي والاجنبي للاستثمار داخل مصر .

ان هذا الجناح يعتبر التحالف الوثيق مع السعودية اساسا لسياسة مصر العربية .. لذلك فهو يرفض الوحدة الاندماجية مع ليبيا ، ويطالب بصيغة مرنة تحافظ على العلاقات مع ليبيا والسعودية معا ، ولا تؤدي الى احراج مصر تجاه السعودية .. ان الصراع الاخير الذي شهدته مصر مؤخرا بين هذين الجناحين والذي ظهر في صحافة بيروت هذه المرة على شكل « حرب المذكرات » بين اللواء نجيب وهيكل ، وتصريحات الشافعي ، وحملات مختلف المرتبطين بهذا الجناح او ذاك في مصر تجاه بعضهم البعض ..

ان هذا الصراع يعكس الى حد كبير ، حدة الخلافات السياسية القائمة بين الجناحين ، ويعكس التناقضات القائمة الحالية داخل السلطة المصرية ... فهناك « حزب القذافي » الذي يطالب بالوحدة الاندماجية وينطق باسمه هيكل ، وهناك « حزب السعودية » الذي يطالب بالتحالف الوثيق مع السعودية ويرفض صيغة القذافي الوحدوية الاندماجية .

ورغم ان السادات يميل الى الجناح « السعودي » ويمثله أحيانا ، الا انه بحكم مركزه مضطر الى تحقيق التوازن خاصة وان الصراع بين الجناحين لم يحسم بعد لصالح احدهما ...

هذا هو « سر » زيارة السادات الى السعودية قبل ايام قليلة من موعد الوحدة مع ليبيا .

فهذه الزيارة تؤكد العلاقة الوثيقة مع الملك فيصل ، وتؤكد انه مهما تزايد احراج القذافي للحكم المصري فان سياسته مع السعودية لن تتأثر .

وقد زادت الزيارة الاخيرة — ايضا — من التحالف المصري — السعودي وفي اعتماد الحكم المصري على « ضغوط السعودية » ومساعداتها المادية ..

ورغم محاولة القذافي المجيء الى القاهرة اثناء غياب السادات في السعودية ، وتصريحه انه لا يعرف ماذا سيحدث في اول ايلول ، ولا يعرف ماذا يريد السادات ، رغم ذلك ، عندما عاد السادات اجرى « مباحثات فوقية » سريعة ادت الى صيغة توفيقية متوازنة تعلن الوحدة ولا تحققها فوريا كما كان يريد القذافي ... صيغة متوازنة تحفظ للقذافي ماء وجهه « الوحدوي » وتحقق للسادات ولجناح « السعودية » في السلطة المصرية الطمأنينة من اخطار الوحدة الاندماجية .

وقد قبل القذافي بهذه الصيغة التوفيقية ووافق على تأجيل تحقيق الوحدة الاندماجية حتى يتم اعداد دستور دولة الوحدة بدون موعد محدد هذه المرة .

وقبل السادات بدوره اعلان الوحدة والالتزام بتحقيقها في المستقبل ، وتحمل « المسؤولية التاريخية » التي كان القذافي يحمله اياها !.

وهكذا خرج الطرفان المصري والليبي بالصيغة التي أعلنت ، صيغة تؤكد بأن الوحدة مؤجلة ومعلقة الى اجل ..

ان هذه الوقائع السياسية الفعلية تؤكد أن الوحدة ستظل أسيرة مصالح الطبقات الحاكمة وتناقضاتها ، وان الشروط الرئيسية لضمان الوحدة واستمرارها ان تكون وحدة ذات مضمون جماهيري وديموقراطي ووطني ، اي ان تؤمن للجماهير حرياتها الديموقراطية وحرية تنظيماتها ، وان تحقق وحدة نضالها ضد الامبريالية والرجعية العربية والصهيونية .

وكالة الغوث ترضخ لمطالب المخيمات

جرى صباح يوم الجمعة الماضي اجتماع مشترك لوفد من اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان وممثلين عن وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وقد حضر هذا الاجتماع العقيد انطوان الدحداح مدير عام الامن العام ممثلا لوزارة الداخلية . وتناول البحث كافة مطالب مخيمات اللاجئين وبالتركيز المطالب الملحة لمخيمات الجنوب والمعلمين المصروفين. ولقد تم تحقيق عدد من المطالب العامة لكافة المخيمات تنحصر في انتهاج سياسة طبية أفضل تؤمن الخدمة الطبية الدائمة داخل المخيم والاهتمام بتأمين الادوية اللازمة . علىصعيد النظافة الصحية العامة ، تأمين عدد أكبرمن عمال النفايات ومد شبكات المجارير داخل المخيمات . في المجال التربوي والتعليمي ، تأمين الكتب المدرسية قبل بدء العامالدراسي وعدم تأخير تعيينات المدرسين عن موعد ابتداء السنة الدراسية . وتناول البحث عددا من المطالب الاخرى في مجالات التغذية واعادة صرف المؤن لمواليد ما بعد سنة ١٩٦٥ الذين كانت الوكالة قد أوقفت المؤن عنهم . وتأجلت هذه المطالب الى اجتماع اخرسيعقد الاسبوع القادم . أما بشان المطالبالرئيسية فقد توصل الاجتماع الى التالي :

١ ــ بشأن حفر بئر ارتوازي في مخيم البرج الشمالي فقد رضخت وكالة الغوث وطرحت استعدادها المباشر لتلزيم العرض المقدم لديها . وستقوم بزيادة منسوب المياه حتى انجاز البئر .

٢ ــ وافقت الوكالة على اعادة تعيين المعلمين المصروفين من فئة × (معلمي التعاقد السنوي) بشكل كامل الى العمل . ووعدت بتلبية تعيين المعلمين المياومين خلال اسبوع مؤكدة هذا الاستعداد على أساس وجودهم اصلا على لائحةالاولوية فيالتعيينات، علما بأنه ما زالت هناك عدة شواغر في مجال المعلمين .

٣ ــ بخصوص اعتبار التجمع الفلسطيني المتواجد في القاسمية والبرغلية مخيما قائما بذاته ، طرحت الوكالة أن هذه القضية من اختصاص الدولة اللبنانية ، وعليه فقداحيلت هذه التوصية للحكومة اللبنانية للبت بها .

٤ ــ طرحت الوكالة حلا راهنا لمشكلةتنقل الطلاب بين منطقة القاسمية والمدرسة التي تبعد خمسة كيلو مترات عنها بتأمين وسائل نقل دائمة ومنتظمة . على أن تضع مسألة بناء مدرسة داخل المخيم على جدول أولوياتها ، وأحيل موضوع تأمين العقار المناسب للبناء الى الحكومة اللبنانية .

ويأتي تراجع وكالة الغوث عن مواقفها المتعنتة تجاه المطالب المطروحة من المخيمات بعد أعنف معركة مطلبية خاضتها جماهير الفلسطينيين في لبنان ابتدأت بالاعتصام في مخيم البرج الشمالي في صور بتاريخ ٣٠ــ٧ــ١٩٧٣ وشهد الاسبوع الماضي أعنف تصعيد عرفته الوكالة . فقد شملت المقاطعة كافة مخيمات لبنان ، وامتد احتلال المكاتبالرئيسية والاعتصام بها ليشمل كافة مكاتبالرئاسة. ان وحدة وصلابة الموقف الجماهيري مثل السلاح الذي حقق لها انتصارا رئيسيا على موقف الوكالة المتصلب والمتعنت تجاهمطالبها المشروعة .

وقد جاءنا من قيادة منظمة لبنان للجبهة الشعبية الديمقراطية ما يلي :

دخل التحرك الجماهيري العارم الذي بدأ في مخيمات صور في جنوب لبنان قبل اكثر من اربعين يوما ، مرحلة جديدة وحاسمة باتجاه مجابهة كاملة مع وكالة الغوث على صعيد كافة مخيمات لبنان ، ومن أجل كسر سياسة اللامبالاة والتعنت تجاه كافة القضايا المطلبية العادلة التي رفعتها جماهيرنا .

ولقد جاءت عملية التصعيد في الموقف نتيجة حتمية لسياسة الوكالة التي لم تجد ما تقوله لجماهيرنا على امتداد فترة الاعتصام سوى انها تسلم بحقها في كافة المطالب المطروحة ، لكنها لا تملك الامكانيات المالية الكافية لتنفيذ هذه المطالب . وبات واضحا لجماهيرنا ازاء هذا الوضع ان لا طريق امامه سوى المجابهة الكاملة لسياسة الوكالة ، ووضعها نهائيا امام مجموع التزاماتها لجهة تامين القضايا الحيوية والاساسية لمخيماتنا . فلقد ملت جماهيرنا سماع سمفونية الموارد الشحيحة ، وعانت ما عانته على امتداد اعوام النكبة من صلف الوكالة وتعنتها وحرمانها جماهيرنا ابسط المتطلبات الحياتية .

اعلنت جماهيرنا في كافة المخيمات ، تأييدها وتضامنها الكامل مع مخيمات الجنوب ، ونظمت اكبر حركة رفض لسياسة الوكالة تشهده منطقتنا على امتداد اعوام النكبة . فلقد نفذت كافة المخيمات هذا الاسبوع مقاطعة كاملة لاعمال الوكالة من جهة ، وقامت بالاعتصام في كافة مكاتبها . وتضامنت الاتحادات الجماهيرية بشكل كامل مع الاعتصام واعلن موظفو وكالة الغوث اضرابهم الشامل حتى تحقيق المطالب المطروحة . وشمل الاعتصام كافة اوجه العمل ، بحيث اغلقت كافة المكاتب الرئيسية ، وبذلك شلت كافة نشاطات الوكالة .

ان المطالب المرفوعة تكاد تمثل قاسما مشتركا لعموم مخيماتنا في لبنان . وعلى هذا الاساس فانها تصبح مسالة نضالية موحدة . ففي الوقت الذي توقعت فيه وكالة الغوث بالمشاركة مع بعض الاطراف العدمية موتا مبكرا لهذه الانتفاضة دون ان تتمكن من تحقيق مطلب واحد من مطالبها المرفوعة ، كانت جماهيرنا تنظم اكبر رد على سياسة ادارة الظهر التي مارستها وكالة الغوث طيلة الفترة السابقة . ولقد خرجت جماهيرنا هذه المرة عن الحدود التقليدية لنضالها المطلبي ، بحيث باتت تهدد باجتثاث مؤسسة وكالة الغوث من جذورها في حال استمرارها في تنفيذ سياستها الراهنة .

فلقد كانت المواجهة دائما تتم بين جماهير غير منظمة وبين وكالة الغوث التي نصبت نفسها دولة داخل الدولة اللبنانية توزع اجراءاتها التعسفية دون ما حسيب أو رقيب. وعندما كانت تنتفض جماهيرنا على هذه السياسة كانت تجابهها سياط اجهزة القمع في الدولة . ان معاناة شعبنا من سياط المكتب الثاني وغيره من اجهزة مثلت على امتداد الفترة السابقة صمام امن لسياسة الوكالة تمثل حافزا في المرحلة الراهنة لتشديد النضال من اجل تصحيح العلاقة القائمة ، ووضع وكالة الغوث امام التزاماتها المفترضة تجاه شعبنا .

ان التحرك الجاري الان ، والذي يضم الى جانب القطاعات الجماهيرية فيالمخيمات كافة الاتحادات الجماهيرية من عمال ومعلمين وطلبة ، الى النوادي الاجتماعية ، الى لجان موظفي الوكالة . وتقف منظمات المقاومة الفلسطينية على رأس هذا التحرك ، منظمة له عبر اللجان الشعبية في المخيمات، ولجان متابعة الاعتصام على صعيد كافة المناطق وعلى الصعيد المركزي . ومحددة كافة مهامه ونضالاته وملتزمة قضاياه . ذلك ان هذه المهمة هي من صلب مهام حركة المقاومة الوطنية والديمقراطية على الساحة اللبنانية . ان وحدة وصلابة الموقف لكافة فصائل المقاومة والتفاف الجماهير حول هذا الموقف هو الكفيل بكسر سياسة التعنت البشعة التي تمارسها وكالة الغوث .

ان الهلع الذي اصاب كبار المسؤولين في وكالة الغوث نتيجة الانتفاضة الشاملة هذا الاسبوع ، دفعها باتجاه بدء المراجعة الجدية لحساباتها .

حكاية موقف بوسطات بعلبك

تنتشر في اوساط اصحاب البوسطات في منطقة بعلبك الهرمل ضجة في هذه الايام بسبب تدخل الاقطاع السياسي بشخص جوزف سكاف لمنعهم من اخذ الركاب الا بعد دفع الخوة . وكأن البلد لا يكفيه كل الفضائح في وزارة الموارد . فما هي حكاية موقف بوسطات بعلبك ــ الهرمل على مدخل مدينة زحلة ؟

معروف منذ سنوات طويلة ان بوسطات بعلبك ــ الهرمل العاملة على خط بيروت يحق لها ان تتوقف عند مدخل مدينة زحلة وتأخذ الركاب من هناك على اساس انالطريق عام وملك الدولة . ومنذ فترة بدأ ازلام جوزف السكاف وضع اشارات فى اماكن معينة تمر بها البوسطات واعتبارها مواقف خاصة وفرض خوة على أصحاب البوسطات وارغامهم على دفع مبلغ ٥ ليرات عن كل بوسطة حتى لو أخذت راكبا واحدا . ولدعم موقف ازلام الاقطاع السياسي راحت شرطة السير تكتب محاضر ضبط بالسيارات التي تقف في الاماكن التي وضع القبضايات عليها اشارات .

وبدأ اصحاب البوسطات تحرحهم لرفع الاستغلال عنهم ، فاتصلوا اولا بالمحافظ وقدموا اعتراضا خطيا كما قدموا طلبا باعطائهم رخصة بموقف خاص لاوتوبيسات بعلبك ــ الهرمل ، ولكن المحافظ اجابهم صراحة ان القبضايات يتصرفون بأمر جوزف سكاف وهو لا يستطيع ان يخالف اوامره او يساعدهم بشيء ، بعد هذا الجواب من المحافظ ذهب اصحاب البوسطات الى رئيس بلدية زحلة ــ المعلقة الذي اجابهم ايضا أن المسألة مرهونة بجوزف سكاف ولكنه وعدهم بأنه يتوسط لدى القبضايات من أجل تخفيض الخوة (٢٥٠ غرشا بدل ٥ ليرات)

بعدها اتصل اصحاب الاوتوبيسات بآمر فصيلة سير شتورا الذي جاءه أمر من جوزف سكاف اثناء الحديث بضرورة عرقلة عملهم وعدم اعطائهم اي وعد بتحقيق مطلبهم .

خلال ذلك كانت البوسطات وركابها يتعرضون للضرب من قبل القبضايات لدى عدم الامتثال لاوامرهم .

حتى الان لا يزال اصحاب البوسطات يتمسكون بالطرق السلمية في معالجة الازمة وقد وضعوا المسألة بيد وزير الداخلية ، ولكنهم لا يأملون خيرا . وقد بدأت اصوات الرد بالعنف على قبضايات زحلة ازلام جوزف سكاف ترتفع في اوساطهم . خاصة ولن اصحاب البوسطات لديهم تجربة سابقة اثناء فرض موقف لهم في بيروت حيث اضطروا لمحاصرة القصر الجمهوري ببوسطاتهم من اجل الحصول على موقف .

ان اصحاب البوسطات يتحركون اليوم من اجل مطلبهم المحدد الا وهو التأكيد على حقهم بالموقف ورفض دفع خوة لاي كان سواء من ازلام الاقطاع السياسي او غيره .

ان شرط تحقيق مطلبهم هو بتوحدهم وتضامنهم في سبيل تحقيق مطالبهم ومنع الاقطاع السياسي وزعرانه من استغلالهم .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب ــ منطقة العاملية ــ محلة راس النبع ــ بناية فؤاد درويش هاتف ٢٢٤٧٥٥٢ ــ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ــ لبنان

لماذا يجري الانفتاح العربي على حكام الاردن على أساس شروطهم؟

ماهي حقيقة خلافات السلطة الأردنية؟



منذ أن لاحت بوادر الفشل الذريع الذي بدأ يلحق بسياسة حكام عمان على الصعيد الداخلي والعربي وفي العلاقة مع شعب فلسطين ، اخذت دعواتهم لتحقيق الانفتاح العربي تتزايد ، كمخرج راهن للازمة التي تحكم وضعهم . وحكام عمان لا تعوزهم التجربة والخبرة في هذا المجال ، فقد تكررت دعواتهم للانفتاح واعلانات التوبه ، منذ عام ١٩٥٧ تحديدا أكثر من مرة . وكلما اصيبت سياستهم الداخلية والعربية بالخيبة، كانوا يلجأون وبشكل دوري ، الى محاولة الالتفاف على الازمه الناشبة، بتقديم بعض التنازلات الشكلية التي تساعدهم على تهدئة الازمة داخليا لفترة من الزمن ، يعودون بعدها الى اتباع النهج المعادي للشعب داخليا، والمتناقض جذريا مع مصالح البلدان العربية الوطنية ، والذي يخدم بأمانة سياسة الامبريالية الاميركيةفي كل مرحلة من المراحل . هذا ما جرى قبيل الانفصال السوري عام ١٩٦١، وما تكرر وقوعه على ابواب حرب حزيران وبعدها ، وما يحدث الانبعد ثلاث سنوات من اعمال القمع والاضطهاد الداخلي ، ومحاولة مصادرة حقوق شعب فلسطين ، والاتجاه نحو تحقيق حل استسلامي مشين مع اسرائيل .

الانعطاف في الموقف ؟!

ومنذ عدة شهور ، لم ينقطع حكام عمان عن ابداء رغبتهم في تحقيق الانفتاح العربي ، وخاصة مع مصر وسوريا ، تحت غطاء اعادة بناء الجبهة الشرقية ، وتحقيق وحدة الموقف بين بلدان المجابهة . وبالنسبة للمقاومة الفلسطينية ، والقوى الوطنية في الاردن لم يكن هناك مايثير الاستغراب في موقف حكام عمان الجديد ، والانعطاف الحالي في سياستهم ، فقد تحقق منذ أيلول ١٩٧٠ عدد من التطورات التي قادت حكام عمان لابداء تنازلاتهم الشكلية هذه وابرزها :

١ ــ رغم التنازلات الواسعة التي قدمها حكام عمان لصالح العدو الاسرائيلي ، واستعدادهم للقيام بحل منفرد ، والتسليم بالكثير من الشروط الاسرائيلية ، الا ان اصرار اميركا واسرائيل على انجاز حل استسلامي شامل لبلدان المنطقة يشمل مصر بشكل رئيسي ، وهو ما لم يتحقق حتى الان ، ولا يبدو ان حكام مصر قادرين على السير فيه ، ادى الى تعقيد الوضع بكامله بالنسبة لحكام عمان ، وساهم فيتأجيل تنفيذ الحل المنفرد الذي ارادوه . لقد ادت هذه الحالة الى تعميق ازمتهم ، فلم يحصلوا على حل منفرد يبسطون فيه نفوذهم على قسم من المناطق المحتلة ، ويحققون من خلالهاستقرار نظامهم واستمرار تحكمهمبرقاب شعب فلسطين ، وفي نفس الوقت بقيت عزلتهم العربية قائمة ، مما زاد من حدة الازمة السياسية والاقتصادية داخل الاردن ، خصوصا في ظل استمرار توقف المساعدات الليبية والكويتية عنهم .

٢ ــ لقد ادت سياسة العداء للشعب الفلسطيني واعمال القمع داخل الاردن ، الى تعاظم مشاعر العداء بين صفوف جماهير فلسطين في المناطق المحتلة ، وعزلة اشد لعملاء النظام ، وفشل متلاحق لسياسته القائمة على ربط شعب المناطق المحتلة به . وتقرير مصير هذا الشعب بما يتمشى مع مصالح النظام وبقائه .

٣ ــ وعلى صعيد الضفة الشرقية ، لم يحقق النظام خطوة واحدة على طريق انهاء عزلته عن الفلسطينيين ، وأدى تفاقم الازمة الاقتصادية الحادة في الاردن ، والتي سببتها سياسة النظام الداخلية والعربية بعد مجازر ايلول ، الى تعاظم النقمة ضد هذه السياسة بين صفوف اوساط واسعة من الشعب . كما ادت سياسة التفرقة والاضطهاد الاقليمية التي اتبعها النظام وغذاها ضد الفلسطينيين ، الى نمو نقمتهم ضده وعدم استسلامهم لسياسته ، رغم كل محاولات تزييف ارادتهم، من خلال المؤتمراتوالمهرجانات التي حاول ان يظهرهم فيها بموقف المؤيد والمساند لخطوات النظام واحقيته في تمثيل شعب فلسطين .

٤ ــ وفي المقابل ، ازداد الوزن السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية ، من خلال نمو صلاتها مع القوى التقدمية العربية، والمعسكر الاشتراكي ، واصبحت مسألة مسلم بها على الصعيد العربي والدولي بأن قضية شعب فلسطين تفرض نفسها على وضع ازمة الشرق الاوسط ، برغم الاختلاف الاكيد بين المواقف المبدئية للقوى التقدمية العربية والعالمية ، وبين القبول التكتيكي للقوىالاخرى بالقضية . كل هذا قد ساهم في التضييق على مصالح حكام عمان وسياستهم التي ترمي الى انتزاع الاعتراف بهم وحدهم كممثلين لشعب فلسطين ، حتى يحتفظوا بموقع ممتاز كأحد الاطراف في تسوية الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، هذا الموقع الذي يؤهل نظامهم للبقاء من خلال اغداق مساعدات الامبريالية الامركية عليه ، حتى يظل قاعدة استراتيجية في خدمة سياستها وصمام أمن لدولة اسرائيل .

ان هذه العوامل مجتمعة ، مضافة الى مظاهر التضامن والتعاطف التي عبرت عنها جماهير المناطق المحتلة والاردن مع المقاومة ، واكدت فيها استمرار نضالها من اجل تقرير مصيرها على ارضها بما ينسجم مع مصالحها الوطنية ، من خلال طرد الاحتلال وبعيدا عن نفوذ الملكحسين وسياسته ، هذه العوامل قد ادت الى احكام الطوق حول سياسةالنظام والاعلان عن سقوطها الذريع .

وفي الظرف الراهن ، يعلم حكام عمان بسبب من تعقد عملية الوصول الى حل مباشر للصراع في المنطقة ، ونظرا لاستمرار اسرائيل في تنفيذ برنامجها الخاص بشأن التوسع والاستيطان في المناطق المحتلة ، ان الانفتاح على البلدان العربية الاخرى لا يؤدي الى تحميلهم اية اعباء ، ولا يخسرون منه شيئا ، بل يحققون عددا من المكاسب السياسية والمالية مجانا وبدون اي ثمن يدفعونه . ان هذه المسألة تبدو واضحة من خلال:

مكاسب حكام عمان

١ ــ الوضع الذي ستكون عليه الجبهة الشرقية في حال قيامها . فحكام عمان يصرون على انفراد جيشهم بهذه الجبهة مع بعض القوات السعودية ، دون اشراك اية قوات عربية اخرى فيها ، كما يرفضون بشكل صريح احيانا ويتملصون من ابداء اي موقف احيانا اخرى بشأن عودة المقاومة ودورها في العمل انطلاقا من هذه الجبهة . ويقبل حكام عمان بوضع الجبهة الشرقية تحت امرة القائد العام احمد اسماعيل ، وهو أمر شكلي بحت كما اثبتت التجارب الماضية للجبهة الشرقية قبل عام ١٩٧٠ ، كما انه لا يوفر اية ضمانات لانصياع القيادة الاردنية لاوامر القائد العام في اللحظات الحاسمة ، بسبب انفراد حكام عمان في هذه الجبهة ، ولا يجب انينسى احد هنا اعلانهم الصريح والقاطع برفضهم لاي صدام مع اسرائيل وهو ما اعلنه الملك حسين في رسالته الداخلية الى الجيش الاردني والتي نشرتها صحف المقاومة ، وما قاله الملك صراحة الى قادة سوريا ومصر في رسائله الاخيرة اليهم .

ان هذا الوضع لا يحمل حكام عمان اية اعباء بشأن المواجهة مع اسرائيل ، بل يفتح عليهم مجددا ابواب المساعدات العربية المقطوعة تحت ستار دعم جبهتهم الشرقية .

٢ ــ الحالة الجديدة التي ستنشأ في حال تحقيق الانفتاح . فحكام عمان يراهنون على فك عزلتهم وتحويلها الى عزلة للمقاومة الفلسطينية على الصعيد العربي بشكل خاص. ويأملون من خلال هذا الانفتاح تطويق الموقف الذي يعتبر المقاومة ممثلة لشعب فلسطين واعادة دورهم ووزنهم السياسي في المنطقة كأحد اطراف الصراع المباشرين .

٣ ــ عودة المساعدات المالية العربية لحكام عمان ، مما يساعدهم على حل جزء من أزمتهم الاقتصادية ، وتثبيت ركائز نظامهم .

٤ ــ يراهن حكام عمان من خلال الوضع الجديد ، على اعادة بناء صلاتهم مع الشعب الفلسطيني وخاصة في المناطق المحتلة ، وتطويق كل الدعوات والمواقف التي تنادي بحقوق الشعب الفلسطيني بمعزل عن حكام عمان . اذ انهم سيعملون على تزيين وجههم البشع بمساحيق « التضامن العربي » وغيره من الشعارات الزائفة التي استخدمها حكام عمان في كل فترة كانت تتصاعد فيها ازمتهم الداخلية فيها .

ان الانفتاح في ظل هذه الشروط والاوضاع ، يحقق لحكام عمان كل ما يريدوه ، ولا يملي عليهم اية شروط او واجبات فعلية ، كما لا يوفر اية ضمانات تمنع هؤلاء الحكام من الانقضاض مرة اخرى على البلدان العربية ذاتها التي سينفتحون عليها ، في حالة امتصاصهم للازمة الداخلية ، او عند اول تلويح اميركي ــ اسرائيلي جديد لهم .

وفي المقابل فان الحجج التي تطرحها الاوساط العربية لتبرير عملية الانفتاح ، لا توفر الحد الادنى من الشروط التي يضعونها لمجابهة اسرائيل ، وتحقيق قيام الجبهة الشرقية بدورها في عملية المجابهة. ومن ابرز هذه الحجج :

١ ــ استنادا الى الطاقة العسكرية التي يملكها حكام عمان ، وضرورة تعبئتها في مواجهة اسرائيل . ان هذا الموقف العسكري البحت ، المجرد ، الذي يخلق حاجزا بين قدرة هذه الطاقة العسكرية وبين السياسة التي توجهها وتتحكم بها ، وهي سياسة شديدة التخاذل والاستسلام ، يتجاهل تماما بان حكام عمان يقودون الجبهة الشرقية وحدهم بشكل منفرد ، وليس هناك من رادع لهم ، او ضمانات تمنع ارتدادهم في كل لحظة.

٢ ــ ومن اطرف الحجج المطروحة ، تلك

التي تقول « ان اميركا قد باعت الملك حسين، وهو ما تدعمه الان الى الاقتراب من الموقف الوطني . » ولو سلمنا جدلا بأن اميركا قد باعت الملك — وهو أمر مشكوك به جدا في الظرف الراهن — فان اميركا لم تبع النظام الاردني بكامله ، بسياسته ودوره في خدمة استراتيجية الامبريالية . ومما يزيد الامر طرافة ، مساهمة بعض أوساط الحكم الاردني ومبعوثيه في الترويج لهذا القول أملا بكسب العطف . ويتضح من خلال التدقيق في هذا الموقف ، ان بعض اوساط الحكم الاردني، ومن بينها الملك ، تبدي بعض الاحتجاج على السياسة الاميركية ، بسبب تأجيلها عملية الاستسلام الاردنية المنفردة ، بانتظار عدم توفر ظروف الاستسلام العربي الشامل. وتبدو هشاشة هذه الحجة وسخفها ، امام سيل المساعدات المالية والعسكرية التي يتلقاها حكام عمان من الولايات المتحدة ، وازدياد دورهم التآمري في المنطقة حتى شمل منطقة الخليج في خدمة تدعيم النفوذ الايراني وحمايته وسياسة العداء للقوى الوطنية والمقاومة والقمع المتواصل التي تمارسها النظام داخليا. ان تغيير مواقع العملاء وادوارهم ، هو أمر محض الامبريالية الاميركية وعملائها وحدهم، وأما تغيير طابع النظام وسياسته من مواقع التبعية للامبريالية الى مواقع الوطنية والتقدم ، فمن الجنون والعبث الاعتقاد بان هذا رهن بمشيئة حاكم فرد مثل ملك الاردن، يحكم بلدا مثل الاردن ، الذي يحصل على ثلثي موازنته السنوية اعتمادا على مساعدات وهبات الامبريالية الاميركية نفسها .

حقيقة تناقضات السلطة

٣ — يجري الحديث الان عن وجود عدد من التناقضات في صفوف النظام الاردني بين عدد من التكتلات، وابرزها تكتل الملك . زيد الرفاعي . محمد رسول الكيلاني مدير المخابرات ، وهو ما يسمونه بالتيار « المعتدل » الذي يرغب بتحقيق الانفتاح العربي ، مقابل التيار « المتطرف » الذي يدعو للانكماش داخل الضفة الشرقية وانهاء كل ما له علاقة بالعرب والفلسطينيين وهو تيار الامير الحسن . الشريف ناصر خال الملك . والدة الملك زين. ان مثل هذا التناقض الهامشي قائم فعلا ، بين قوى تتصارع فيما بينها حول افضل السبل والوسائل التي تضمن الحفاظ على سلطة حكام عمان ، وامتصاص الازمة الداخلية والعربية والدولية التي تحيط بهم . فالطرف الاول الذي يتزعمه الملك ، يهدف الى التخلص من ازمة النظام، بواسطة القيام بالانفتاح عربيا دون تقديم اية تنازلات فعلية ، مما يكفل له وضعا سياسيا واقتصاديا افضل، بينما يرى الطرف الاخر ان هذه السياسة لا تحل ازمة النظام جذريا، وليس هناك من سبيل سوى الانكفاء داخل حدود الضفة الشرقية دون التورط بأية ارتباطات عربية اخرى حتى يمكن ضمان ديمومة النظام واستمراره . ان هذا التناقض الهامشي ، لا يعني بالتأكيد، كما يتوهم البعض ، بأن هناك تيارا بقوده الملك ، راغب في اعطاء الاردن دورا في المجابهة مع اسرائيل، بل يشير الى رغبة هذا التيار في تحقيق مكاسب واسعة عربيا لصالح نظامه ، دون ان « يتورط » خطوة واحده على طريق هذه المجابهة .

ان الخلاف يدور بين تكتيكين تحافظ على النظام الاردني . سياسته الراهنة . بعلاقاته القائمة . بدوره الحالي في خدمة سياسة الامبريالية فلسطينيا وعربيا .

لتبرير الانفتاح تتهافت تماما بمجرد احتكاكها مع حقائق الواقع الصارخة ، ولا يبدو سوى انها تغليف فاشل لسياسة الاستمرار في « مزيد من التنازلات لصالح الرجعية العربية والانفتاح عليها » .

شروط المواجهة الدنيا

لقد اكدت المقاومة الفلسطينية منذ اجتماع مجلس الدفاع العربي الاخير موقفها بشأن اعادة قيام الجبهة الشرقية والانفتاح العربي على حكام عمان . كما اكد الاخ ابو عمار هذا الموقف حين ندد بسياسة منح صكوك الغفران للنظام الاردني في خطابه خلال الاسبوع الماضي . ان المقاومة الفلسطينية كانت دائما ترحب بأي خطوة تستهدف تحقيق تقدم ملموس في قضية المجابهة مع اسرائيل ، الا ان الوضع الذي ستنتهي اليه الجبهة الشرقية لا يحقق ادنى الشروط المطلوبة من اجل خدمة المجابهة . والواقع نفسه يؤكد بأن قيام الجبهة الشرقية والانفتاح على الاردن ، بدون توفير الضمانات الكافية حتى تلعب هذه الجبهة دورا في مجابهة العدو ، لا يخدم سوي النظام الاردني وازدياد نفوذ الرجعية العربية وسطوتها واستقرارها . ان ادخال قوات عربية الى الاردن ، ووضع الجبهة الشرقية تحت قيادة وطنية موثوقة، وعودة المقاومة كقوة مستقلة تمثل شعب فلسطين الى الاردن حتى تمارس دورها في الكفاح المسلح ضد العدو كما ضمنته اتفاقيتي القاهرة وعمان ، يمكن ان يلعب دورا في لجم النظام الاردني ، ويوفر الحد الادنى من الفعالية على الجبهة الاردنية ضد العدو ، وبدون تحقيق مثل هذه الشروط كحد ادنى ، فان الوضع الذي سينشأ لن يؤدي الا الى خدمة اغراض الرجعية الاردنية وتدعيم مواقعها .

ومن الواضح تماماً أن الملك حسين يرفض مثل هذه الشروط في الظرف الراهن ، الشروط الكفيلة بتوفير حد أدنى من المواجهة لاسرائيل ، لان سياسة الملك ومصلحة نظامه تجعله راغبا في تحقيق الانفتاح العربي دون اية التزامات ، دون اي « تورط » في مجابهة تتناقض مع سياسة نظامه ومصالحه.

الا ان رفض الملك حسين ، الذي يعبر عن مصالح نظامه الانهزامية ، لا يجب ان يعني بالنسبة للانظمة العربية الوطنية التفريط بالحدود الدنيا المطلوبة لتحقيق مواجهة فعالة على الجبهة الشرقية ، ففي هذه الحالة تتهافت ايضا كل الاقوال والادعاءات حول المواجهة على مختلف الجبهات. ان الانفتاح على الملك حسين على اساس شروطه هو ، يعني بالضرورة التفريط بالمقاومة الفلسطينية ودورها البارز في مواجهة العدو ، التفريط بكل قضية المواجهة مع اسرائيل وردعها ، خطوة جديدة على طريق التراجع لصالح الرجعية ، وبالتالي لصالح استمرار الاحتلال وسياسة الامبريالية الاميركية في منطقتنا .

●●●

في الماضي ، عندما كانت تمنح صكوك الغفران لتوبة حكام عمان ، على اساس شروطهم ومصالحهم ، فلم تكن شعوبنا تحصد من وراء هذا سوى مأساة ، على نمط جريمة الانفصال . وعندما يكرر التاريخ نفسه الان ، فانه يبدو في شكل ملهاة ... حكام عمان مرة اخرى يعبثون بالمنطقة وبنفس التكتيك القديم ... ولكن المأساة الاولى تعلم شعبنا كيف يستطيع احباط الملهاة الثانية .

محاربة الغلاء باللجان المشتركة مع الاحتكاريين ومحاربة إسرائيل بقتل الوطنيين !

في مطلع الاسبوع الماضي ، استشهد المواطنون ابراهيم الغول ومحمد القهوجي وحسين بهلو على يد قوات الامن في محلة « أبو شاكر » . سائق سيارة وعاملا فرن ينتمون الى تنظيم « المرابطين » الذي لعب دورا فعالا في صد هجمة قوات السلطة على المقاومة الفلسطينية في أيار الماضي .والمحلة التي سقطوا فيها مدخل رئيسي للاحياء اللبنانية المحيطة بمخيم صبرا — شاتيلا .

« حادث معزول » — تقول أوساط السلطة . يعلن كبار المسؤولين استنكارهم لمحاولات « تضخيمه » و « استغلاله » . ويترك للتحقيق المفتوح امر جلاء «الملابسات» وتحديد المسؤوليات .

ان اعدادا متزايدة من المواطنين باتت تواجه مثل هذه التصريحات والوعود بالابتسامات الساخرة . اذا كان كل ما في الامر هو كشف المسؤولية الفردية المباشرة عن جريمة القتل ، فالاقتناع يسود بأن أفضل وسيلة للفلفة فضيحة أو اخفاء المسؤوليةعن مخالفة أو جريمة تطال مال الشعب أو خبزه أو حياته — هي بفتح تحقيق حولها. ويتذكر المواطنون عشرات التحقيقات المفتوحة منذ الاستقلال بشأن فضائح وجرائم العهود المتتالية من فضائح « السلطان سليم » في العهد الاستقلالي الاول الى فضائح المياه والكهرباء في هذا العهد ، مرورا بفضائح التعمير والليطاني والكابل البحري والكروتال والرادار وغيرها وغيرها . أما عن الجرائم المرتكبة تحت ستار ممارسة الوظيفة الرسمية، فمن الذي سمع بنتائج التحقيق حول مقتل يوسف علي العطار وفاطمة الخواجة على أبواب معمل غندور ؟ من الذي سمع بمعاقبة المسؤولين عن قتل نعمة درويش وحسن الحايك في النبطية ؟؟!

لقد سقط الشهداء الثلاثة لانهم ينتمون الى الحركة الوطنية التي وقفت في أيار تدافع عن حق المقاومة في الوجود والنضال ضد العدو الاسرائيلي . هذه هي حقيقة «الحادثة» الاثنين الماضي . والمسؤولون عن هذه الجريمة هم أرباب نظام التخاذل والقمع والاستغلال . هذه الحقائق البسيطة ، لن يكشفها التحقيق الرسمي ، ولكن كشفتها وتكشفها فئات متزايدة من المواطنين .

« حادثة معزولة » تضاف الى عشرات ومئات « الحوادث المعزولة » منذ أيار الماضي لترسم صورة بالغة الوضوح عن مختلف أوجه حملة التهيئة الرسمية والشعبية لجولة ثانية ضد المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية والديمقراطية اللبنانية .

لن نتحدث عما جرى منذ أيار . سوف نقتصر على تعداد بعض مظاهر هذه الحملة ، كما برزت خلال الاسبوع الماضي فقط . فهي أكثر من كافية لتبيان الى أي مدى جريمة « أبو شاكر » ليست « حادثا معزولا » وانما هي تندرج في حملة واسعة متعددة الاوجه .

□ في ٢٧ من اب الماضي ، اقيم مهرجان خطابي كبير لحزب الكتائب في قرية حراجل (كسروان) لمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين لتأسيس فرع الحزب هناك . وقبل بدء المهرجان ، استعرض مسؤولو حزب الكتائب « فرق القوى النظامية التابعة لمجلس اقليم كسروان — الفتوح » . لا تستعرض الكتائب « الميليشيا » وانما « القوى النظامية » ! في بلد يعلموننا ، منذ نعومة الاظافر ، ان « القوى النظامية » هي الجيش الوطني .

□ في مطلع الاسبوع الماضي ، تذكر الصحف نبأ مقتل أحد المواطنين في قرية عشقوت (كسروان أيضا) . حدث اغتيال بسيط ، كما يبدو للوهلة الاولى . ثم يتبين أن مرتكب الجريمة عضوان في ميليشيا الكتائب في المنطقة . والسبب ؟ السبب أن هذا المواطن — الياس العشقوتي — كان يساهم في قطع طريق كسروان الوسطى ، مع الالوف غيره من أهالي المنطقة ، احتجاجا على انقطاع المياه عن قريته . فمرت احدى السيارات المحملة بأفراد ميليشيا الكتائب العائدين من التدريب في خراج القرية ، فحاول الياس العشقوتي منعها من التقدم ، أسوة بالمئات من السيارات التي أوقفها الاهالي طوال تسع سنوات معلنين احتجاجهم على الاستئثار في توزيع المياه وحرمان قراهم منها . فكان نصيب الياس العشقوتي القتل على يد ميليشيا الكتائب الموضوعة طبعا « في خدمة لبنان » و « ديمقراطيته » و « تقدمه الاجتماعي » .

□ منذ أسابيع والحركة الوطنية والتقدمية تعلن على الملأ أن الاحزاب اليمينية، بمعرفة السلطة وتشجيعها ، توزع السلاح وتدرب على استعماله في عدة امكنة ، بعضها معسكرات مكشوفة « على عينك يا تاجر » ومفتوحة لزيارات المواطنين . كانت ردود السلطة انذاك اتهام الحركة الوطنية والديمقراطية بالتهويل والاستفزاز والتضخيم وغيرها من النغمة المعهودة . لكن تستير السلطة شيء وصفاقة اليمين الرجعي شيء اخر فقد افتتح الاسبوع بصور نشرتها « الانوار » لمناورة بالذخيرة الحية أجرتها ميليشيا حزب الوطنيين الاحرار « في مكان ما من لبنان » ! ظهر فيها السلاح الغربي المتوسط ومضادات الدروع وكافة الاسلحة الرشاشة الخفيفة .

□ أعلن كبار المسؤولين عن استغرابهم لانعدام الحماس لمشروع استدعاء الاحتياطي. ونددوا بالحركة الوطنية التي كانت أول من طالب بخدمة العلم ، فاذا بها الان — حسب رأيهم — ترتد على هذا المطلب وتنتقد مشروع استدعاء بعض احتياطي أعوام ١٩٧٠ — ١٩٧٢ . قلنا في أعداد ماضية أن استدعاء الاحتياط ليس هو أيضا « حادثة معزولة » ، وانما يكتسب معناه من جملة التطورات الجارية في البلاد منذ أيار الماضي . واعتبرنا أن الاستدعاء ، في الظرف الذي تم وبطريقة تنفيذه ، لا يثير الا الشك في أن الشباب المستدعي لن يخدم أغراض الدفاع عن الوطن بقدر ما سوف يسخر كاحتياطي لخدمة مشاريع وحملات السلطة المتوقعة ضد المقاومة والحركة الوطنية. سألنا : استدعاء الاحتياطي،لمواجهة من ؟ ونسأل الان : اذا كان غرض استدعاء الاحتياطي هو الدفاع عن الوطن ، فلماذا أوليت هذه الاهمية الخاصة لتدريب الشباب على قمع المظاهرات ؟ واقتحام البيوت ؟ وما نفع مثل هذا التدريب في صد اعتداءات العدو الاسرائيلي.

□ الى الذين رأوا جانبا واحدا من التطورات في أوساط اليمين الرجعي — جانب نمو تيارات ليبرالية في أوساطها — قلنا أن الوجه الثاني من الصورة هو بروز مؤشرات خطرة على نشوء نزعة شوفينية جديدة في هذه الاحزاب وضمن الوسط المحيط بها .خلال هذا الاسبوع أيضا ، تعرف قراء الصحف على عينة جديدة من هذه النزعة في بيان موقع باسم « الاتحاد العام للطلاب القوميين اللبنانيين » يطالب أرباب العمل اللبنانيين بالامتناع عن تشغيل أي « غريب » ينتمي الى احدى فئتين « حملت السلاح في وجه جيشنا أوتقف موقف غير الشاكر للضيافة المؤقتة التي يقدمها لها لبنان » . ويطالب البيان بتخفيض نسبة « الاغراب » في لبنان من ٥٥ بالمئة الى ٦ بالمئة .

بين هذا الكلام وبدء رسم الصلبان المعكوفة على الجدران خطوة بسيطة يسهل على تلامذة سعيد عقل أن يقطعوها . يبقى أن نعلم كيف سيتم تخفيض نسبة « الاغراب » : بالتهجير القسري أم بأفران الغاز ؟!!

في غضون اسبوعين فقط ،قدمت لنا السلطة الادلة الكافية على أن استشهاد أعضاء تنظيم المرابطين ما هو الا حلقة في سلسلة طويلة من التهيئة الدعاوية والتعبوية لجولة ثانية ضد المقاومة واليسار . هذه هي نتائج التحقيق الفعلية ، من منظار الجماهير اللبنانية والفلسطينية وحركتها الوطنية . وهذا هو السبب الذي حدا بالقوى الوطنية والديمقراطية الى تحويل مناسبة تشييع الشهداء الثلاثة الى تظاهرة استنكار تصعيد حملة السلطة الدعاوية والتعبوية والتنفيذية .

على أن الاستنكار ما هو الا منبه . فالواجب يدعو كافة القوى الوطنية والديمقراطية للحذر واليقظة والاستعداد ورص الصفوف ، طالما أن وظيفة الحكومة هي بالدرجة الاولى تكريس « هدنة » لا حل القضايا العالقة مع المقاومة ، وطالما أن الجيش لا يزال مسؤولا عن حفظ الامن (بناء على مرسوم اصدرته حكومة صائب سلام خلال معركة عمال معامل غندور في أواخر العام الماضي) ، وطالما أن قوى اليمين الرجعي تعبىء وتدرب وتسلح الذين ما زالوا مضللين بحرصها على الوطن وخير شعبه .

محاربة الاحتكاريين « باللجان المشتركة »

كل شيء هادىء على جبهة الغلاء .

تبين أن اجراءات زودة الاجور (للعمال والموظفين) ورفع الاجازة المسبقة عن استيراد المواد الغذائية جاءت كمحاولة لتنفيس الاضراب العمالي العام. فهذه هي وظيفتها الفعلية. وبعد ما يقارب الاسبوع على الاضراب ومظاهرة الاحزاب ، عدنا مرة ثانية الى اللجان. لجنة وزارية خاصة بشؤون الغلاء تضاف الى اللجنة المشتركة مع أرباب العمل والنقابات. وتنصرف السلطة للبحث في شؤون الادارة .

الخبز ارتفع سعره الى ٥٠ قرشا لكنه بات أردأ نوعا مما كان عليه قبل رفع سعره . وتبين دراسة رسمية على ٣٠٠ فرن (من أصل ٣٥٠) ان ٩٠ بالمئة من الافران لا تتوافر فيها الشروط اللازمة لانتاج أرغفة لا تحمل الاوبئة الى الشعب . كذلك رفض بعض أصحاب الافران تسلم أكياس الطحين من كبار المستوردين وأصحاب المطاحن بسبب ارتفاع نسبة القذارة التي تحتويه (من نخالة خشب الى شتى أنواع الحشرات) .

السكر يباع بـ ٧٥ قرشا في الاذاعة والتلفزيون ، وخلال ما لا يزيد عن شهر ، ارتفعت مجددا أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية ، بينما تردد ابواق السلطة بلا ملل أن السكر والارز والطحين كلها متوافرة بكميات كافية للاشهر القادمة. وكأنما الذي يشكو منه المواطنون هو غياب هذه المواد وليس ارتفاع اسعارها .

ومن جهة ثانية ، بدأت محاولة الالتفاف على الاضراب العام . فطوال الاسبوع الماضي ، شهدت البلاد موجة صرف واسعة ضد العمال الذين رفضوا العمل يوم ٢٨ اب مع شبه اجماع على رفض دفع الاجور ليوم الاضراب . وقد تكرس هذا الموقف رسميا في البيان الذي أصدرته جمعية الصناعيين (في ٧ أيلول الجاري) تعتبر فيه أن الاضراب غير شرعي (مع ان السلطة والوزراء والتجار والاجهزة الرسمية كلها أجمعت على أنه « من حق » العمال) ويرفض « مكافأة الذين سببوا في خفض الانتاج يوما كاملا بدفع أجور لم تستحق لهم » !

اذن بدأت معركة دفع اجور يوم الاضراب العام ، كما بدأت معركة فرض دفع زودة الخمسة في المئة ورفع الحد الادنى .وهي زودة لم يصدر عن جمعية الصناعيين أي اعتراف رسمي بها أو أي اعلان مبدئي عن الاستعداد لدفعها . ولقد عودنا أرباب العمل الصناعيون كم هو فادح ثمن نيل الزودات الهزيلة التي تقرها السلطة رسميا ، وهي زودات لا تسمح حتى بوقف تدهور المستوى المعيشي للعمال !

التجار وكبار المستوردين يحلون قضية الغلاء على حساب الصناعيين . والصناعيون يحملون العبء الاضافي للعمال . هذه هي المعادلة البسيطة التي تبينها مجريات الامور في الاسبوع الماضي . وفي الوقت الذي تتأهب فيه الطبقة العاملة لتنفيذ قرارها بالاضراب العام المفتوح ، لمواصلة الاحتجاج على الغلاء والمطالبة بتنفيذ مطالب الاتحاد العمالي العام ، يواجهها أرباب العمل سلفا بمعركة أولية هي معركة الدفاع عن حق الاضراب (منع صرف العمال المضربين) وقبض اجور يوم الاضراب ، ونيل الحد الادنى الجديد (٢٢٥ ليرة) وزودة غلاء المعيشة (٥بالمئة).

وليس هذا وحسب . وانما اجابت السلطة صراحة على مطالب الاتحاد العمالي العام خلال الاسبوع الاخير . صادق المجلس النيابي على مشروع تمديد قانون الايجارات، متحديا المطالبة الجماهيرية الواسعة بخفض الايجارات بنسبة ٢٥ بالمئة والتشديد بالنسبة لمواصفات البناء الفخم وتخصيص قسم من أموال صندوق الضمان للاسكان الشعبي الرخيص . مشاريع « الاسواق الشعبية » وضعت على الرف في اجتماعات مجلس الوزراء الاخيرة . بكلام اخر ، نزعت السلطة حتى من يد اليمين النقابي كل الحجج الداعية الى تأجيل الاضراب العام المفتوح على أمل تحقيق مطالب الاتحاد العمالي العام ! هذا ، بالاضافة الى قرب انتخابات رئاسة الاتحاد العمالي العام ، هو السبب الفعلي وراء اعادة تبني المجلس التنفيذي لقرار مجلس المندوبين بالتحضير للاضراب العام المفتوح في ٢٨ أيلول .

في التهيئة لهذا الاضراب ، يبرز عدد من القضايا والمهام يأتي في طليعتها ما يلي :

أولا : كشف الاضراب عن الهوة بين جماهير العمال من جهة وبين التركيبة النقابية الراهنة التي يسيطر عليها اليمين العميل لارباب العمل والسلطة من جهة ثانية . والنضال من أجل فرض تنفيذ الاضراب العام يجب أن يتلازم مع بناء معارضة عمالية، داخل النقابات ، توسع قاعدتها وتناضل من أجل حركة نقابية جماهيرية ديمقراطية موحدة ركيزتاها عمال الصناعة والارض تقودها قيادة عمالية تقدمية . هذا شرط حاسم من شروط تحويل الحركة النقابية الى سلاح بيد العمال بدل أن تكون سلاحا ضدهم . ويحتل النضال من أجل هيكلية نقابية جديدة مركزا هاما بين مهام بناء حركة نقابية جماهيرية وديمقراطية موحدة . خاصة لما ظهر خلال الاضراب العام من مواقع راسخة للسلطة وأرباب العمل استخدموها لمحاولة تمييع الاضراب أو كسره . ومن هذه المواقع كون النقابات الحالية تفتت وحدة العمال (نقابة خاصة لمعامل غندور مثلا)

ثانيا : في ظل سيطرة اليمين النقابي ، تصاغ مطالب الاتحاد العمالي العام ليس فقط من منظار الشرعية المسيطرة حاليا على العمل النقابي (مستخدمو التجارة والخدمات) وانما تصاغ هذه المطالب أيضا من منظار قابلية واستعداد الدولة لتنفيذها . ان تنمية معارضة عمالية قاعدة — يجب أن يشارك فيها جميع الديمقراطيين واليساريين — متلازمة مع صياغة برنامج يلبي حاجات الطبقة العاملة الى منع تدهور أوضاعها المعيشية . وعلى رأس مثل هذا البرنامج تأتي المطالب التالية : تحقيق احتكار الدولة لاستيراد وتوزيع المواد الغذائية الضرورية ، اعتماد السلم المتحرك للاجور (وما يرافقه حكما من الغاء للصرف الكيفي) . هذان هما المطلبان الفعليان اللذان يسمحان بالموازنة الدائمة بين ارتفاع الاسعار وبين ارتفاع الاجور . وبدونهما ، تبقى أي زودة عرضة للابتلاع فورا في خضم ارتفاع الاسعار الجنوني .

ثالثا : اذا كان الاضراب العام المفتوح يشكل سلاحا فعالا بيد جماهير الشغيلة والكسبة والفئات الواسعة من الطبقة الوسطى الدنيا ، فان نجاحه مرهون لابعد حد بما يرافقه من تحركات في أوساط الباعة الصغار والحرفيين والمزارعين والعمال الزراعيين . فان هذه التحركات هي شرط تحوله الى « اضراب عام » فعلي ، في بلد لا تشكل الطبقة العاملة أكثرية سكانه الساحقة. ان التحضير للاضراب العمالي العام يعني أيضا تهيئة كافة أشكال الاحتجاج والشلل للقطاعات الاقتصادية في كافة المرافق .

رابعا : تبين ، من خلال تنفيذ الاضراب العام الماضي ومظاهرة الاحزاب ، ضيق رقعة الجماهير التي انتقلت من مرحلة التذمر الى مرحلة التعبير العلني عن الاحتجاج بواسطة أشكال قد تكون تقليدية كالتظاهرة الشعبية مثلا . فقد لقيت تظاهرات الاحياء، قبل الاضراب وخلاله وبعده ، الكثير من التجاوب والحماس . لكنها لقيت نسبة ضئيلة من المشاركة . ومرد ذلك ، بالدرجة الاولى، تدني مستوى الدعاية والتعبئة ، والاعتماد الكسول على أشكال احتجاج فقدت فاعليتها لدى أوساط جماهيرية واسعة (كالعريضة مثلا) . ان توسيع وتعميم وتكثيف التحريض والدعاية والتعبئة ، واشراك فئات جماهيرية متزايدة فيها ، ليس كفيلا بانجاح الاضراب العمالي العام وحسب ، وانما كفيل بتحويله الى اضراب عام من قبل المعنيين لا بالنيابة عنهم .

السلطة تكافح الغلاء باللجان المشتركة مع الاحتكاريين ، وتحارب اسرائيل بتوجيه الرصاص ضد الوطنيين . ان الاستعداد للتصدى لجولة ثانية ضد المقاومة والحركة الوطنية والتقدمية يترافق مع الاستعداد لتنفيذ الاضراب العام المفتوح . والمهمة الاولى تتغذى من الثانية ، والعكس بالعكس . ان الدفاع عن المقاومة يكون بتوسيع رقعة الجماهير المنفكة عن النظام وعن قبضة أزلامه . وشرعية الحركة الوطنية والديمقراطية ، لا تكتسب فقط في القتال ضد العدو الاسرائيلي، وانما أيضا في حل قضايا الشعب الاجتماعية والمعاشية الملحة والنضال من أجلها .

مشروع الضمان الاجتماعي والصحي للعمال الزراعيين

يحرم العمال الفلسطينيين والسوريين والمحاصصين ويفسح المجال واسعاً أمام تحايل أرباب العمل

تزمع الدولة في شباط المقبل تطبيق الضمان الاجتماعي والصحي على العمال الزراعيين الدائمين كمقدمة للشمول المتلاحق لسائر فئات الريفيين . ولا تباشر الدولة التطبيق في هذه الفترة عرضا ، بل يأتي ذلك نتيجة المطالبة المتكررة والتحركات المختلفة التي قام بها العمال الزراعيون والفلاحون الفقراء من أجل شمولهم بالضمان بكافة فروعه بصفته حقا من حقوقهم يساويهم بعمال الصناعة في هذا المجال .

فالعمال الزراعيون والفلاحون والمزارعون الفقراء يبذلون عصارة جهدهم وايام شبابهم في العمل المضني في الارض وينالون مقابل ذلك اجورا او محاصيل قليلة تكاد لا تكفي لسد الرمق ، وكثيرا ما يمرضون نتيجة الجهد الكبير والمتعب الذي يبذلونه لساعات طويلة تحت الشمس المحرقة او في عز الصقيع ونتيجة لحرمان قراهم من المياه النظيفة والمراحيض والطرقات المعبدة ولسوء التغذية الذي يعانون منه جميعا ، وليس ادل على ذلك من نسبة الوفيات المرتفعة بشكل مذهل في اوساط الاطفال . هذا بينما تذهب الثروات الطائلة التي ينتجون الى جيوب الاقطاعيين الرأسماليين اصحاب المشاريع والسماسرة في سوق الخضار والمرابين والمصارف وتجار المواد الزراعية والمصدرين ...

والريف محروم من ابسط عناية طبية او صحية ، وكلفة الذهاب الى عيادات ومستشفيات المدينة مرتفعة لدرجة لا يقوى عليها الا الاغنياء ، فهي تعادل اكثر الاحيان مدخول شهر كامل لعائلة ريفية فقيرة (يمكن ببساطة دفع ٢٠٠ لل لعلاج الام صدرية مثلا في المدينة وذلك خلال ايام قليلة ، هذا عدا الجراحات والعلاجات الطويلة غير الواردة اصلا في قاموس حياة الريفيين) .

وهكذا تبقى نساء الريف تضع مواليدها وسط الحقول دون ادنى عناية فتتكرر حوادث الوفيات بين النساء والمواليد بالعشرات يوميا في كل منطقة . وبالطبع يعيش الريفيون دون اية ضمانات بالنسبة للعجز والشيخوخة فيعرفون عند صرفهم من العمل او في شيخوختهم ذل البؤس والفقر المدقع بينما يكون صاحب الارض او التاجر قد امن مستقبل عشرين جيلا من اولاد اولاده من وراء عملهم عنده .

مشروع الدولة وما يقدمه !

فلنر ماذا يقدم مشروع الدولة لضمان الريفيين كحل لهذا الوضع :

■ قررت الدولة تلزيم ضمان عمال الريف وفلاحيه ومزارعيه الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهو نفس المؤسسة التي تقوم بضمان عمال المدينة . لذا فتجربة ضمان عمال المدينة في ظل هكذا سلطة وهكذا مؤسسة سوف تكون معينا لنا على معرفة كافة مشاكل وثغرات الضمان ، وهو أمر سنعود اليه لاحقا .

يحدد المشروع الفئات الريفية التي يعنى بها على الشكل التالي :

أ ـ عمال زراعيون دائمون وهم الذين يعملون في مؤسسة تعمل على مدار السنة (٢٥٠ يوم عمل) او الذين يقبضون اجورا شهرية . ويبلغ عدد اللبنانيين منهم حوالي الـ ٩ الاف عامل .

ب ـ عمال زراعيون موسميون وظرفيون. وقد حدد المشروع ان المقصود بهم اولئك الذين يشكل العمل المأجور في الزراعة دخلهم الرئيسي . ويبلغ عددهم الاجمالي ٣٧ الف عامل لبناني ، منهم ٢٢ ألف عامل يعمل بين ١٥٠ ـ ١٧٥ يوم عمل في السنة و١٥ الف عامل منهم يعمل حوالي الـ ٥٠ يوم عمل في السنة .

ج ـ الملاكون الصغار الذين يعملون في ملكياتهم (٣٠ الف) والمحاصصون (٥الاف) ، والمساعدون العائليون (الاولاد والاقرباء الذين لا يتقاضون اجورا نقدية أو عينية ٢٥ الف) .

د ـ المعوزون في الريف ، اي الارامل وذوي العاهات والشيوخ .

وينص المشروع على مباشرة تطبيق الضمان الاجتماعي والصحي بكافة فروعه (ضمان مرض وامومة ، تعويض عائلة ، نهاية الخدمة) على الفئة الاولى (حوالي التسعة الاف في المزارع والمداجن والمشاريع) في شباط ١٩٧٤ . وهو سيعتبر المؤسسات التي تستخدم عمالا زراعيين دائمين كالمؤسسات الصناعية والتجارية تماما من حيث الانتساب ودفع الاشتراكات عن مستخدميها الدائمين .

اما بالنسبة لسائر الفئات المعددة فان المشروع لا يعين فترات وتواريخ محددة من أجل تنفيذ ضمانهم (بخلاف ما أشارت اليه « النهار ») ولكنه يحدد المباشرة بتنفيذ ما يسميه الحزام الصحي الاجتماعي في السنوات المقبلة ، اي المباشرة بضمان العمال الزراعيين المؤقتين والموسميين ثم سائر الفئات الريفية الفقيرة (الملاكون الصغار ، المحاصصون ، المساعدون العائليون ، المعوزون) وذلك في المناطق الحدودية : صور ، بنت جبيل ، مرجعيون ، حاصبيا ، راشيا ، جب جنين، زحلة ، بعلبك ، الهرمل ، عكار . وذلك لاعتبارات تتعلق « بشعور » هذه المناطق بالحرمان والغبن وبعدم استفادتها من « الازدهار » العام الذي يسود في البلاد (لا زلنا نتكلم عن لبنان !!)

والمشروع يحدد ان العمال الموسميين والظرفيين (٣٧ الف) لن يستفيدوا الا من ضمان المرض والامومة ومن التعويضات العائلية . وهو على كل حال قد ترك تحديد شروط الاستفادة لهذه الفئات الى فترة مقبلة .

اما بالنسبة للملاكين الصغار والمحاصصين والمساعدين العائليين ، فتساهم هذه الفئات برسم مقطوع وتستفيد من ضمان المرض والامومة فقط .

اما المعوزون فلن يدفعوا اية اشتراكات وستتولى المؤسسات العامة (الانعاش ، وزارة الصحة ، الخزينة العامة) تقديم كلفة ضمانهم .

التحايل من قبل رب العمل

اما عن كيفية الاشتراك :

ـ فبالنسبة للعمال الدائمين يتقدم رب العمل بالتصريح عنهم ويدفع اشتراكه مباشرة على أساس عدد العمال . والا يتقدم العمال أنفسهم بالتصريح عن انفسهم ويجري التحقيق مع رب العمل المتقاعس عن الاعلان ويلزم بالتصريح عن عماله .

ـ وبالنسبة للعمال الموسميين والمؤقتين: يتقدم رب العمل من المركز الصحي الاجتماعي حيث يشتري كمية من الطوابع تسجل في اضبارته ويقوم هو بلصقها على بطاقة كل عامل يعمل عنده يوميا . واذا لم يفعل رب العمل ذلك فيجري التحقيق معه وتقدر قيمة اشتراكاته على اساس حجم الحيازة .

كذلك يصرح الاجير عن نفسه في المركز الصحي الاجتماعي ويعطى بطاقةانتسابيقوم رب العمل بلصق الطابع عن كل يوم عمل على بطاقة العامل وتسحب الصفحة المخصصة لكل شهر من بطاقته وترسل الى المركز .

ولم يحدد المشروع قيمة الطابع بعد وهو ترك حسم قيمة اشتراك العامل الى رب العمل الذي يقتطعها من اجرته !

ـ أما بالنسبة لانتساب سائر الفئات المحددة سابقا ، فانهم يتقدمون بطلبات انتساب من المراكز الصحية الاجتماعية فيسجلون ويعطون بطاقة ويعين لهم المركز الذي يتبعون اليه ، يقوم الجميع ما عدا المعوزين بدفع رسم مقطوع عن كل ستة اشهر .

في القسم الثاني من المشروع دراسة لانشاء المراكز الصحية الاجتماعية في الحزام الحدودي ، التي ستتولى تقديم العناية الصحية والطبية : والمراكز الصحية الاجتماعية على نوعين :

١ ـ قروية : في التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها في دائرة قطرها ١٠ كلم على ١٠ الاف نسمة .

٢ ـ رئيسية : في كل قضاء .

اما عن تجهيزهم فقد حدد المشروع ان المركز القروي يحتوي على طبيب صحة عامة واحد ، وممرضة او قابلة قانونية واحدة وثلاثة موظفين اداريين .

اما المركز الرئيسي فيضم طبيب صحة ، طبيب اطفال ، صيدليا ، محلل مختبر ، ممرضة وقابلة وطبيب اسنان في مرحلة لاحقة وعددا من الاطباء الاختصاصيين الذين يحضرون في اوقات محددة اسبوعيا . هذا عدا عن الموظفين الاداريين ، وهو يقدم كل الخدمات الصحية عدا الاستشفاء، حيث يحول المصاب المحتاج لجراحة او علاج طويل الى احدى المستشفيات المتعاقدة مع الدولة .

وقد حدد المشروع حضورا مختلفا للاطباء حيث لا يحضر الاخصائيون (اطباء التوليد والامراض النسائية، اطباء الامراض الجلدية، العيون ، الاذن ، الصدر ، المفاصل) الا جزئيا .

كذلك يحدد المشروع نوع التجهيزات المطلوبة في كل مركز صحي اجتماعي ويقوم بحساب كلفة ذلك فاذا بها ٢٠٠ الف ليرة كتقدير اولي بالنسبة للمركز الرئيسي ربعهم مصاريف وتجهيزات ادارية ـ ويبلغ متوسط ثمن كل قطعة أرض سينشأ عليها مركز رئيسي ٣٠ الف ليرة وتبلغ القيمة الاجمالية لبناء المركز وتصوينه وتدفئته ٢٤٥ الف ليرة اي ان الكلفة الاجمالية للمركز هي في حدود النصف مليون ليرة .

اما كلفة المركز القروي العامة فهي في حدود الـ ٩٠ الف ليرة .

وكلفة المشروع العامة ، اي كلفة انشاء ٩ مراكز رئيسية في الاقضية و٧١ مركزا قرويا هي ١٠ ملايين ليرة ونصف .

ملاحظات على المشروع

تلك لمحة سريعة عن المشروع الذي يستعد الضمان لمباشرة تنفيذ اول مراحله بعد اشهر قليلة .

لابد من ابداء عدة ملاحظات على المشروع :

١ ـ انه يترك مجالا رحبا لرب العمل للتحايل على الضمان الصحي والسعي للتهرب منه وعدم تطبيقه أو لاستعادة ما يكون قد دفعه كاشتراك بمختلف الوسائل .

لقد شهدنا عند تطبيق الضمان على عمال الصناعة (مع انهم مجمعين في مراكز واحدة) كيف ان ارباب العمل قد حاولوا بكافةالاشكال عرقلة تطبيقه . فهم لا يصرحون عن عمالهم ويهددون العمال الذين يصرحون عن انفسهم بالصرف (والمادة ٥٠ من قانون العمل تبيح لهم ذلك لاتفه الاسباب) او انهم يقومون باقتطاع قيمة ما دفعوه للصندوق من اجرة العامل او يجعلونه يعمل ساعات اطول وهم كذلك يقومون عادة برشوة الاطباء حتى لا يسلموا العمال تقارير طبية تلزم رب العمل بدفع اجورهم وهم في حالة المرض في بيوتهم الى اخر التحايلات والتهديدات والاساليب التي لا تزال تستعمل من قبل الرأسماليين ليوفروا على جيوبهم بضع ليرات طالما العامل المريض او المتعب يصرف ببساطة ويؤتى باخر في عز شبابه وكامل قوته ليعمل مكانه حتى يستنفد وهكذا .

ان نفس المخاطر مضاعفة ستبرز عند المباشرة بالتطبيق على العمال الزراعيين الدائمين . سيسعى اصحاب المشاريع والمداجن الى رفض التصريح عنهم وسيهددون كل من يلجأ منهم للتصريح عن نفسه بالصرف من الخدمة وهم سيسعون لتخفيض الاجور الفعلية التي يتقاضاها العمال (وهي بالطبع غير الحد الادنى للاجور ٢٢٥ لل المسجل على بطاقاتهم) وسيسعون لتشديد الخناق على ظروف عملهم (ساعات عمل أطول ، استخدام متعدد) .

كذلك يترك المشروع لرب العمل امر حسم قيمة اشتراك العامل من اجرته وفي هذا تسليط لرب العمل على اجور العمال وعلى ظروف عملهم .

٢ ـ يبقي المشروع عددا من النقاط الهامة دون بحث وتحديد :

اولا ـ شروط استفادة العمال المؤقتين والموسميين ـ وهي شروط سيسعى اصحاب المزارع والمشاريع الى جعلها اصعب ما يمكن وسيضغطون على الضمان من اجل ذلك بكل نفوذهم في الدولة .

ثانيا ـ تواريخ تنفيذ سائر مراحل الضمان بعد ضمان الدائمين في شباط المقبل .

ـ الحزام الصحي الاجتماعي الحدودي .

ـ المراكز الصحية الاجتماعية في كل الريف .

ـ العمال المؤقتون .

ـ المزارعون والمحاصصون والمساعدون العائليون .

ـ المعوزون .

ان اصحاب المشاريع والمزارع والاقطاعيين سيسعون لتأخير هذه التواريخ حتى لو حددت فكيف بلا تحديد ؟

ثالثا ـ لم يحدد المشروع قيمة الطابع ولم يحدد قيمة ونسبة مساهمة العمال في تكاليف ضمانهم .

٣ ـ يتقدم الضمان بالمشروع بحذر شديد مع ان كلفة المراكز الصحية الاجتماعية هي ١٠ ملايين ليرة ونصف كما رأينا والكلفةالعامة للمشروع متدنية اذا ما قيست بالاموال التي تهدر بلا رقيب أو حسيب هنا وهناك في مختلف وزارات الدولة . ان عشرة ملايين ليرة هو مبلغ لا يذكر ازاء مشاريع شق الطرقات غير ذات الفائدة الا للملتزمين واصحاب الاراضي ، وهو مبلغ لا يذكر ازاء تغييرات ديكور مكاتب الوزراء وكبار الموظفين حسب خطوط الموضة والمزاج ، كذلك فانه من التوافه اذا ما قيس بأرقام عمليات الرشوة والاختلاس التي سمعنا عنها الكثير في السنوات الاخيرة . ورغم ذلك فان الدولة تؤجل تنفيذه سنوات وسنوات وهي تبدأ به في القرى الحدودية اولا ثم في سائر المناطق ومع العمال الدائمين ثم على سائر الفئات .

هدر الاموال ... ايضا وايضا !

ولابد من الاشارة هنا الى حجم المصاريف الادارية التي يعينها المشروع وهي تبلغ ربع قيمة تكاليفه ومعظمها سيهدر على فرش اثاثات لغرف الاطباء وكبار الموظفين مما يحرم العمال من استفادة اكبر من الضمان كذلك لا بد من الاشارة الى ان الدولة بدأت فورا بالتفكير بشراء الاراضي (اراضي المتنفذين طبعا) لبناء المراكز متناسية انها تملك قطع ارض واسعة في كل زاوية من لبنان وان لا حاجة لهدر الاموال على شراء الاراضي .

٤ ـ يقوم المشروع بدمج المزارعين والمساعدين العائليين والمحاصصين معا (٦٠ الف) ويفرض عليهم دفع رسوم مقطوعة لاستفادتهم من الضمان .

ـ المساعدون العائليون من اولاد واقرباء هم عمال زراعيون فعليون وهم غالبا ما يتلقون اجورا بمختلف الاشكال لقاء مساهمتهم في العمل ـ وعددهم (١٥ الف) يثبت انهم يحلون فعليا محل عمال ارض في الريف ، ولابد من معاملتهم على هذا الاساس ودفع رب عملهم الى التصريح عنهم او الى شراء الطوابع ولصقها على بطاقاتهم ليستفيدوا مباشرة من تقديمات الضمان على هذا الشكل.

ـ المحاصصون وهؤلاء يعملون عند رب عمل واحد هو صاحب الارض ! فلماذا يستثنى من دفع اشتراكه في الضمان وتقع قيمة الرسم على المحاصص الذي تشابه ظروف عمله ، ظروف عمل العامل الدائم .

٥ ـ ثمة ثغرة رئيسية يتجاهلها المشروع تماما وهي مشكلة العمال السوريين والفلسطينيين ، وهم نسبة كبيرة من عمال الريف ـ ان عدم شمولهم بالضمان سيعني لجوء ارباب العمل الى تشغيلهم مكان العمال اللبنانيين او تخيير هؤلاء بالتخلي عن الضمان. أي انه يضرب كل امكانيات تطبيق الضمان في الريف . ولا حل لهذه القضية الا منع رب العمل تجزئة وتفرقة العمال الزراعيين بخضوعهم جميعا لنفس الشروط .

٦ ـ المشروع يفترض ان العمال المؤقتين والمزارعين والمحاصصين والمساعدين العائليين لن يستفيدوا من كافة تقديمات الضمان فالاولون محرومون من نهاية الخدمة والاخيرون محرومون من التعويضات العائلية ونهاية الخدمة . وفي هذا ابقاء على أوضاعهم الاجتماعية البائسة الحالية .

٧ ـ اخيرا وفي تحديده لحضور الاطباء الاخصائيين يتناسى المشروع وجود الاوبئة والامراض المنتشرة في الريف . فالامراض الجلدية مثلا منتشرة بشكل يتطلب تجنيد فرق صحية لمواجهتها كذلك امراض الرماد والتهابات الاذن عند الاطفال خصوصا ... كذلك يتجاهل المشروع وجود الامراض المعوية بمختلف اشكالها ـ لا يتكلم المشروع عن دور المراكز الصحية الاجتماعية في التوجيه والارشاد واقامة فرق مكافحة هكذا امراض منتشرة ولا يتكلم عن دور هذه المراكز في تقديم الارشادات العامة حول النظافة والعناية بالاطفال والحوامل . وهو لا يشير الى أمراض الحيوانات التي تعيش مع الريفيين ولا يفترض الحاجة لانشاء مراكز بيطرية ملحقة بالمراكز الصحية الاجتماعية . وهو لا يشير الى حالات سوء التغذية خصوصا بين الاطفال فلا يقترح مشاريع لمواجهة ذلك مثل توزيع الحليب والمواد الرئيسية للغذاء بأسعار مخفضة وشبه مجانية .. واخيرا فانه لا يشير الى امراض النباتات وطرق معالجتها مع ان هذه المراكز بامكانها ان تتحول الى مراكز ارشاد بيطري وزراعي بسهولة .

شمول الضمان لكافة الفئات الريفية هو الشعار الاول المطلوب

ان كل ذلك يجعلنا نستخلص شعارات أولية لا بد من النضال من أجلها لاستفادة العمال الزراعيين والمزارعين من الضمان :

ـ تطبيق كافة فروع الضمان على كافة الفئات الريفية (فرع نهاية الخدمة ، فرع التعويضات العائلية)

ـ شمول كافة العمال الزراعيين بالضمان ومساواتهم في الاستفادة من تقديماته وفي شروط الانتساب (العمال السوريون والفلسطينيون) .

ـ اعفاء العمال من دفع اية حصة ومنع رب العمل من اقتطاع مساهمة من العمال في الضمان بل اعتبار ان الـ ٣٠ بالمئة التي يدفعها عند تطبيبه هي حصته .

ـ شمول كافة المناطق الريفية فورا بالمراكز الصحية الاجتماعية .

ـ دفع اصحاب الاراضي لاشتراكاتهم عن المحاصصين الذين يعملون عندهم . كذلك بالنسبة للمساعدين العائليين .

ـ توسيع المراكز لتصبح مراكز مكافحة امراض شائعة واوبئة ومراكز مكافحة لسوء التغذية ومراكز علاج بيطري وارشاد زراعي.

ـ المباشرة السريعة بضمان كافة العمال الزراعيين في الريف والانتقال الى ضمان كل الريفيين ومعالجتهم في المراكز الصحية الاجتماعية .

ـ انشاء مستشفيات تابعة للضمان لتأمين الجراحات والعلاجات الطويلة بسهولة لكافة المضمونين .

ان ٦٥ بالمئة من العاملين بالزراعة في لبنان (من اللبنانيين) يعانون من الفقر المدقع اي ان اكثر من ١١١ الف عائلة في الريف من اصل ١٧٠ الف عائلة تعمل في الزراعة يعانون من الجوع والمرض والعوز .

لابد من النضال من اجل نقابة ديمقراطية للعمال الزراعيين

ان المشروع المقدم لضمان العمال الزراعيين ثم سائر الزراعيين قد جاء يدعي انه سيضع حدا للهجرة والبطالة وسيؤدي الى تطوير الزراعة وتشجيع اللبنانيين على العمل فيها.

لا شك أن المشروع ذو نتائج ايجابية عديدة . فهو يرفع من مستوى حياة العمال الزراعيين وسكان الريف عامة ويسد جزءا من كارثة يعيشها الريف يوميا وهي تروي حالة سكانه الصحية بشكل مذهل وعدم قدرتهم على علاج انفسهم .

ولكن المشروع سيكون عرضة للتحايل والتلاعب به كما رأينا في محاولة ارباب العمل من اصحاب مشاريع واقطاعيين التملص منه. وفي مواجهة هذا الوضع تبرز من جديد اهمية حصول العمال الزراعيين على النقابة الديمقراطية التي وحدها ستكون قادرة على تأمين الرقابة والاشراف وعلى منع رب العمل من التهرب من تسجيل عماله وعلى الوقوف بوجه الصرف الكيفي والتهديد بالصرف للعمال الذين سيسجلون .

كذلك النقابة الديمقراطية للعمال الزراعيين وحدها القادرة بتنظيمها للعمال وتوعيتها لهم وقيادة نضالهم الموحد ، قادرة على تطوير الضمان الاجتماعي والصحي بحيث تتحقق كافة النقاط التي عددناها من قبل .

ان النقابة الديمقراطية للعمال الزراعيين ستكون سلاح العمال ومرجعهم ومحاميهم انها الضمانة الوحيدة لعدم خسارة فوائد الضمان وللقدرة على تطوير تقديماته . وعلى طريق النقابة عقد العمال الزراعيون مؤتمرهم الاول وعلى طريقها ومن اجل تحقيقها يجري بناء لجان القرى والمشاريع والمخيمات التي يجب ان تضم كافة العمال الزراعيين ، فكلما وسع البناء وكلما ترسخ ، كلما اصبح امتن !

كذلك تبرز الحاجة ، مع تطبيق الضمان على العمال الزراعيين ، الى تشريع يحدد ساعات عملهم والحد الادنى لاجورهم وينظم عملية ايام عملهم وتعطيلهم وحالات صرفهم . ان الافتقاد لتشريع كهذا سوف يسمح لارباب العمل بتفريغ المشروع من مضامينه الايجابية، وتحويله الى مجال جديد لاستغلال العمال الزراعيين بتشغيلهم اكثر وبتخفيض اجورهم وبصرفهم بلا رقابة .

رغم كل ايجابيات المشروع فان ثغراته ونواقصه تبقى بارزة وواضحة ، خصوصا اذا ما حاكمناه على اساس ما يدعي انه جاء ليقوم به . فهو يدعي انه جاء لتخليص العمال الزراعيين من المرض ولتطوير الزراعة وترغيب الشغيلة بها وبالتالي محاربة البطالة والهجرة.

ان هذه الاهداف لن تتحقق الا بسلطة وطنية ديمقراطية يقودها العمال متحالفين مع الفلاحين وسائر الشغيلة والكادحين من اجل تأمين **الطب الكامل والمجاني لكل** السكان دون اية تكاليف ودون اية شكليات ومعاملات وشروط .

ان هذه السلطة ستقوم بمصادرة الملكيات الاقطاعية واعادتها الى اصحابها الحقيقيين ، الى تعاونيات العمال والفلاحين وسوف تؤمن المواد الاولية الزراعية بأسعار زهيدة وسوف تقوم بتصريف الانتاج المخطط له على اساس مدروس بحيث يلبي حاجات البلاد الداخلية اولا ، وسوف تؤمن الالات والمعدات الزراعية الحديثة التي تسمح بالعمل بسرعة اكبر وبالانتاج اكثر ودون تعب كبير وسوف توظف الارباح الطائلة التي تذهب حاليا هدرا الى جيوب السماسرة والاقطاعيين والتجار في بناء المساكن الشعبية الصحية والنظيفة وفي تأمين العلم للجميع وفي ايجاد مدارس تقنية زراعية وفي انارة كل المنازل وتوصيل المياه اليها وتجهيزها بكل التجهيزات الصحية . عندئذ تلغى هواجس الجوع والمرض والتشرد والجهل المسيطرة على تفكير اهالي الريف في لبنان .

المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي والتطرف البورجوازي الصغير -٣-

طريقان للنضال من أجل التحرير

بقلم يساري فلسطيني

طرد الاحتلال مهمة راهنة لتنظيم النهوض الجماهيري

ان تحليلنا (في العدد الماضي من « الحرية ») لطبيعة التغيرات الممكنة ، والمتوقعة ، في ميزان القوى خلال المرحلة الثورية الراهنة ، يؤكد خطأ الافتراض بأن مهمة طرد الاحتلال الاسرائيلي من المناطق المحتلة (عام ١٩٦٧) ليست ممكنة الا في حالة انهيار اسرائيلي كامل يمكن بدوره غورا من ازالة الكيان الاسرائيلي وتحرير الارض المغتصبة (عام ٤٨) .. لقد اكدنا في العدد الماضي ان هذا الافتراض الخاطىء يكمن في اساس مجمل الاخطاء الصبيانية في لفظيتها ، والاستسلامية في نتائجها العملية ، التي يقع فيها السادة أنصار التطرف اللفظي البورجوازي الصغير . ولقد كان علينا ، في هذا العدد ، ان نبرهن على صحة هذا التأكيد كمدخل لتحديد مهماتنا النضالية الراهنة في المناطق المحتلة وشرق الاردن ، ولكن منذ ذلك الحين ، انعم علينا الاخوة انصار التطرف اللفظي بسلسلة من التوضيحات المفيدة لوجهة نظرهم ، تضمنها مقالان نشرتهما مجلة « الهدف » (٢٠) في معرض « النقد » لمقابلة الرفيق نايف حواتمة مع جريدة « النهار » . ويترتب علينا ان نشكر «الهدف» على هذه التوضيحات التي اعفتنا من مشقة الاستنتاج وتحليل النصوص . فلقد صاغت ما كنا نريد البرهنة عليه في حروف واضحة محددة النقاط ، مطبوعة باللون الاسود على ورق ابيض صقيل . (٢١) الا ان هذا سيدفعنا بدوره الى تغيير جزئي لمخطط هذا الفصل . بحيث نؤجل مناقشتنا التفصيلية للمهمات الراهنة في الاردن والمناطق المحتلة الى الحلقة القادمة . ونخصص هذه الحلقة لمزيد من التوضيح للنقطة التي انتهينا اليها في العدد الماضي .

تستشهد « الهدف » باقتباس طويل من تصريح الرفيق نايف حواتمة يقول فيه : « ان نضالنا في هذه المرحلة على دربالتحرير لكامل التراب الوطني (الذي هو عملية تاريخية طويلة المدى) ... يستهدف تشديد الصراع داخل الاراضي المحتلة وخارجها من اجل طرد الاحتلال واقرار حق تقرير المصير لشعبنا وسيادته الوطنية على اراضيه المحررة . وهذه عملية نضالية شاقة وطويلة نسبيا ولن تتم الا بنهوض وطني عارم ومنظم لشعبنا .. وفي ظل هزيمة عسكرية تلحق باسرائيل ... »

تعقب « الهدف » تعليقا على هذا النص بقولها : « وبعد ذلك يؤكد السيد حواتمة مرة اخرى ان هذه المهمات هي مهمات مرحلية مباشرة!! (علامات التعجب «للهدف») »

وفي معرض « دحضها » لذلك تطرح علينا الهدف الاسئلة التالية : « ١ — السؤال المباشر الذي يطرحه هذا الكلام هو : هل هذه المهمات مباشرة وراهنة ام هي مهمات استراتيجية ، ٢ — ثم ما هو الفارق بين طرد الاحتلال ... وبين التحرير لكامل التراب الوطني ، ٣ — الا يعني ذلك ان السيد حواتمة يريد القول ان بالامكان في هذه المرحلة تحرير جزء من ارض وطننا ؟ »

يا للذكاء الخارق ! هل كانت « الهدف » بحاجة الى كل هذه الاسئلة وعمليات الاستنتاج المنطقي لتكتشف ان الرفيق حواتمة « يريد القول » انه بالامكان في هذه المرحلة تحرير جزء من وطننا دون ان يؤدي ذلك، بالضرورة وعلى الفوروفي هذه المرحلة ، الى تحرير الجزء الاخر ؟ ان الرفيق حواتمة لا « يريد » القول بذلك فحسب ، انه يقوله فعلا ، بوضوح وبساطة ! بعد ان اضاعت « الهدف »اسئلتها الثلاثة عبثا في محاولة اثبات ما ليس بحاجة الى الاثبات ، فلنتابع سائر الاسئلة التي تطرحها « الهدف » في محاولة « البرهنة » على خطأ موقفنا :

« وكيف يكون ذلك (يعني : تحرير جزء من وطننا) ممكنا في هذه المرحلة؟ واين يصبح شرط توفر النهوض الوطني العارم والمنظم لشعبنا وتوفر هزيمة عسكرية لاسرائيل ... واذا كان هذا الشرط غائبا في المرحلة الراهنة ، وهو هكذا فعلا ، فكيف يكون طرد الاحتلال مهمة مباشرة وراهنة ؟ »

ما هي « المرحلة الراهنة » ؟

انه لبرهان « ساحق » وأيم الحق ! ولكنه لا يثبت سوى شغف اصحابه بالتحايل اللفظي والتلاعب بمعاني الكلمات واستخدام التعبير الواحد بمعنيين مختلفين . تلك هي اللعبة المفضلة ، وذلك هو البرهان الوحيد كما يبدو ، لفرسان الجملة الثورية . ذلك ان « المرحلة الراهنة » التي تتحدث عنها « الهدف » في الشق الاول من تساؤلها الاخير ، هي غير « المرحلة الراهنة »التي تشير اليها في الشق الاخير من التساؤل نفسه .

ففي الحالة الاخيرة لا يعني تعبير « المرحلة الراهنة » سوى الظرف الراهن ، الوضع القائم الان ، في هذه اللحظة وفي الفترة القريبة القادمة . وبديهي ان شرط النهوض الوطني العارم والهزيمة العسكرية للعدو لا يتوفر في الظرف الراهن . ولذلك يقول تصريح نايف حواتمة ان توفير هذا الشرط هو « عملية نضالية شاقة وطويلة نسبيا ». ولكن تعبير « المرحلة الراهنة » كما تستخدمه « الهدف » في الشق الاول من تساؤلها ، وكما يرد في تصريحات نايف حواتمة ، لا يدل فقط على الظرف القائم الان . انه يدل على مرحلة انتقالية كاملة من مراحل نضالنا الثوري تمتد من الان وحتى سنوات طويلة قادمة ، مرحلة سيكون من ابرز منعطفاتها تحرير الاغلبية الساحقة من جماهير الشعب الفلسطيني ، في المناطق المحتلة وشرق الاردن من الهيمنة المباشرة للاحتلال الاسرائيلي ونظام الملك حسين ، وتوفير الشروط الموضوعية ، بالتالي ، التي تسمح بتعبئة طاقاتها فعلا للارتقاء الى مرحلة ارقى من النضال ضد الكيان الاستيطاني الصهيوني ومن اجل فلسطين ديمقراطية موحدة . خلال هذه المرحلة فان المحور المركزي لنضال الجماهير الفلسطينية ، وليس فقط الفدائيين الفلسطينيين ، سوف يتمحور حول مهماتطرد الاحتلال وانتزاع حق الشعب في تقرير المصير في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، ومهمات انتزاع الحقوق الوطنية والديمقراطية في شرق الاردن كمدخل لاسقاط النظام الملكي واقامة نظام وطني ديمقراطي . وبهذا المعنى فان هذه هي المهمات المرحلية المباشرة لنضال شعبنا ، لانها تلبي المصالح الوطنية والطبقية المباشرة لاوسع جماهير هذا الشعب التي تصطدم مصالحها يوميا مع سياسة الاحتلال والنظام الهاشمي والتي تندفع بالتالي تلقائيا الى النضال من اجل هذه المهمات . وان الفدائيين الفلسطينيين ، حركة المقاومة الفلسطينية التي هي طليعة هذا الشعب سوف تحسن صنعا اذا التصقت بهذه المصالح وقادت ونظمت نضال الجماهير العفوي من اجل هذه المهمات ، بدلا من الاستنكاف ، كما يقترح فرسان الجملة الثورية ، عن التعامل معها بحجة ان مهمتها المباشرة والوحيدة هي « الكفاح المسلحمن اجل التحرير الكامل » .

البرنامج المرحلي واسقاط النظام !

هذا هو جوهر الخلاف الذي تتفاداه « الهدف » بتحايلها المجوج على كلمات « المرحلة الراهنة » و « المهمات المرحلية المباشرة » . وكما حصل لمعلق « وفا » في تلاعبه بتعابير « الحلول المرحلية والبدائل الوسيطة » كذلك يحصل مع « الهدف » . فهي بعد أن تنتهي من افتعال التناقض الموهوم في حديث نايف حواتمة بهذا التحايل اللفظي ، و « تبرهن » بذلك على انطرد الاحتلال (من مناطق ٦٧) ليس مهمة مرحلية راهنة لان شروط انجازها « غائبة » في الوضع القائم الان ، تنتقل الى تحديد مهماتها المرحلية الخاصة على مزاجها الخاص . ما هي هذه المهمات المرحلية الراهنة التي تحددها « الهدف » (في القسم الثاني من مقالها اياه) ؟ من بين سبعمهمات تدور كلها حول تصعيد التلاحم ، وتصعيد النضال ، وزيادة التفاعل والتداخل ، وتطوير وتوطيد علاقات التحالف ، والتقاط التغيرات ، (٢٢) يتضمن برنامج « الهدف » المرحلي العتيد نقطة واحدة يتيمة لها علاقة ملموسة بمهمة سياسية ملموسة ، لها علاقة ما بنضال الجماهير اليومي : « السعي مع الحركة الوطنية الاردنية لاسقاط النظام الاردني الرجعي العميل واقامة نظام وطني ديمقراطي يمكن الاردن من الصيرورة قاعدة ثورية للنضال الفلسطيني » .

لن نتوسع هنا الان في توضيح حقيقة ان « السعي » لوحده ليس كافيا لانجاز هذه المهمة المرحلية ، وانما المطلوب بالضبط تحديد طريق « السعي » ، برنامج العمل الذي ينظم هذا « السعي » ، المهمات المباشرة واسس واشكال التعبئة الجماهيرية التي تضمن نجاح هذا « السعي » ، بمعنى ان المطلوب ان نحدد كيف ومن اي المداخل وعلى اي محور رئيسي يمكن لنضالنا ضد النظام الرجعي ان يخترق جبهته ويؤدي الى اسقاطه فعلا . فلقد « سعينا » من اجل هذه المهمة في الماضي الى حد تقديم عشرين الفا من الشهداء في ظرف ايام عشرة معدودات . ولكن سعينا لم يؤد الا الى الاستشهاد لاننا ، جميعا ، لم نكن قد اكتشفنا بعد معالم الطريق الصحيح الملموس لتغيير نسبةالقوى بيننا وبين النظام بما يسمح باسقاطه .

لن نتوسع هنا ايضا في شرح خطأ وعدم كفاية التوجه الى اسقاط النظام انطلاقا فقط من الرغبة المحضة في « صيرورة الاردن قاعدة ثورية للنضال الفلسطيني » ، وخطأ وعدم كفاية الخطة النضالية التي تجعل من هذه الرغبة اساسا رئيسيا للتعبئة الجماهيرية ضد النظام ، (٢٣) وتهمل المصالح المباشرة، الوطنية والطبقية لجماهير الشعبين في شرق الاردن ، كما تهمل المداخل الضرورية لتجريد النظام من فعاليته وقدرته على تأدية وظيفته الرئيسية في خدمة الاستراتيجية الامبريالية في المنطقة ، ووظيفة مصادرةالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ذلك التجريد الذي يمكن فعلا من تغيير نسبة القوى بما يسمح باسقاط النظام .

هاتان النقطتان سوف نتناولهما بالتفصيل في مكان لاحق من هذا الفصل . الا ان ما يهمنا هنا بشكل مباشر هو ان نتساءل : اذا كان صحيحا القول بان النضال من اجل طرد الاحتلال (من المناطق التي استولى عليها عام ٦٧) ليس مهمة مرحلية مباشرة لان شروط انجازها غائبة في الظرف القائم الان،

فكيف يمكن بالاحرى القول بأن « السعي لاسقاط النظام الاردني الرجعي العميل » هو مهمة مرحلية ومباشرة هل تتوفر شروط «اسقاط النظام الرجعي الهاشمي » في المرحلةالراهنة بمعناها الضيق ، اي في الظرف القائم الان ، في ظلنسبة القوىالراهنة ؟ كلا بالطبع..(٢٤) لماذا اذن ترفض « الهدف » اعتبار مهمة « طرد الاحتلال » مهمة مرحلية مباشرة بحجة ان شروط انجازها لا تتوفر في الظرف الراهن، بينما تصادق « الهدف » نفسها على اعتبار « اسقاط النظام » مهمة مرحلية مباشرة بالرغم من ادراكها ان شروط انجازها ليست متوفرة، بدورها ، في الظرف الراهن ؟ هذا التناقض الواضح الذي تقع فيه « الهدف » ، هل هو مجرد تناقض منطقي ، ام ان وراءه موقف سياسي ؟

مرحلية الثورة ووحدة الصراع

هل يمكن ان يكون السبب في هذا التناقض ايمان « الهدف » بأن مفعول قانون «مرحلية الثورة » يتوقف عند حدود فلسطينالجغرافية دون ان يخترقها الى الداخل ؟ ان بعض انصار التطرف اللفظي يقعون في مثل هذا المطب الايديولوجي ، ولكن « الهدف » ليست بهذه الدرجة من السذاجة والحمد لله . ذلك انها تؤكد لنا في المقال نفسه ان « المرحلية لا يمكن ان تكون مرحلية جغرافية» ... وبديهي ان مثل هذا القول يعني ، الى جانب ما تحاول ان تستخلصه منه « الهدف » ، انه ليست هنالك حدود جغرافية لمفعول هذا القانون .

هل يمكن ان يكون ، اذن ، السبب في هذا التناقض ايمان « الهدف » بأن «الصراع الفلسطيني — الاسرائيلي ليس الا حدا من حدود صراع اكبر واشمل بين حركة التحرر الوطني العربية وبين الامبريالية العالمية بذراعيها المحليين : الاسرائيلي الصهيوني والرجعي العربي ، وان هذا الصراع الشامل هو صراع موحد لا يمكن تجزئته » ؟ كلا ايضا ! ذلك ان هذا القانون ، الصحيح تماما والذي نوافق عليه بالكامل ، لا يمكن ان يعني عدم امكانية تجزئة الصراع الى مراحل . فاذا كان هو التفسير الذي تعطيه اياه « الهدف » ، فلماذا يسري مفعوله اذن فقط على الذراع المحلي الثاني للامبريالية العالمية ، الرجعية العربية ، ولا يسري على ذراعها الاول ، اسرائيل ؟ بمعنى : لماذا يمكن « تجزئة » الصراع ، فيما يتعلق بالرجعية العربية ، الى مهمات مرحلية ، منها مهمة « اسقاط النظام الرجعي الاردني » ، بينما لا يمكن « تجزئة » الصراع ، فيما يتعلق باسرائيل ، الى مهمات مرحلية ، منها مهمة « طرد الاحتلال » ؟ ان هذا التفسير لقانون « وحدة وعدم امكانية تجزئة الصراع » لا يحل التناقض الذي تقع فيه « الهدف » . انه بالعكس يعمقه . ولا نعتقد ان « الهدف » تبلغ من السذاجة الى حد الاخذ بهذا التفسير .

ان السبب في التناقض الذي تقع فيه « الهدف » يكمن في ذلك الحكم المسبق، ذلك الوهم الخرافي ، القائل باستحالة طرد الاحتلال من مناطق ٦٧ ، بطريقة ثورية ، الا اذا تم الحاق الهزيمة الشاملة باسرائيل بما يمكن فورا من ازالة كيانها . سنثبت بعد قليل ان هذا الوهم ، مثله مثل سائر الخرافات البرجوازية الصغيرة ، يقود في مضامينه السياسية العملية ، بالرغم من تطرفه اللفظي ، وبسبب من تناقضه مع الامكانات الواقعية لتطور النضال الثوري ، الى نتائج مضادة للثورة مؤداها الرغبة في بقاء الاحتلال خلال المرحلة الثورية الراهنة، والاعتقاد بأن ذلك سيسهل القضاء على اسرائيل بشكل « اكثر ثورية » في مرحلة لاحقة ، في زمن ما من المستقبل البعيد .

ان هذا الحكم المسبق يبرز بجلاء في تأكيد « الهدف » على ان « الشروط التي يضعها السيد نايف حواتمة من اجل تحقيق مهمات مباشرة وراهنة (طرد الاحتلال) هي ليست اي شيء اخر غير الشروط الكفيلة بتحقيق المهمات الستراتيجية » (التحرير الكامل) ! كلا ... هنا تخطيء « الهدف » خطأ مبينا. ذلك ان ثمة مسافة واضحة بين الشروط المطلوبة لتحرير المناطق المحتلة عام ٦٧ ، وبين الشروط المطلوبة لازالة دولة اسرائيل ، بين التغير النسبي في ميزان القوى الذي سيسمح بانجاز مهمة طرد الاحتلال ، وبين التغير الحاسم لميزان القوى الضروري من اجل تحرير الارض المغتصبة عام ١٩٤٨ .

التحرير الكامل والثورة العربية

لقد لخصنا في العدد الماضي طبيعة الشروط المطلوبة لاحداث اختلال حاسم في نسبة القوى يسمح بانجاز مهمة التحرير الكامل . واكدنا ايضا انه يتضح بالبداهة ان توفير هذه الشروط لا يتوقف على القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني ، في الداخل والخارج معا ، حتى اذا تمت تعبئة طاقاته الثورية بالكامل . ذلك ان نسبة القوى الاستراتيجية بين الشعب الفلسطيني واعدائه « اسرائيل بملايينها الثلاثة من المستوطنين الشوفينيين ، والرجعية الاردنية ، والامبريالية العالمية » مختلة بشكل مطلق لصالح الاعداء ، وان السبيل الوحيد لتعديل هذا الاختلال المطلق هو الانتصار الحاسم للثورة الوطنية الديمقراطية في عدد من اقطار المشرق العربي على الاقل ، حيث يمكن حينذاك اضعاف مواقع الامبريالية والرجعية وادخال الملايين العربية المنظمة ديمقراطيا ، لتلعب دورا حقيقيا في الصراع ضد اسرائيل مما يقلب نسبة القوى الاستراتيجية لصالح الثورة .

الا ان من الواضح ان ليس من مهمة الشعب الفلسطيني ، ولا حركته الوطنية ، انجاز هذا الانتصار الحاسم للثورة الوطنية الديمقراطية العربية ، وان كان من مهمته تحقيق اقصى المساهمة الممكنة في تسهيل هذا الانتصار . ما الذي يعنيه « تحقيق اقصى المساهمة الممكنة » ؟ ان البعض ، من القوميين البورجوازيين المتطرفين جدا ، يعتقد كما يبدو ان المساهمة التي يمكن ان يقدمها الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية في توفير شروط انتصار الثورة العربية لا تتعدى حدود مشاغلة العدو ، وابقاء مسألة الصراع ضد الصهيونية حية في اذهان الجماهير العربية ، واستخدامها بالتالي سلاح فضح وتعرية للانظمة الرجعية والبورجوازيةالجديدة التي تفرط بالمصلحة القومية وتنزع نحو الاستسلام . ان المهمات التي يعينها هؤلاء السادة للشعب الفلسطيني لا تتجاوز مهمات مشاغلة العدو وانتظار انتصار الثورة العربية حتى يمكن تدمير اسرائيل . والحق ان هذه الخطة الانتظارية ليست خطة نضال ، وانما خطة سلبية وترقب ، ليست خطة تعبئة شاملة لطاقات الشعب الفلسطيني الثورية في اطار الحرب الشعبية ، وانما هي خطة تعبئة للشرائح الهامشية من هذا الشعب للقيام بعمل ارهابي يفترض فيه ان يلعب دور « الصاعق المفجر » للاوضاع العربية . الا ان هذه الخطة لا يمكن ان تؤدي ، في الواقع العملي ، اكثر من دور الفضح والتعرية ، ولا تستطيع اطلاقا ان تساهم في توفير الشروط المادية لانتصار الثورة العربية ، شروط انجاز التعبئة الجماهيرية الثورية اللازمة من اجل هذا الانتصار . ان « أقصى المساهمة الممكنة » للشعب الفلسطيني تتحقق فقط بالتحرير الفعلي ، المادي ، لجماهير هذا الشعب من الاضطهاد المباشر المسلط عليه بما يمكن من تعبئة طاقاته الثورية كاملة لخدمة العملية الثورية ، وبما يحد من الطاقة العدوانية — التوسعية لاسرائيل (وان كان لا يلغيها الغاء كاملا) ، مما يسمح بدوره بنمو اكثر تسارعا لحركة التحرر الوطني العربية . ان الشعب الفلسطيني يمكن أن يحقق مساهمته القصوى في الثورة العربية ، في مرحلتها الثورية الراهنة ، عندما ينجح في طرد الاحتلال الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة (حيث يقيم حوالي نصف الشعب الفلسطيني) وفي انتزاع حقوقه الوطنية والديمقراطية في شرق الاردن (حيث الجزء الاكبر من النصف الثاني) كمدخل لاسقاط النظام الرجعي واقامة نظام وطني ديمقراطي.

كيف يمكن دحر الاحتلال ؟

ان النهوض الوطني الناشيء ،

---

٢٠ — مجلة « الهدف » اللبنانية ، عدد ٢١٧ في ١ — ٩ — ٧٣ ص ١٠—١٣

٢١ — ولكن ، الى جانب الشكر ، لا نملك الا ان نعبر عن اشفاقنا على هؤلاء السادة الذين ما ان يخرجوا عن نطاق الشتائم والمهاترات والاحكام المسبقة ، ويحاولوا بشكل جدي دحض وجهة نظرنا وتبرير ارائهم الخاطئة ، حتى يقعوا في سلسلة جديدة من الاخطاء الفاضحة التي تزودنا بالمزيد من الاسلحة للكشف عن تهافت منطقهم وعن افلاسهم الفكري والسياسي الكامل . سوف نهمل هنا الشتائم والمهاترات التي يتضمنها مقال « الهدف » الاول ، فليست هذه لعبتنا . انها لعبة المفلسين الذين يجدون فيها وسيلة نموذجية لتمييع جوهر النقاش سنضع جانبا سلسلة الافتراءات أو المغالطات المتعلقة بالتاريخ السياسي للافراد ، مؤكدين في الوقت نفسه ان انصار « الهدف » وموجهي سياستها لن يكونوا في وضع يحسدون عليه اذا ما اضطررنا لفتح هذا السجل ، الذي يتضمن بالتأكيد « تقلبات » اكثر اهمية بكثير من كتابة بيان العملية الاولى للطائرة المخطوفة الى الجزائر ، وممارسات سياسية، غير متقلبة على الاطلاق ، هي اكثر خطورة باشواط من « الاستعداد الفكري لممالأة الهجمات الاعلامية المضادة » . ولكننا سنترك جانبا هذا السجل ، وسنركز كل اهتمامنا على السجال ، على مقولات « الهدف » ذات العلاقة المباشرة بجوهر النقاش .

٢٢ — هذا النمط من « تحديد المهمات » للنضال الجماهيري أصبح ، كما يبدو ، تقليدا شائعا آن الاوان لكي يوضع له حد. ذلك انه لا يعني سوى ابقاء الجماهير في مقاعد المتفرجين اسيرة السلبية والترقب ، بينما هي تتفرج على حركاتها السياسية « توطد التلاحم» و « تلتقط التغيرات ». ما الذي يمكن ان تفهمه الجماهير من « برنامج مرحلي » يدعوها في نقطة من نقاطه السبع الى « تصعيد النضال داخل الاراضي المحتلة خاصة وكذلك خارجها » ، ويصمت عند هذا الحد . ان هذا الكلام ليس بالنسبة للجماهير سوى لغو فارغ . فما تريد ان تفهمه هو بالضبط ما لا يجيب عليه هذا « البرنامج المرحلي» المزعوم : تصعيد النضال؟ حسنا .. ولكن كيف ، ومن اجل ماذا ، واي نوع من انواع النضال ، وبأي شكل من اشكال التنظيم لهذا النضال ؟ ما الذي يمكن أن تفهمه جماهير المناطق المحتلة من دعوتها الى النضال من اجل « تصعيد التلاحم فيما بين فصائل المقاومة » مثلا ، او من اجل « التقاط التغيرات التقدمية داخل المجتمع الاسرائيلي والتفاعل معها »؟ بالنسبة للفلاح الذي صودرت ارضه في بيت فوريك ، ليست هذه الدعوة سوى كلام مثقفين متحذلقين لا علاقة لهم بصراعه هو، بنضاله هو ، بمهماته « المرحلية المباشرة » هو بالذات . ان «مهمة مرحلية مباشرة » تدعوه الى الانخراط في لجنة لمقاومة سياسة الاستيطان ومصادرة الارض (مثلا) ، هي مسألة تعنيه وتدفعه الى العمل النضالي أكثر من كل « التفاعل والتلاحم » القائم على وجه الارض . وانخراطه المنظم فعلا ، هو والالوف من اخوانه ، في النضال المباشر من اجل هذه المهمة المباشرة التي تستجيب لمصالحه المباشرة ، هذا الانخراط الفعلي المنظم هو الذي سيؤدي حقا الى « زيادة التعبئة الثورية الجماهيرية » والى « تصعيد النضال داخل الارض المحتلة وكذلك خارجها»؛ وليس تسطير اطنان المقالات التي تتحدث عن « زيادة التعبئة » و « تصعيد النضال » . آن الاوان لكي يتخلى « مثقفونا » البواسل عن عادة التحدث الى انفسهم ، عادة التفكير بصوت عال ، وان يبدأوا ولو قليلا بالتحدث للجماهير . سنعود الى تحليل هذه الظاهرة بتفصيل اكبر في الحلقة الاخيرة من هذا المقال.

٢٣ — هذه الخطة تنسجم انسجاما كاملا مع النهج الذي يدعو الى اختزال استراتيجية الثورة الفلسطينية الى مجرد التصميم على « استمرار الكفاح المسلح حتى التحرير الكامل » . جوهر الخطأ هو ذاته في الحالتين : اهمال نضال الجماهير من اجل مصالحها المباشرة ، واعتبار هذا النضال خارجا عن اطار الثورة ، او هامشيا بالنسبة لسياقها الرئيسي ، واعتبار الهدف النهائي، وضرورة حماية القوى (المؤسسات) التي تسعى من اجل انجازه (توفير القاعدة الامنة للثورة — المؤسسة) ، أساسا وحيدا للتعبئة الجماهيرية ، والاستهانة بالتالي بضرورة الربط بين الهدف النهائي وبين نضال الجماهير اليومي من اجل مصالحها المباشرة باعتبار هذا النضال الرافد الرئيسي للثورة ، والاساس الرئيسي لتوسيع قاعدة الكفاح المسلح .

٢٤ — اللهم الا اذا كان المقصود «بالحركة الوطنية الاردنية » ، التي سنسعى معها لاسقاط النظام ، اناس من نوع عطا الله غاصب ومحمد رسول الكيلاني الذين قيل ، والعهدة على محرر « الشرارة » ، انهم كانوا وربما لا زالوا ، من المعول عليهم قبل ايلول ٧٠ ، وربما ايضا بعد ايلول ٧٠ ، في « السعي » لاسقاط النظام . لا بأس .. حتى هؤلاء لن يستطيعوا اسقاط النظام في ظل نسبة القوى الراهنة . ان التعويل عليهم ليس سوى وهم ، فضلا عن كونه مرفوضا من حيث المبدأ ، فلتسمح لنا « الهدف » بأن نرفض شيئا ما من حيث المبدأ . فذلك ليس احتكارا لها ولحلفائها .

تصحيح

نشر في عدد مجلة « فلسطين الثورة » الاخير « تنويه » يؤكد فيه كاتبه أن المقالات التي نشرت في هذه المجلة وتعليق نشرة وفا حول مقالات « الحرية » السابقة تمثل وجهة نظر الاعلام الموحد الفلسطيني وامرتي تحرير « فلسطين الثورة » ونشرة « وفا » !! من المؤسف بالنسبة لنا أن يضطر بعض المحررين في هذه الاجهزة الى محاولة اضفاء نوع من «الشرعية» على مقالاتهم من خلال الزعم بانها تمثل وجهة نظر الاجهزة الموحدة ، لاكسابها نوعا من الجدية الشكلية. ويعرف الاخوة المحررون كما نعرف جيدا ، أن هذه المقالات لا تعبر الا عن وجهة نظر كاتبيها ، ولم تنشر بمعرفة أجهزة الاعلام الموحدة المذكورة والتي تضم ممثلي مختلف منظمات المقاومة .

ومع هذا ، فاننا لا نتوقف عند مثل هذه الالاعيب ، ونعتبر ان المسالة الرئيسية تكمن في مناقشة جوهر الموقف السياسي لهذه المقالات بغض النظر عن كاتبيها والاساليب غير المشروعة والشكلية التي يتم اللجوء اليها لاثبات وجهة نظرهم .

الذي لا يزال الان في بداياته الاولى، في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) يمكن ، وينبغي ، ان يتم تنظيمه وفقا لبرنامج عمل ، برنامج للتعبئة الجماهيرية ، ينطلق من امكانية انجاز مهمة طرد الاحتلال ويعبيء نضالات الجماهير باتجاه انجازها في الوقت نفسه . ان هذا النهوض هو حصيلة الاحتدام الموضوعي للتناقض بين المصالح المباشرة لاوسع طبقات الشعب الوطنية وبين سياسة الاحتلال في الاستيطان ومصادرة الارض والدمج الاقتصادي (الاستغلال الواسع لقوة العمل العربية الرخيصة وتدمير الاقتصاد الوطني التقليدي) وطمس الثقافة الوطنية . ولذلك فان برنامج العمل الثوري ينبغي ان يستهدف تعبئة هذه الطبقات الوطنية انطلاقا من نضالها لانتزاع مصالحها المباشرة وتوجيه هذا النضال نحو مهمة طرد الاحتلال . ان هذا البرنامج النضالي يجب ان يستهدف المزج والترابط بين كافة اشكال النضال الجماهيري (الاحتجاجي والديمقراطي) والعنف الجماهيري المنظم (ابتداء من الاضراب وصولا الى الانتفاضات المسلحة) الى جانب الكفاح المسلح (حرب العصابات في المدينة والريف) . كما ان هذا البرنامج يجب ان يتضمن توحيد طبقات الشعب الوطنية في جبهة اتحاد وطني لدحر الاحتلال تحت القيادة الفعلية لحركة المقاومة الفلسطينية . ان انجاز عملية التنظيم والقيادة الثورية للنهوض الوطني الناشيء سيمكن ، بتضافر اشكال النضال الجماهيري والمسلح، من جعل استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع عملية باهظة التكاليف لاسرائيل وحلفائها، ماديا وعسكريا وسياسيا ، وسيشجع نمو القوى المناهضة لاستمرار الاحتلال داخل الكيان الاسرائيلي نفسه .

حينما يترافق هذا التطور مع نهوض النضال الوطني الديمقراطي في شرق الاردن ، الذي ينبغي بالضرورة ان تكون على رأس مهماته المساهمة في دحر الاحتلال وتلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الاردن وفي مقدمتها حقه في حمل السلاح ومقاومة الاحتلال ، فان هذا النضال يمكن أن يؤدي الى تفكيك جبهة النظام الرجعي ، حتى اذا لم يؤد الى اسقاطه ، مما يفسح المجال لمساهمة اوسع للقوى الجماهيرية للشعبين الاردني والفلسطيني في الحرب المناهضة للاحتلال .

ان نجاح الحركة الوطنية الديمقراطية العربية في صد الهجمة الامبريالية – الرجعية، وانتقالها من طور التراجع الدفاعي الى طور النهوض ، لن يؤدي بالضرورة ، في المدى الزمني المنظور ، الى انتصار حاسم لهذه الحركة (تغيير جذري ثوري في طبيعة الانظمة القائمة) او الى تصفية كاملة للمواقع والمصالح الامبريالية . الا انه يمكن ان يؤدي الى اضعاف المواقع الامبريالية والرجعية ، مما يسمح بتعديل نسبي لموازين القوى . في ظل هذا التغير النسبي يمكن للحركة الوطنية الديمقراطية ان تطوق التوجه الاستسلامي للانظمة العربية ، وان تحطم وقف اطلاق النار الواقعي القائم على خطوط المجابهة مع اسرائيل . ان هذا سوف يسمح بفعالية اكبر لقوات المقاومة الفلسطينية في الخارج في مجابهة الاحتلال ، كما سيسمح بتدخل جزئي لقوى الجماهير العربية في الحرب المناهضة للاحتلال .

خصوصيات الثورة الفلسطينية

في ظل هذا التغير النسبي لميزان القوى ،

كيف ينتهي أنصار اللفظية الثورية الى نتائج رجعية تسلم ببقاء الاحتلال

سوف يصبح بالامكان الحاق سلسلة من الهزائم العسكرية والسياسية بالعدو ستجبره في النهاية على انهاء احتلاله دون قيد او شرط دون ان يكون بالامكان بعد الحاق الهزيمة العسكرية الشاملة التي ستؤدي الى تدمير كيان العدو . ان اولئك الذين يستهينون بهذه الامكانية ، تحت ستار من اطلاق النار الكلامي ، بحجة « ان الكفاح المسلح لا يهدف الى مجرد ازعاج العدو حتى يضطر الى المساومة للانسحاب ، وانما اساسا الى استنزافه لتغيير ميزان القوى لمصلحة التحرير الكامل » (٢٥) ان هؤلاء انما يتجاهلون انه من اجل ان تتمكن الثورة من تغيير ميزان القوى « لمصلحة » التحرير الكامل ، فانه يترتب عليها اولا ان ترتقي الى تلك الدرجة من ازعاج العدو التي تضطره الى المساومة للانسحاب ، وفيما بعد الى الانسحاب بدون مساومة ، اي بدون قيد او شرط . حين تصل الى هذه الدرجة ، وهي ليست مجرد مهمة هينة ، ما الذي ينبغي ان تفعله الثورة: تتمسك بقوات العدو المنسحبة وتمنعها من الانسحاب حتى تتمكن من مواصلة «استنزافها لمصلحة التحرير الكامل » ؟!

ان التناقضات المضحكة التي يقع فيها هؤلاء السادة تنبع بالاساس من عجزهم عن ادراك حقيقة علمية ثابتة : ان الهدف النهائي ليس هو العامل الوحيد الذي يقرر مجرى التطور الموضوعي للصراع ، وانه في مجرى النضال من اجل الهدف النهائي فان الثورة ، اي ثورة ، تنتزع بالضرورة ، الكثير من التنازلات ، الكثير من الاهداف المرحلية ، من بين براثن اعدائها ، قبل ان تتمكن من تدميرهم .

وفيما يتعلق بالثورة الفلسطينية، بسبب بالضبط من خصوصياتها التي يلح عليها كثيرا هؤلاء السادة دون ان يستخلصوا منها اية نتائج عملية ، (٢٦) فان احد اهم هذه التنازلات التي سيصبح بامكان الثورة انتزاعها من العدو ، في مجرى النضال من أجل التحرير الكامل ، هو تحرير الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . أن هذه الامكانية تنبثق بالضبط من الاختلاف الجذري بين طبيعة الوجود الاسرائيلي في المناطق المحتلة عام ٦٧ ، وبين الوجود الاسرائيلي في الارض المغتصبة عام ٤٨ .

ففي المناطق المحتلة لا يزال الوجود الاسرائيلي حتى الان ، وسيبقى في المدى الزمني المنظور (بالرغم من مخططات الاستيطان والتهجير) ، وجودا احتلاليا بالدرجة الاولى ، مقارنة له بالوجود الاستيطاني الذي تم توطيده الى حد شاسع في الارض المغتصبة ٤٨ . وهذا الفرق له نتائج هامة على مجرى تطور العمل الثوري ، ليس اقل هذه النتائج اهمية ان قوات العدو في المناطق المحتلة تضطر الى المحافظة على وجودها كقوات محتلة في وسط جماهيري غريب ومعاد . ان اولئك الذين يضجون بتمجيد حرب الشعب ، يتجاهلون قبل غيرهم حقيقة ان هذه الحرب تبلغ اقصى درجات فعاليتها حيث يكون الشعب موجودا على الارض التي ينبغي عليه ان يحررها .

فضلا عن ذلك فان « الهدف » التي تضج بالدعوة الى « التقاط التغيرات التقدمية داخل المجتمع الاسرائيلي والتفاعل معها »، تتجاهل حقيقة ان هذه التغيرات تملك القدرة الفعلية للضغط على الطغمة الحاكمة الاسرائيلية ، وتجتذب دعم شرائح اوسع داخل المجتمع الاسرائيلي ، حينما يكون الامر متعلقا بانهاء الاحتلال الاسرائيلي لمناطق ٦٧ . اما بالنسبة للارض المغتصبة عام ٤٨ ، فان هذه « التغيرات » تصطدم فورا بالايديولوجية الصهيونية ، والمصلحة الاستيطانية ، التي لا تزال وستبقى تتحكم بوعي اوسع قطاعات المجتمع الاسرائيلي .

ان الاختلاف الجذري بين طبيعة الاحتلال الاسرائيلي لمناطق ٦٧ ، وبين طبيعة الوجود الاستيطاني الصهيوني في مناطق ٤٨ ، كما يتجسد في هذين العاملين وفي عدد لا يحصى من العوامل الثانوية الاخرى ، هو السبب الرئيسي في اختلاف الشروط الموضوعية المطلوبة لانجاز مهمة التحرير في كل من الحالتين .

ان الطمس المتعمد الذي تمارسه «الهدف» وحلفاؤها للفرق الواضح بين هاتين الحالتين لا يمكن تعليله فقط بقصر نظرهم السياسي. انه يتضمن أيضا الشيء الكثير من التفضيل الايديولوجي المسبق . ان ولاء هؤلاء السادة للخط المستقيم الذي رسموه في اذهانهم نحو الهدف النهائي ، ورفضهم الايديولوجي المثالي لكافة التعرجات والمحطات الانتقالية التي يفرضها على هذا الخط المجرى الموضوعي لحركة الصراع الواقعية الجارية ، يقودهم في التحليل الاخير الى تفضيل بقاء الاحتلال، حتى تتوفر لهم « القوة الذاتية » اللازمة لازالة دولة اسرائيل بشكل كامل . وسنجد فيما بعد ان هذا التفضيل ربما كان هو ما يعنونه برفض « الحلول الاستسلامية » .ولكن قبل ذلك ، دعونا نرى كيف يبرز هذا التفضيل في كتاباتهم .

طرد الاحتلال انهاض للعملية الثورية

تقول « الهدف » (في القسم الثاني من مقالها اياه) : « ان التغييرات الجغرافية في مساحة الكيان (الاسرائيلي) لن تؤدي الى تغيير في طبيعة الصراع .. ما لم تكن نتيجة نهوض ثوري في المنطقة يؤدي الى تغيير موازين الصراع.. ان تغيير مساحة الاحتلال، بقرار من مجلس الامن او من غير مجلس الامن ، او باتفاق بين اسرائيل والانظمة العربية ، لن يقدم اي شيء للعملية الثورية .. »

لقد وجدنا سابقا ، في الفصل الاول من هذا المقال ، ومن خلال تحليل ملموس للمصالح والمواقف الفعلية للقوى المضادة للثورة (اسرائيل – امريكا) والاهم من ذلك فقد بينت التجربة الحية للسنوات الست الماضية انه لاقرار مجلس الامن ولا غيره من القرارات يمكن ان يؤدي الى اتفاق بين اسرائيل والانظمة العربية يقود الى تغيير مساحة الاحتلال ، ما لم يكن هذا الاتفاق نتيجة لتغيير موازين الصراع الراهنة التي تسمح لاسرائيل بالحفاظ على مساحة الاحتلال دون ان تدفع اي ثمن مقابل ذلك .

وبما ان الانظمة العربية ، الرجعية منها والبورجوازية ، قد استنفدت كل محاولاتها وكل طاقتها على احداث مثل هذا التغير المطلوب في موازين الصراع ، فان « النهوض الثوري » القادم في المنطقة هو وحده الذي سيمكن من احداث هذا « التغيير في موازين الصراع » الذي سيسمح « بتغيير مساحة الاحتلال » ، سواء باتفاق بين اسرائيل والانظمة العربية ، وهو ما سيحصل اذا بقي هذا النهوض عفويا وبلا قيادة ثورية ، او بدون هذا الاتفاق (التصفوي دون ريب بحكم طبيعة القوى والانظمة التي ستبرمه) وهو ما يمكن ان يحصل اذا ما تم تنظيم هذا النهوض في ظل قيادة ثورية تستطيع تركيز طاقته على انجاز المهمة الممكنة مرحليا : طرد الاحتلال دون قيد او شرط .

ان الحالة الوحيدة في ظل الظروف الراهنة التي يمكن ان يتم فيها ابرام اتفاق بين اسرائيل والانظمة العربية يؤدي فعلا الى تغيير مساحة الاحتلال – ولكن بثمن تصفوي – اي بكلمات اخرى اقرب الى الاصطلاحية الشائعة هذه الايام ، الحالة الوحيدة التي يمكن فيها التوصل الى تسوية سلمية ، « مقبولة » من وجهة نظر الانظمة العربية ، ولكنها « تصفوية » من زاوية نتائجها على القضية الوطنية لشعب فلسطين ، هي الحالة التالية : ان تأخذ حركة المقاومة الفلسطينية بالخطط الغبية الصبيانية التي يقترحها انصار الجملة الثورية الفارغة ، ان ترفض حركة المقاومة التعامل بأي مصالح لشعب فلسطين دون مستوى « التحرير الكامل » ، ان تختزل حركة المقاومة استراتيجيتها ومهماتها المباشرة الى مجرد تصميم على « استمرار الكفاح المسلح » وتهمل مهمة تنظيم النضال الجماهيري ، ان تحجم حركة المقاومة بالتالي عن الالتصاق بالنهوض الوطني الناشيء وتنظيمه وقيادته، ان ترفض حركة المقاومة تحمل مسؤولية توجيه هذا النهوض وتسليط كل طاقته نحو المهمة المرحلية التي يمكنه أن يحققها موضوعيا ، طرد الاحتلال وحق تقرير المصير ، وان يبقى هذا النهوض بالتالي عفويا ، مبعثرا ، قادرا فقط على تسليط الضغط على الاحتلال دون ان تتوفر له القيادة الثورية التي تستطيع انتزاع نتائج هذا الضغط وتوظيفها لمصلحة الثورة، قادرا فقط على احداث تغيير طفيف في ميزان القوى يمكن من انسحاب اسرائيلي جزئي لقاء ثمن تصفوي ، ولكنه غير قادر على احداث التغيير الكافي في ميزان القوى لفرض طرد الاحتلال دون قيد او شرط ، الامر الذي سيترك زمام المبادرة للانظمة العربية المعنية ، او لقيادات رجعية فلسطينية ، للقبض على ثمار هذا الضغط وتوظيفه لخدمة « تسويتها » التصفوية الخاصة . وهكذا فان نمط الرفض الذي يمارسه انصار التطرف اللفظي « للحلول الاستسلامية » ، لا يمكن ان يؤدي ، في نتيجته العملية وبغض النظر عن النوايا ونبرة الصراخ ، الا الى دعم مساعي الانظمة العربية القائمة لابرام التسوية ومنحها فرصتها الوحيدة لانجاز حلمها هذا .

لنعد الان الى مقولة « الهدف » التي استشهدنا بها اعلاه . اولا ، علينا ان نؤكد ان « التغييرات الجغرافية في مساحة الكيان الاسرائيلي لن تؤدي الى تغيير في طبيعة الصراع » (من حيث كونه « صراعا شاملا» بين الامبريالية وحركة التحرر العربية ومن حيث « الدور الذي تلعبه فيه اسرائيل بالنسبة لكل المنطقة ») حتى اذا كانت نتيجة نهوض ثوري في المنطقة . ان النهوض الثوري لن يلغي الطبيعة الاستيطانية والعدوانية – التوسعية لاسرائيل ، مهما ادى الى تغيير في مساحتها . انه يمكن ان يلجم هذه الطبيعة، ان يحد من طموحها للتوسع ، ولكنه لن يلغيها الا اذا بلغ الدرجة التي تمكن من ازالة دولة اسرائيل والغاء المشروع الاستيطاني الصهيوني على ارض فلسطين الغاء كاملا . كما ان هذا النهوض لن يحل التناقض بين الامبريالية وحركة التحرر العربية ، مهما كانت التغييرات التي سيفرضها على مساحة الاحتلال ، الا حين يؤدي الى تصفية الامبريالية ومواقعها تصفية كاملة في المنطقة العربية .

وهكذا فان قول « الهدف » ان التغييرات الجغرافية لن تؤدي الى تغيير طبيعة الصراع « ما لم تكن » نتيجة نهوض ثوري هو قول خاطيء تماما . ذلك ان هذه التغييرات لن تغير طبيعة الصراع حتى اذا كانت نتيجة نهوض ثوري ، وهي لا يمكن ان تكون اصلا الا نتيجة نهوض ثوري .

ثانيا : ان حديث « الهدف » عن « تغيير مساحة الاحتلال بقرار من مجلس الامن او باتفاق مع الانظمة العربية » بمعزل عن النهوض الثوري وبدونه ، هو حديث مضلل عن حالة افتراضية وهمية تؤكد التجربة الحية والتحليل معا استحالتها . وهو بذلك ليس سوى لفظ فارغ طنان لا يختلف عن قول « الراية » أن ما تحققه الحركة الوطنية بنضالها هو وحده المقبول والمشروع دائما. فاذا كان من المستحيل ان يؤدي قرار مجلس الامن ، لوحده وبدون نهوض ثوري يغير موازين الصراع ، الى « تسوية » تغير مساحة الاحتلال ، فأي معنى يبقى بعد ذلك للقول ان « تغيير مساحة الاحتلال ، بقرار من مجلس الامن أو باتفاق مع الانظمة العربية، لن يقدم اي شيء للعملية الثورية ما لم يكن نتيجة نهوض ثوري ؟ » الا ان هذا اللفظ الطنان الخالي من المعنى ، يؤدي رغم ذلك وظيفة محددة في سياق تحليلات « الهدف » .

تطرف لفظي ونتائج رجعية

ولاجل ان نفضح طبيعة هذه الوظيفة ، دعونا نسال « الهدف » . وماذا اذا كان تغيير مساحة الاحتلال نتيجة لنهوض ثوري في المنطقة ، وهو أمر ممكن تماما كما اسلفنا اثباته ؟ هل يقدم ذلك شيئا « للعملية الثورية » ؟ « الهدف » تصمت مؤقتا ، لتعود، بعد اربعة اعمدة من الكلام الذي لا علاقة له بجوهر الموضوع ، فتؤكد لنا : « ان اي حل جغرافي مرحلي ، ليس فقط لن يغير من طبيعة اسرائيل ولاطبيعة الاوضاع العربية(٢٧) بل وايضا سيؤدي الى تجميد الصراع واجهاض العملية الثورية وقطع الطريق امام خلق امكانيات الحل الستراتيجي التقدمي .. ومن هنا فان البرامج المرحلية في نظرنا (من حسن حظنا انها كذلك في نظركم فقط) ... ليست قضية طرد الاحتلال من بعض الرقع الجغرافية ، (٢٨) على حساب العملية الثورية »» . اسمحوا لنا « بزودة البياع » هذه : « على حساب العملية الثورية » . فهي ، في اللغة العربية ، ليست سوى حشو ازاء تأكيدكم السابق بان اي حل جغرافي مرحلي ، بعبارة اخرى : اي طرد للاحتلال من « بعض الرقع الجغرافية » ، سيؤدي الى اجهاض العملية الثورية ، اي سيكون «على حسابها » . ما الذي يعنيه هذا الكلام سوى الدعوة الى الابقاء على الاحتلال حتى تهبط من السماء « امكانيات الحل الستراتيجي التقدمي » ، ما هو رد الفعل الذي يمكن ان يؤدي اليه مثل هذا الكلام لدى اي مواطن بسيط داخل المناطق المحتلة ، اي مواطن بسيط يشعر بالاحتلال يسحقه ، يعصره صباح مساء ، ويدمر مصالحه ووجوده القومي ، اي مواطن بسيط ليس الاحتلال بالنسبة له « فكرة مجردة » في دماغ صحفي « ثورجي » انيق يجلس في غرفة مكيفة الهواء في بيروت ، بل واقعا ماديا جاثما على صدره بكل ثقله وبشاعته واضطهاده ؛ هذا ما سيكون عليه رد فعله المباشر : اعطوني « بعض الرقع الجغرافية » المطرود منها الاحتلال ، وخذوا لحسابكم ألف « عملية ثورية » تجري على الورق ، والف « طبيعة صراع » ميتافيزيقية لا علاقة لها بصراعي أنا ، والف « حل استراتيجي » هابط من السماء .

هذه اذن هي الوظيفة التي تلعبها ، في سياق التسلسل المنطقي لموقف « الهدف »، الرتوش اللفظية من نوع « ما لم تكن نتيجة نهوض ثوري » او « بقرار من مجلس الامن ومن غير مجلس الامن » . (٢٩) انها تؤدي دور ستار الدخان الذي يموه على حقيقة الموضوع من أجل استدراج القاريء الى ابتلاع النتيجة النهائية : من الافضل بقاء الاحتلال حتى تتوفر امكانيات « الحل الاستراتيجي التقدمي » . نبدأ اولا بالقول « ان التغييرات الجغرافية في مساحة الاحتلال لن تؤدي الى تغيير طبيعة الصراع ما لم تكن نتيجة نهوض ثوري » . ثم نسقط «النهوض الثوري » وبلمسة سحرية نستبدل « طبيعة الصراع » بالعملية الثورية : « ان تغيير مساحة الاحتلال ، بقرار من مجلس الامن او من غير مجلس الامن ، لن يقدم اي شيء للعملية الثورية » . وبعد اربعة اعمدة من استعراض التغيرات التي تحدثها « العملية الثورية » على « طبيعة الصراع » ، نضع القاريء فجأة امام النتيجة : « ان تغيير مساحة الاحتلال سوف يجهض العملية الثورية » ، مسقطين قرار مجلس الامن على الطريق . انه لتحليل بارع والحق يقال . ولكنه « تحليل » على طريقة الكيمياء السحرية، وعلى اصحابه ان يتذكروا ان ابرع السحرة لم ينجح بعد في تحويل النحاس الى ذهب.

● ● ●

ان نقدنا لمثل هذا التحليل ، الذي يفضي باصحابه شاءوا ام أبوا الى نتائج مضادة للثورة ، انما يؤكد النتيجة التي استخلصناها من تحليل التغيرات المتوقعة على موازين القوى في مجرى النضال من اجل التحرير الكامل : ان مهمة طرد الاحتلال هي مهمة نضالية ممكنة الانجاز موضوعيا في المرحلة الراهنة من مراحل تطور نضالنا الثوري ، وانها تشكل احدى المعالم البارزة على طريق النضال من اجل التحرير الكامل . وان شرط النجاح في انجازها يتوقف ، نسبيا ، على ادراك هذه الحقيقة وتمثلها في صلب البرنامج النضالي الراهن للثورة كمدخل لتحقيق اوسع تعبئة ممكنة لطبقات شعبنا الوطنية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال .

في العدد القادم : الوضع الراهن في الأردن والمناطق المحتلة ومهماتنا

٢٥ – راجع مقال الاخ منير شفيق (برنامج الحد الادنى والمهمات الراهنة) – « فلسطين الثورة » في ٥–٩–٧٣ .

٢٦ – باستثناء «مشروعية التصادم الخارجي مع العدو » ! تلك هي النتيجة الوحيدة التي تستخلصها « الهدف » مثلا من تحليلها لخصوصيات المسألة الفلسطينية . فليكن ! ان النملة لا ترى امامها سوى ظلف الفيل .

٢٧ – من قال انه سيغير ذلك اصلا ؛ اليس هذا تمويها ديماغوجيا على جوهر الخلاف ؟ ان جوهر الموضوع هو ما اذا كان هذا « الحل الجغرافي المرحلي » الذي يعني « تغيير مساحة الاحتلال » وطرده من الاراضي المحتلة عام ٦٧ ، والذي سيأتي بالضرورة عبر النهوض الثوري ونتيجة له ، سيغير من طبيعة الاوضاع الفلسطينية ام لا، وما اذا كان سيشكل مدخلا لتغيير بعض الاوضاع العربية كالوضع الاردني مثلا ، ام لا ؟

٢٨ – هذه « الرقع الجغرافية » ليست بمثل تفاهة « الرقع الايديولوجية » التي تتسترون بها عبثا على عريكم الفكري وافلاسكم السياسي ! ان هذه « الرقع » ليست اقل من ثلث تراب الوطن ، يقيم عليها ليس اقل من نصف الشعب اللذين تتشدقون بتحريرهما. لقد تحملنا من حليفكم السابق واللاحق ، محرر « الشرارة » ، أن يسميها « تفاصيل ». ولكنكم تزيدون الرقاعة حبتين ، فوق حد الاحتمال ، اذ تجعلون منها «رقعا» .

٢٩ – وهنا تؤكد الهدف مرة اخرى بوضوح مبين انها ترفض طرد الاحتلال حتى لو جاء عن طريق اخر غير قرار مجلس الامن !! حتى لو جاء عن طريق النهوض الثوري والجماهيري الذي يطبل ويزمر له فرسان الجملة الثورية ، وفي نفس الوقت لا يعتقدون بامكاناته في انجاز انتصارات مرحلية ، ولا يرون من الضرورة قيادته حتى ينجز هذه الانتصارات .

الى جماهير شعبنا في الضفة الغربية والقطاع

يا جماهير شعبنا الصامد المكافح :

بيان منظمة الجبهة الشعبية الديمقراطية في الضفة والقطاع:
– لندحر الاحتلال وننتزع حق شعبنا في تقرير مصيره .
– المحتلون وجزارو عمان لن يقرروا مصير شعبنا .
– الرخاء الاسرائيلي المزعوم: خذ ليرة وادفع ليرة ونصف!

اصدرت قيادة منظمة الجبهة الشعبية الديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة بيانا الى جماهير الشعب في المناطق المحتلة . وقد جرى توزيع هذا البيان في عدد من مدن ومخيمات الضفة والقطاع وخاصة في مدينة غزة ، ومخيم الشاطيء ومخيم جباليا ، كما جرى التوزيع في مدينة نابلس وبعض القرى المحيطة بها ، وكذلك في بيت لحم وجنين وطولكرم ورام الله وبعض قرى قضاء رام الله .

لقد اكد بيان قيادة المنظمة على ان المهمة الملحة امام جماهير شعبنا وقواه الوطنية داخل هذه المناطق تقوم على بناء جبهة وطنية في هذه المناطق تضم ممثلي كل فئات شعبنا وطبقاته الوطنية ، كل هيئاته ومنظماته السياسية ، كل من تعز عليه قضية الوطن ، من اجل تنظيم النضال ضد الاحتلال لطرده وكنسه الى الابد عن ارضنا ، من اجل دحر مخططات حكام عمان الرامية الى اعادة السيطرة على شعبنا من خلال الصلح المذل مع اسرائيل ، ومن اجل حق شعبنا في تقرير مصيره على ارضه المحررة .

كما قامت تنظيمات الجبهة في هذه المناطق بتوزيع عدد من الملصقات ، وبكتابة عدد من الشعارات المعادية للاحتلال، والتي تطالب بتنظيم النضال من اجل هزيمة مخططات المحتلين :

– وفود التأييد والولاء لجزاري عمان لا تمثل شعبنا .
– المحتلون وجزارو الشعب الفلسطيني في عمان لن يقرروا مصير شعبنا .
– الهزيمة لسياسة الاستيطان ومصادرة الارض
– الموت مصير السماسرة
– الرخاء الاسرائيلي المزعوم : خذ ليرة وادفع ليرة ونصف!

وفيما يلي نص البيان الذي اصدرته قيادة المنظمة في الضفة الغربية :

الى جماهير شعبنا في الضفة الغربية والقطاع

يا جماهير شعبنا الصامد المكافح :

يتمادى المحتلون الاسرائيليون في سياستهم العدوانية وفي اشباع نهمهم التوسعي على حساب شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية الشقيقة وذلك بهدف فرض الاحتلال كامر واقع على الارض العربية .. انهم يدمرون زراعتنا ويلحقون افدح الاضرار باقتصادنا الوطني ويجنون الارباح الفاحشة على حساب الطبقة العاملة والفلاحين والفئات الكادحة من شعبنا ، انهم يشوهون ثقافتنا الوطنية وتراثنا العريق ، انهم يدنسون مقدساتنا ويوغلون في الاستيلاء على ارضنا ومصادرتها بالقوة .. ولا يترددون في اعلان ذلك : برنامجهم الانتخابي في حملة التحضير لانتخابات الكنيست القادمة .

كما ان حكام عمان وجلادي شعبنا في الضفة الشرقية يمعنون في عدائهم بحقوق شعبنا الوطنية ويتابعون معركتهم مع شعبنا وحركة تحرره الوطنية وينصبون انفسهم ناطقين باسمه ويمنحون انفسهم حق تقرير مصيره . انهم لا يكتفون بمهادنة المحتلين الغزاة ، وتحويل حدودهم معهم الى «منتجعات امنة » انهم يجرون المباحثات السرية معهم، ويمدون يدهم السوداء الى ضفتنا الصامدة وقطاعنا الباسل وينفقون الاموال الطائلة باسم الصمود على عملائهم واعوانهم من اجل بناء قاعدة يستندون عليها في التدخل بشؤون شعبنا وفي تقرير مصيره ضمن اطار المشروع السيء الذكر مشروع المملكة العربية المتحدة

ان نضالكم ضد مخططات المحتلين في قطاع غزة قد عزل عملاءهم وعرض بعضهم للموت، ان ارادة المقاومة في وجه اجراءات مصادرة الارض ، وفرض الزعامات المشبوهة من الاقطاع العائلي وكبار التجار والسماسرة قد عرضت احلام الاسرائيليين واحلام عملائهم الى انتكاسات دائمة ، كما تعرضت سياسة حكام عمان الى هزيمة كبيرة ، ولم يجد عملاؤهم واعوانهم الا العزلة تلو العزلة .. ان الارادة التي اعلنت الاضراب الشامل في ذكرى حرب حزيران بالرغم من المحتلين والتي تضاعف في كل يوم جديد من حجم مقاومتها ضدهم ، ان هذه الارادة هي التي ستحقق لشعبنا النصر ، وتدمر مخططات الغزاة الاسرائيليين وجلادي شعبنا حكام عمان . ان اتحاد طبقات شعبنا الوطنية في جبهة مقاومة شعبية، تخوض نضالا شعبيا متعدد الاشكال كفيل باحباط مخططات المحتلين وحكام عمان ، وكفيل بتحقيق اهداف الشعب المرحلية الثلاث:

– دحر الاحتلال الاسرائيلي وكنسه .
– دحر مخططات حكام عمان من اجل اعادة الضفة الغربية الى سلطتهم الرجعية وبالصلح المذل مع اسرائيل .
– حق شعبنا في تقرير مصير ارضه المحررة بنفسه .

نحو مزيد من المقاومة ، نحو مزيد من الصمود والنصر الاكيد لكفاح شعبنا البطل.

الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين
منظمة الضفة الغربية وقطاع غزة
١٩٧٣/٨/١

قطر

العام الثاني على «الانقلاب العشائري»

في هذه الفترة توالينا الصحف المرتزقة بملاحق ومجلات خاصة تحتفل بالذكرى الثانية لما يسمى بالحركة التصحيحية في قطر !! ويزداد الكلام عن العهد المظلم السابق والعهد الجديد المشرق !!

وفي هذا المقال يتناول احد المناضلين القطريين بالتحليل لابعاد الانقلاب العائلي واسبابه .. وماذا جرى من تطورات داخلية ادت الى هذا الانقلاب .

فوجئت الجماهير العربية بأن ابواق الصحف قد فتحت « فجأة » وبدون ممهدات بالهجوم على حاكم قطر « الشيخ » احمد ال ثاني وظهرت فضائح العهد السابق من ارسال « حليب الجمال » بالطائرة من الدوحة عاصمة قطر الى جنيف عاصمة سويسرا، ومن قتل المواطنين من قبل عناصر العائلة الحاكمة الى اختطاف الفتيات .. بالاضافة طبعا لفتح حلقات الفضائح العامة عن المصاريف الضخمة وعدم الاهتمام بالشعب والبلاد .

وتجلت « مواهب » الحاكم الجديدواهتمامه بالشعب مما دفعه الى اعادة الامور الى نصابها . وهو صاحب الحق في الحكم منذ البداية !!

يبدو ان هؤلاء جميعا قد تناسوا «النقطة الرئيسية » في الموضوع وهي ان الحاكم الجديد كان وليا للعهد ورئيسا للوزراء ووزيرا للمالية والخارجية بل انه كان الحاكم الفعلي في قطر طيلة السنوات السابقة .

وقد طرح في البداية ان اسباب الانقلاب العائلي محاولة لتوقيف (عبد العزيز) ابن الحاكم السابق الذي اخذ يدبر المؤامرات ضد ولي العهد ليحل محله ويرث العرش. وبالتالي فان « صاحب الحق » قد استعاد حقه وافتى قاضي القضاة القطري «رسميا » و « دينيا » باحقية هذه الحركة « التصحيحية » !

انها نفس القصة المكررة .. قصة «زايد» مع « شخبوط » في ابو ظبي .. وقصة « القابوس » مع ابيه « سعيد بن تيمور » وقد نراها مستقبلا في البحرين . انها معركة مع الاوضاع الداخلية في قطر .. لكنها تصب في نفس المجرى العام لتطور الاحداث ضمن المخططات للاستعمار الجديد في منطقة الخليج العربي .

ما هي الاسباب الحقيقية لهذا الانقلاب ؟ وما هو موقعها من مجمل تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في داخل قطر ؟

حتى ندرك طبيعة هذا الانقلاب وموقعه بشكل صحيح يجب علينا ان نرجع الى تطور الواقع الملموس وان نفهم الظروف الطبقية السائدة .

طبقة طفيلية وحكم مطلق

تدفق النفط في قطر منذ عام ١٩٤٩ بكميات كبيرة وكانت تستخرجه « شركة نفط قطر » وهي امتداد لشركة نفط العراق ثم دخلت شركة « شل » الى الميدان واستخرجت النفط عام ١٩٦٣ بكميات كبيرة وظل الانتاج يتزايد حتى وصلت العائدات الى ما يقرب ١٠٠ مليون جنيه وكانت هذه العائدات توزع كالاتي :

١ — ربع العائدات للحاكم
٢ — ربع العائدات للاسرة الحاكمة
٣ — ربع العائدات مصاريف الحكومة
٤ — الربع الاخير يودع في البنوك البريطانية

لقد كانت الاسرة الحاكمة قبل تدفق النفط تعيش كغيرها من القبائل الاخرى على صيد اللؤلؤ والاسماك والملاحة والتجارة .. ومع تدفق النفط انهالت عليها الثروة ولم تجد وسيلة لتصريفها الا عن طريق بناء القصور والكماليات وخلق حاشية ضخمة تتبعها من البدو والمتنفعين .. ولقد تكرس هذا الواقع نتيجة لما تميزت به أوضاعها الاجتماعية من كسل وتبلد وانعدام التعليم في أوساطها .

ولقد كانت الاسرة الحاكمة تتمتع حتى منتصف الستينات بانه قد خصص لكل «شيخ» ٢٤ الف ريال ولكل مولود ذكر ٦ الاف ريال . وابتدأ كل «شيخ» يزيد عدد زيجاته ويبني القصور والمدن باسمه .

ونتيجة لتخلف الغالبية العظمى من أفراد الاسرة الحاكمة وعدم مشاركتهم في الانتاج حيث كان اعتمادهم على وضعهم السياسي فتحول معظم أفراد هذه القبيلة الى طبقة طفيلية تعيش على حساب المجتمع وتتحكم في عائدات النفط .

ونتيجة لكل ذلك أخذت بالاستهتار والتلاعب بكل مقدرات الشعب القطري . فكانت القوانين تطبق فقط على الشعب أما على «الشيخ» فهذا من سابع المستحيلات وكان الشيخ يحضر بقافلة من السيارات فينزل الى المتجر ويختار البضائع التي يريدها وينصرف دون دفع الثمن .

أدى تدفق النفط أيضا الى تدفق عدد كبير من الكادحين (البتان ، البلوش ، الايرانيين، عرب الشمال) الى قطر حيث تولوا (المهن القذرة) حسب اصطلاح البلاد حيث تابى قيم البداوة العمل اليدوي،مما جعلهم لصيقين بالطبقة الطفيلية .

لقد دخلت «ادوات الانتاج» الثورية المتمثلة بصناعة النفط الى مجتمع منخور يعيث علاقات اجتماعية متخلفة مما أدى الى تناقض بين الطبقة الطفيلية التي تعيق تطور الانتاج وقواه الاجتماعية المختلفة .

لقد شكلت الطبقة العاملة في قطر منذ البداية الطبقة الاكثر ثورية وجذرية وهي مكونة في غالبيتها من السماكين والغواصين والبدو والذين هبوا أكثر من مرة يطالبون بحقوقهم المهنية وفي فترة من نهوض الثورة العربية .

وشكل التجار وأصحاب الحوانيت والبرجوازية الصغيرة بفئاتها المختلفة معارضة ضد الطبقة الطفيلية واحتجاجا على امتيازاتها اللامشروعة ونهبها الدائم لحقوقهم .

وعلى الصعيد القبلي كانت الصراعات تتزايد داخل الاسرة الحاكمة وبين القبائل المرتبطة بها .

موقع حركة عام ١٩٦٣

لقد تبلورت هذه التناقضات واستفحلت عام ١٩٦٣ وكانت التظاهرات التي قام بها اليمنيون في قطر للاحتفال بالوحدة الثلاثية وبعد أن أطلق أحد أفراد العائلة الحاكمة النار عليها فرصة لتلتقي كل الفئات المعادية للطبقة الطفيلية في جبهة واحدة اطلق عليها اسم (جبهة الاتحاد الوطني) ورفعت المطالب الاتية :

١ — تسديد ديون الشيوخ
٢ — السماح بفتح السينمات وانشاء اذاعة
٣ — مساواة الشعب والشيوخ في دفع رسوم الماء والكهرباء
٤ — السماح بتشكيل نقابات للعمال والسواقين

وردت السلطة بعنف على هذه الحركة وابعدت عناصرها الاساسية وسجنت الاخرين .

بعد ذلك تغيرت تكتيكات الاسرة الحاكمة وأخذت ترتبط بالطبقة التجارية وتخلق لها مشاريعها الخاصة مما أدى الى تحالف بين هذه الطبقة الطفيلية والكمبرادور ومن عام ١٩٦٣ بدأت الدوائر الامبريالية تقوم بالعديد من الاجراءات السياسية في الوضع الداخلي .

١ — تدريب أفراد العائلة الحاكمة على استلام مناصب الدولة وتركزت بالذات في مجموعة (ال حمد) خليفة بن حمد الحاكم الحالي .

٢ — سمح باصدار مجلة العروبة وحاليا ستصدر جريدة يومية وتم السماح بانشاء اذاعة وأنشئت شركة للسينما .

٣ — توطين أبناء القبائل ببناء مساكن يطلق عليها اسم (المساكن الشعبية) .

٤ — خلق اجهزة قمع داخلية وجيش وشرطة .

٥ — فتح المجال أمام المثقفين لخلق كوادر تخدم الدولة الجديدة وتم الاستفادة من خبرة التجربة البحرانية .

ما الذي ادى الى الانقلاب ؟

وقد كانت الفئة الاكثر تخلفا في الاسرة الحاكمة وهي المسيطرة (رسميا) على الحكم تعيش في واد اخر .. لقد ظل الحاكم السابق يلهو ويستلم ربع الدخل أما ابنه فقد كان يعتبر وزارة الصحة « اقطاعية » خاصة له (أرسل أكثر من ٥٠٠٠ مواطن مع مرافقيهم للعلاج مجانا في الخارج في فترة الصيف على حساب الدولة) !!

ازداد التذمر الداخلي في ظل حكم ارهابي لا يأمن الانسان أن يسير بعد الساعة الثامنة ليلا في الشوارع وكانت الارضية قابلة للاشتعال في أية لحظة بينما الشركات الاجنبية تتطلب واقعا من الامن والاستقرار .

كانت منطقة الخليج يرتب لها أوضاع جديدة فلقد احتلت ايران الجزر ، وقتل حاكم الشارقة السابق وأعلن عن دولة اتحاد الامارات .. وكان حاكم قطر السابق يقف في ظل هذه التغييرات كأنه (الخروف الاسود) في وسط القطيع الخليجي .. لقد كان التخطيط الامبريالي الجديد للمنطقة يسبق تفكير الحاكم السابق .. وكانت استمرارية حكمه تفسح مجالا واسعا لانبعاث مد ثوري في قطر .

وكان الشخص الذي يجمع في يده كل الخيوط هو (خليفة بن حمد) والرجل القوي في نفس الوقت لتأمين الامن والاستقرار وتنفيذ المخططات .. فكان الانقلاب القطري.

لقد كانت الخطوة الاولى التي قام بها هي تعيين كل أفراد عائلته في المناصب الرئيسية .. وحاول استيعاب الخريجين القطريين في المناصب الادارية والسفارات (الرشاوي المقنعة) ، وقام بخطوات (اصلاحية) منها رصف الطرق وبناء تلفزيون ، وغيرها من الاصلاحات الجذابة !!

أما على الصعيد الخارجي فلقد اصبحت قطر تتبع السعودية ، بالاضافة الى أن المخابرات السعودية ورجال الامن السعوديين باتوا يسيرون الامور تماما في الشؤون الداخلية القطرية .

تبقى نقطة أخيرة : ان حل المشكلات التي تواجه شعبنا لن تتم عن طريق الانقلابات الرجعية او غيرها ، بل تتم عن طريق النضال الجماهيري الذي يطرح امام انظاره مهمات المرحلة الراهنة في سبيل استقلال حقيقي وبناء حكومة وطنية ديمقراطية .

خليفة بن حمد

---

١٢ عاماً على بداية الكفاح المسلّح في اريتريا

من الخلايا السرية السباعية الى مؤتمر «أدوبحا»

صادف هذا الاسبوع الذكرى الثانية عشر لبداية الكفاح المسلح في اريتريا . المقال التالي يتحدث عن المراحل المختلفة التي مرت بها الثورة وهو فصل موجز من كتاب «اريتريا من الاحتلال الى الثورة » تاليف خلف منشدي (صدر عن دار ابن خلدون) :

لقد عاشت الثورة الاريترية مراحل زمنية ارتبطت كل منها بأحداث تاريخية هامة يمكن تقسيمها كما يلي :

المرحلة الاولى وقد امتدت من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٥ — وهي مرحلة قيام جبهة التحرير الاريترية وانفجار الكفاح المسلح ، والنمو المضطرد لقوات الثورة .

والمرحلة الثانية وقد امتدت من ١٩٦٥ الى ١٩٦٨ وهي مرحلة تقسيمقوات الثورة (١٩٦٥) الى ولايات عسكرية لحين انعقاد مؤتمر عنسبا التاريخي عام ١٩٦٨ وتوحيد المناطق العسكرية الثلاث .

والمرحلة الثالثة وقد امتدت من عام ١٩٦٨ حيث انعقاد مؤتمر عنسبا الى عام ١٩٧٠ بقيام قوات التحرير الشعبية وانعقاد مؤتمر سدوحا عيلا .

المرحلة الاولى : ١٩٦٠ — ١٩٦٥

ان عام ١٩٦٠ قد شهد قيام تنظيم جبهة تحرير اريتريا معتمدا على الخلايا السرية السباعية ، وقد قام هذا التنظيم نفسه بتفجير الكفاح المسلح في الاول من أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، لقد امتازت هذه الفترة بنمو هائل لقوات الثورة واستقطاب كبير لجماهير الفلاحين والرعاة والعناصر المثقفة في الخارج ، مما فرض على قيادة الثورة السياسية أن تقسم قوات الثورة على أساس الولايات العسكرية مستفيدة من التجربة الجزائرية في هذا المضمار ، فوضعت لكل منطقة قائدا عسكريا من أبناء المنطقة نفسها، نفسها ، وتركت الجبل لكي يستغل بعض قادة المناطق تلك

لقد كانت المناطق العسكرية تمارس عملياتها

وتركت الجبل لكي يستغل بعض قادة المناطق تلك الظروف لاقامة اقطاعيات عسكرية كما حصل في تجربة الثورة الجزائرية تماما . وهذا ما أدى بالتالي الى بروز تلك التناقضات الخطيرة التي أدت الى تفتيت وحدة الثورة .

لقد كانت المناطق العسكرية تمارس عملياتها ضمن حدود جغرافية محددة ، وتجبي ضرائبها أيضا ضمن هذه الحدود وهذا ما خلق أيضا في غياب السلطة المركزية — تضاربا شديدا في تحديد امتيازات أية منطقة وقد فرض هذا الوضع نفسه حتى أثناء قيام المعارك بين قوات الثورة والجيش الاثيوبي .

كانت مناطق العمليات محددة كما يلي :

— المنطقة العسكرية الاولى : المديرية الغربية .

— المنطقة العسكرية الثانية — مديرية كرن — ومديرية الساحل .

— المنطقة العسكرية الثالثة : مديرية اكلي قوزاي — ومديرية سرايي .

— المنطقة العسكرية الرابعة : مديرية البحر الاحمر — ومديرية دنكاليا .

— المنطقة العسكرية الخامسة : حماسين والعاصمة اسمرا(*) .

وقد ألحقت بكل منطقة فصليتان للفدائيين وفصليتان للطوارىء سميت بالفصائل المساعدة وكانت لكل منطقة استخباراتها الخاصة وجهازها المالي .

ان نقل التجربة الجزائرية بصورة ساذجة دون التبصر بعيوب التجربة ومدى ملاءمتها للواقع الاريتري هو الذي شجع نمو جملة من العوامل السلبية في تجربة المناطق العسكرية .

المرحلة الثانية : ١٩٦٥ — ١٩٦٨

امتازت هذه المرحلة بتعاظم الكفاح المسلح بنفس القدر الذي امتازت فيه بتعاظم المشاكل، اذ تحول نظام المناطق الى مدجنة لتفريخ المشاكل بين المناطق من جهة وبين جهاز الجبهة الخارجي من جهة أخرى وقد شجعت هذه الخلافات الجيش الاثيوبي على استفراد كل منطقة على حدة لتوجيه الضربات المؤلمة اليها كما حصل مع المنطقة الخامسة عندما كادت تنهار هذه المنطقة تحتضربات العدو المتلاحقة.

ويمكن القول بأن نظام المناطق قد انهار فعليا عام ١٩٦٧ دون أن يعلن ذلك رسميا اذ أن بعض المناطق رفضت الانصياع لاوامر القيادة الثورية التي توجه هذه المناطق من خارج اريتريا وطالبت بدخول هذه القيادة الى داخل اريتريا أو أنها تفقد شرعيتها اذا كانت لها شرعية حيث انعكس ما يجري في الداخل على طبيعة العلاقات القائمة بين أعضاء المجلس الاعلى بداية التغيير .

المرحلة الثالثة : ١٩٦٨ — ١٩٧٠

لقد أحست قواعد الثورةبذلك الفراغ الهائل الناتج عن غياب التنظيم القائد وغياب الاطر التنظيمية والبرامج المرحلية لسير الكفاح المسلح والعلاقة مع الجماهير وبكل ما يشكل نوعا من الضوابط لمسيرة الثورة يحميها من السقوط ويدفعها لمواصلة مسيرتها ، ويجعلها في وضع القادرة على تحقيق مكاسب للجماهير حتى خلال مرحلة الكفاح المسلح .

وقد تكون النتائج الايجابية الوحيدة لنظام المناطق هي تشجيع الثوار على ضرورة البحث عن حل لمعضلات الثورة ، وهذا ما دفع المناطق الثلاث : الثالثة ، الرابعة ، الخامسة لعقد مؤتمر عسكري موسع لتوحيد قوات جيش التحرير الاريتري وانتخاب قيادة عسكرية له .

وقد جرت اتصالات مكثفة لهذا الغرض واستوجبت وقتا طويلا بسبب موقف قيادتي المنطقتين الاولى والثانية .

اذ أن قواعد المناطق ، الخامسة ، الثالثة والرابعة كانت تؤيد بحرارة عقد هذا المؤتمر، وكذلك وحدات القوة المساعدة ، وهيئة التدريب . وقد كاد مناضلو المنطقة الثالثة أن يعزلوا قادتهم أثناء نقاشمسالة الدعوة لعقد هذا المؤتمر عندما لمسوا بأن قائد المنطقة كان يتلكأ ، ويحاول ايجاد التبريرات لتفادي المشاركة بالمؤتمر .

وقد تقرر عقد المؤتمر في منطقة (عنسبة) بمديرية كرن في ١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٦٨ ووعدت الثانية بحضوره ، لكن قيادتها فاجأت المؤتمرين بالقيام بعملية عسكرية واسعة وفاشلة ضد مركز أثيوبي محصن (حلحل) في نفس يوم انعقاد المؤتمر مما أدى الى استشهاد ٦٠ مناضل وجرح ٩٠ اخرين وسقط قائد المنطقة عمر عزاز شهيدا وكان ذلك بالطبع نتيجة ايحاء من بعض أعضاء المجلس الاعلى للقيام بهذا الهجوم كمناورة لتبرير عدمالاشتراك بمؤتمر عنسبة الذي واصل أعماله رغم أنباء الهجوم على مركز حلحل .

لقد كان مؤتمر عنسبة التاريخي خطوة متقدمة الى الامام ، وانتصارا رائعا للقوى الثورية الديمقراطية ونكسة حقيقية للفكر الاقطاعي العشائري حيث كانت أولى قرارات هذا المؤتمر :

— الغاء نظام المناطق .

— دمج قوات المناطق الثلاث الممثلة بالمؤتمر .

— توحيد سائر وحدات جيش التحرير التي تؤيد خطوات هذا المؤتمر كالقوة المساعدة وهيئة التدريب ودعوة بقية المناطق التي لم تحضر الى الاندماج ضمن الوحدة العسكرية الشعبية الجديدة .

— انتخاب قيادة عسكرية مؤقتة موحدة لقوات الثورة من بين المقاتلين في الميدان .

وعلى الرغم من «السلبيات الكثيرة» التي لم يعالجها هذا المؤتمر أو التي توالدت نتيجة عدم الاتفاق على خطوط عريضة لطبيعة العمل الثوري في مرحلة ما بعد « عنسبة » ، فانه استطاع فعلا أن يعيد ثقة الجماهير بثورتها ، واستطاع أن يعطي الحركة الثورية الاريترية زخما جديدا اذ أثبت المؤتمرون بأنهم مدركون لحقيقة التناقضات المرحلية القائمة على أنها تناقضات ثانوية أمام التناقضات في اطار مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي ، خصوصا وأن الجبهة هي مكان عريض لكل الناس في غياب الحزب القائد المعتمد بالاساس على النظرية العلمية .

وكانت النتائج الاولية والسريعة لهذا المؤتمر أن ازدادت العمليات العسكرية بشكل واسع حتى بلغ عدد العمليات العسكرية في الاسبوع الواحد (٣٠) عملية ، وقد اندفعت الجماهير لتنظيم اللجان الشعبية في القرى بمبادرات عفوية وقد قامت « القيادة المؤقتة للوحدة الثلاثية(*) » التي انبثقت من مؤتمر (عنسبة) (*) بتنظيم العلاقة بين الجبهة وجماهيرها مما ساهم بصورة كبيرة في عزل العناصر الانفصالية أو الداعية للابقاء على نظام المناطق .

ونتيجة ذلك كله شعرت السلطات الاثيوبية بأن الخطر الحقيقي بات يتمثل بالقوات الموحدة الجديدة والمتمركزة فيمثلث : عصب — اسمرا — مصوع — فدفعت بقواتها المرابطة في المديرية الغربية ومديرية كرن نحو المثلث الخطر حيث وضعت قوات الوحدة الثلاثية هدفا مباشرا لحملاتها ودفعت بقوات مدرعة الى تلك المنطقة حيث ارتكبت مجازر وحشية بحق الشعب ، مما أدى الى نزوح عدد كبير من المواطنين .

غير أن الخطر الحقيقي لم يأت من القوات الاثيوبية بل جاء من داخل الجبهة نفسها ، اذ خلال الاشهر التسعة التي تلت انبثاق الوحدة الثلاثية وجدت بعض العناصر نفسها في عزلة تامة وتعرضت في أوساط مختلف الجماهير الى انتقادات شديدة حيث وصل الامر أن أوقفت الجماهير دفعالاشتراكات الى قيادات المنطقتين الاولى والثانية كجزء من حملة الضغط على قيادات المنطقتين لدخول الوحدة الثلاثية .

وعلى الرغم من أنه كان بامكان العناصر الديمقراطية أن تمارس دورا يدفع الى قيام وحدة ثورية حقيقية بين فصائل الجبهة فانها مارست نوعا من النرجسية برفعها شعار « الوحدة بأي ثمن » وبأية طريقة كانت

(*) انتخب المؤتمر ١٢ عضوا كأعضاء للقيادة المؤقتة للوحدة الثلاثية .

(*) عنسبة : اسم مشتق كما هو واضح من العربية وهو يعني — عين سبأ — وهذا الاسم يحمله نهر موسمي في اريتريا .

(*) راجع كتابنا « خمسون يوما مع ثوار أريتريا » ص ٤٣ — اصدار : جبهة التحرير الاريترية .

وكان هذا كافيا لكي تصبح هذه الوحدة شعارا جديدا لبعض العناصر التي املها أن تتوحد قوات الثورة .

وهكذا صار لا بد من عقد مؤتمر جديد وفق الشروط التي قدمتها قيادات المنطقتين الاولى والثانية اللتين لم تشاركا بمؤتمر عنسبا رغم أن المؤتمر كان قد اتفق بأنه يقبل أية وحدات عسكرية تنضم اليه وأن القيادة عليها أن تمثل هذه القوات بأعضاء في القيادة المؤقتة .

وقد عقد هذا المؤتمر في وادي (أدوبحا) في الفترة ما بين العاشر من اب (اغسطس) ١٩٦٩ الى الخامس والعشرين منه وقد حضره أكثر من ١٦٠ مندوبا ... وبعد مناقشات استمرت يومين كاملين قبل ممثلو القوات الموحدة أن يصبحوا أقلية بالمؤتمر نتيجة عوامل كثيرة لا مجال لذكرها هنا .

وفي الحقيقة أن هذا المؤتمر لم يستطع تقديم شيء للثورة ولم يحاول مناقشة المشكلات التي يواجهها الكفاح المسلح وقد جرى تعيين قيادة للقوات العسكرية مكونة من ٣٨ وأهم مقرراته كانت :

— وحدة ادارة الجيش .

— تكوين قيادة عامة مؤقتة لجيش التحرير الاريتري مكونة من ٣٨ عضوا .

— تشكيل لجنة تحضيرية من العسكريين والمدنيين للتحضير لمؤتمر وطني عام .

— تشكيل لجنة لتقصي الحقائق والتحري عن الاخطاء التي ارتكبت بحق الشعب .

— تشكيل لجنة لاستلام ممتلكات الثورة من جميع اجهزتها .

— أن الاخلال بأي قرار من القرارات الموضحة يعتبر تحديا للثورة ، والثورة سوف لن ترحم بل ستعاقب كل من سولت له نفسه الاقدام على مخالفة قوانينها والعبث بمقدرات الشعب ، ووفقا لتلك اللهجة التي حملها البيان قامت القيادة الجديدة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف القوى الديمقراطية ووصل الامر الى اعتقال ستة من أعضائها ومطاردة ثلاثة أعضاء اخرين .

واذا كان مؤتمر عنسبا التاريخي قد أعطى الثورة زخما ثوريا هائلا وانتشلها من وضعها المأساوي ، فان مؤتمر أدوبحا لم يعدها الى ذلك الوضع فحسب بل وضعها أمام مأزق حرج أدى الى تحويلها الى جبهتين .. وقد مارست هذه القيادة الجديدة دورا خطيرا في فرض دكتاتوريتها العسكرية السوداء على الجماهير (*) كذلك فانها اعتقلت ستة من أعضائها مدة عام كامل . وقد عقد خلال هذه الفترة وقبل أن يتم اعتقال الاعضاء الستة مؤتمر « عمان السياسي » والذي حضره رهط كبير من العناصر العاملة — والمناقشات التي جرت في جلساته — لا يشكل أي ظاهرة جديدة في حياة العمل السياسي الاريتري ، بل على العكس تماما فانه أعطى تبريرا لعناصر القيادة العامة للقيام بخطواتها التالية ، ذلك لان جزءا كبيرا من الذين تم استدعاؤهم لحضوره عناصر لا تملك رصيدا نضاليا أو شعبيا وقد جرى في ختام جلساته انتخاب « الامانة العامة » التي ترأسها السيد عثمان صالح سبي بعد أن رفض ادريس محمد ادم المساهمة في نتائج هذا المؤتمر وأعلن الحرب على قراراته بالاتفاق مع القيادة العامة .

وفي ظل هذه الظروف وجدت القيادة العامة أن الفرصة مواتية للقيام بعمل جديد يتيح لها امكانية السيطرة على الجهاز السياسي في الخارج فأرسلت وفدها برئاسة السيد محمد أحمد عبده وعضوية كل من عبدالله ادريس وتيسفاي تخلي الى بعض البلدان العربية في محاولة للسيطرة على مكاتب الجبهة وكان هذا كافيا لكي يستجيب الجهاز السياسي الى دعوة العدد الكبير من المقاتلين لبناء قوة جديدة تستطيع توفير الحماية للعناصر الديمقراطية الملاحقة وتستطيع أيضا المحافظة على بقاء الثورة واستمرارها .

(*) روى عشرات الفلاحين والرعاة ما تعرضوا له من اذلال وبطش على يد تلك القيادة أمام وفد حركات التحرر الذي زار اريتريا في أيار ١٩٧١ .

البرازيل قوة محلية وكيلة للاستعمار الاميركي في اميركا اللاتينية

تسعى « الحرية » منذ فترة الى التعريف بالاتجاهات الجديدة للامبريالية . وقد اكدنا على ان أبرز مميزات الطور الراهن للاستعمار الجديد هو الاعتماد المتزايد للامبريالية الاميركية على « امبرياليات فرعية » او « قوى محلية وكيلة » .

بنتيجة تفاقم الازمة الاقتصادية الاميركية ، وتصاعد حركات التحرر في العالم (وتتويجها انتصار الشعب الفيتنامي البطل) . تجد الامبريالية الاميركية نفسها مضطرة للتخلي تدريجيا عن احتكارها لدور « الشرطي الدولي » وتوزيع هذا الدور على قوى محلية تتحمل بالنيابة عنها اعباء القمع الدولي والتصدي لحركات التحرر والاشتراكية في العالم . وتتولى هذه القوى الهيمنة السياسية والعسكرية والايديولوجية على سلسلة من المحاور الدولية لمصلحة الامبريالية الاميركية : ايران والسعودية في الخليج والجزيرة . اسرائيل في المشرق العربي ، البرازيل في أميركا اللاتينية . الى آخره .

وأهم ما يجب التذكير به ان هذه « القوى المحلية الوكيلة » للامبريالية الاميركية هي مستعمرات حديثة للولايات المتحدة ، لكنها تلعب في الوقت نفسه دور « الوكيل » و « الشريك الاصغر » في عملية حفظ الامن الامبريالي والنهب والاستغلال الاقتصاديين . وبواسطة هذه العملية ، تمارس الامبريالية الاميركية ما نسميه استغلالها المضاعف لشعوب العالم : تحمل الانظمة المحلية — التي بنتها ودعمتها — قسطا هاما من الاستثمارات غير المدرة لمعدلات ربح مرتفعة ، كما تحملها الاكلاف الباهظة لبناء جيوش حديثة وقوية تتولى حماية مصادر النهب الامبريالي . وابرز مثال على هذا الاستغلال المضاعف هو ما يجري في الخليج والجزيرة . فالامبريالية الاميركية (١) تحمل ايران والسعودية أعباء استثمار رؤوس الاموال في انتاج النفط بينما تبقى احتكاراتها مسيطرة على ادارة الانتاج والتسويق والتصنيع . وهي المجالات الاكثر ادرارا للربح (٢) تفرض ايداع قسط وفير من عائدات النفط في المصارف الغربية والبدء بتوظيفها في المشاريع الصناعية والمالية الاميركية (٣) تفرض استخدام قسم كبير من مداخيل النفط في سياسة تسلح واسعة النطاق وباهظة غرضها الرئيسي النيابة عن الجيوش الاميركية في حماية وحراسة المصالح الاقتصادية والسياسة الاستعمارية .

وتترافق ظاهرة « الامبرياليات الفرعية » و « القوى المحلية الوكيلة » للامبريالية مع ظهور نزعات شوفينية توسعية : الصهيونية في اسرائيل (واسرائيل . بدون شك ، أقدم « الامبرياليات الفرعية » والنموذج الذي تقتدي به الامبريالية الاميركية في سائر أنحاء العالم) ، ايديولوجية الدفاع عن « الحضارة المسيحية الغربية » عند العسكريتاريا البرازيلية العنصرية الآرية في ايران والسعي لتوسيع الامبراطورية الفارسية ، الحلف الاسلامي ووحدة العالم الاسلامي لدى الحكم الفيصلي في السعودية ، الخ .

نتولى في هذا العدد ، والاعداد القادمة ، التعريف بدور النظام العسكري الفاشي في البرازيل كقوة محلية وكيلة للامبريالية الاميركية في اميركا اللاتينية . والدراسة ، التي ننشر فيما يلي أول حلقاتها ، مترجمة عن مقال في العدد ٣٣ من مجلة « تريكونتيننتال » ، لسان الحال النظري « لمنظمة تضامن شعوب افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية » .

العسكرتاريا والقمع

ان الاحلام حول قيام البرازيل العظمى كزعيمة قارية وقوة وسيطة في العالم ، تتخطى بوضوح امكانيات الاقتصاد البرازيلي المتخلف والتابع ، الذي تدعي وسائل الاعلام في النظام انه يشهد معدلات نمو عالية .

ان مثل هذه المعدلات تحتاج في اميركا اللاتينية الى سياسة داخلية وخارجية لا تكون مناهضة كليا لمصالح الشعب .

ان التزام الديكتاتورية غير المشروطة بالحضارة المسيحية والديمقراطية الغربية اي التزامها المطلق بالامبريالية الاميركية ، يقع ضمن الاطار الشامل للانحطاط الامبريالي ولنمو الوعي والنضال المناهضين للامبريالية . وان هذا التغير في العلاقة المتبادلة بين القوى ، الذي اثارته بشكل اساسي الانتصارات البطولية للشعب الفيتنامي ، ليس اطلاقا لصالح الامبريالية . فلا بد لنتائج هذا التغير اذن من ان تؤثر على سمعة وادعاءات الدكتاتورية العسكرية البرازيلية .

هذه الدكتاتورية التي تشكل عزلتها الكاملة السمة الرئيسية لوجودها وذلك بسبب طبيعتها الرجعية المتطرفة وتبعيتها للامبريالية ، وكذلك بسبب التقدم الذي تحرزه حركات الشعوب والثورة في اميركا اللاتينية .

لقد قدر للقوات المسلحة البرازيلية ان تلعب دورا قذرا منحطا هو دور الوكيل الرئيسي للعنف الرجعي الامبريالي في القارة . هذا اذا افترضت انها تملك الاحتياطي الكافي لحراسة الجهات الاخرى بالاضافة لاضطرارها ، الى معالجة قضاياها المحلية ، الناجمة عن الطبيعة اللاشعبية للنظام البرازيلي .

وفي ظل هذه الظروف ، لا يمكن «للهيمنة» القارية البرازيلية الا ان تكون مفروضة فرضا ويعود الفضل في ذلك الى الاقتصاد الاميركي الجبار المدعوم بقدرات عسكرية قوية .

فبعد الهزائم التي منيت بها الامبريالية الاميركية في فيتنام ، وتعدد الجبهات المفتوحة ضدها ، بدأت الولايات المتحدة تشعر بضرورة توزيع مهام «الدركي الدولي» على عدد من القوى . بناء على ذلك ، كان على العسكرتاريا البرازيلية ان تتسلح وتعد نفسها ليس للقمع الداخلي فحسب ولكن ايضا لحفظ الامن الخارجي دفاعا عن النظام الامبريالي في القارة الاميركية اللاتينية وفي جنوبي المحيط الاطلسي .

وابتداء من عام ١٩٦٤ ، اخذ العسكريون يسيطرون على جهاز الدولة وعلى كافة قطاعات الحياة العامة .

وفي سبيل تحويل نفسه الى شرطة سياسية ضخمة ، تولى الجيش قيادة وتوجيه كل اجهزة القمع والاعلام ، فوضع الشرطة تحت اشرافه ، ومارس سياسة وحشية ضد الشعب البرازيلي .

ان تطبيق «العدالة» العسكرية على جميع معارضي النظام ، واعمال التعذيب والاغتيال رفعت مستوى العنف التقليدي الموجود في التاريخ البوليسي للدولة الى مستويات لايمكن السيطرة عليها . وفي سبيل التحايل على قوانين الدولة القمعية والاستثنائية ، — ذلك ان اي قانون ، مهما كان تعسفيا ، يبقى قيدا على القمع الرجعي الارعن — .

قام العسكريون بدمج غير مشروع لقوات الشرطة مع القوات العسكرية في ظل جهازين «اوبان» و «مركز عمليات الدفاع الداخلي» ، وذلك بقيادة كبار قادة الجيش وخبراء مناهضة الحروب الثورية .

وقد انضمت هذه المنظمات كلها الان في «فرقة الموت» السيئة الذكر التي تتولى تعذيب واغتيال المجرمين العاديين كما تتولى تنظيم عمليات الارهاب والاغتيال البربرية ضد المعارضين سياسيا .

ويتولى العسكريون البرازيليون تصدير هذه الممارسات الارهابية الى عملائهم في بوليفيا والاورغواي . ويبدو في نفس الوقت ان القوات المسلحة البرازيلية تهيء الظروف المادية والنفسانية لتكرار الاعتداءات على شعبي الدومنيك والباراغواي ، وذلك في حال قيام حركة ثورية تهدد « نجاحات الحضارة الغربية » .

ولقد اكد قائد الاركان الجديد الجنرال برسينو بورغس فورتيز في الخطاب الذي القاه في ١١ ايار عام ١٩٧٢ بمناسبة استلامه منصبه ان «الاحداث التي نشهدها على الساحة البرازيلية ، اخذين بالاعتبار الوضع الدولي ، تسمح لنا بالاستنتاج ان الانشغال بالامن الداخلي هو اهم في الوقت الحاضر من الانشغال بالامن الخارجي ، الا ان هذا الاخير لا يمكن التغاضي عنه بتاتا » .

ويحسن هنا ان نستعيد ما ذكرته وثيقة المدرسة الحربية العليا (المنشورة في الارغواي عام ١٩٦٧) من ان «انتصار الشيوعية في اي دولة اميركية — لاتينية ، يشكل او باخر تهديد لامن الولايات المتحدة والبرازيل في آن معا » .

● ان «عدم التغاضي عن الامن الخارجي» يعني التحضير بعناية اكبر لمتابعة تقاليد التدخل البائسة للقوات البرازيلية من اجل تحطيم اي « انتصار شيوعي » ، او التصدي لاية خطوة مناهضة للامبريالية ، لان الجنرالات يقيسون كل الامور من مقياس الصراع بين الشيوعية و « الحضارة الغربية » .

ان القوات المسلحة البرازيلية ، بالعقيدة التي تتبناها ، وبتشديدها على التسلح وبما قامت به في الماضي ، تمثل في الوقت الراهن تهديدا خطيرا للسلام القاري ولسيادة الدول المجاورة .

مخلب القط

منذ البداية ، كانت القوات المسلحة البرازيلية تصنع التاريخ بالاعتداءات التي تشنها ضد الشعوب المجاورة ، ضاربة عرض الحائط بحق الشعوب في تقرير مصيرها . وفي اواسط القرن الماضي ، قامت هذه القوات بغزو الباراغواي ، وكان هذا الغزو حملة اجرامية وحرب ابادة ضد شعب الباراغواي ادت الى تقليص عدد السكان الى النصف ، وقضت على اعداد هائلة من شبابه . وبخلاف الاكاذيب التي تملأ مجلدات التاريخ البرازيلي ، لم يكن ثمة بطولة او مجد عسكري للجنود البرازيليين يمكنهم الاعتزاز به ، بل كانت هناك جرائم واغتيالات عكست بشكل مباشر الخصائص الوحشية وحرب الابادة التي شنها الجيش ، الذي يقوم بعد نحو مئة سنة من حرب الابادة ضد الباراغواي باخضاع الشعب البرازيلي للديكتاتورية المجرمة ، وبمتابعة سلسلة حروبه العدوانية ضد الامم الاخرى .

وفي عام ١٩٦٥ ، ارسلت الحكومة البرازيلية ١٣٣٥ جنديا برازيليا ، بقيادة الجنرال بنياسكو الفيم والكولونيل ميرا ماتوس ، الى جمهورية الدومنيك ، وسط فورة من الاحتجاجات الشعبية العارمة ، لتشكل هذه القوة جزءا من «قوة السلام» (كذا) لدول القارة الاميركية .. التي كان للجيش البرازيلي «شرف» قيادتها شكليا ، بينما كان قائدها الفعلي هو احد الجنرالات الاميركيين .

لقد ساهمت البرازيل بعشرة في المئة من القوات التي ارسلتها دول مختلفة لخدمة الامبريالية ولسحق الانتفاضة الشعبية الدستورية . ولكن قوة التدخل البرازيلية تميزت عن غيرها بالعنف والصلافة اللذين ابدتهما في قمع شعب الدومينيك .

وفي عام ١٩٧١ ، اشتركت القوات المسلحة البرازيلية ، في احداث بوليفيا والاورغواي . وقدمت هذه القوات الاسلحة الحديثة دون ان تتخذ مساهمتها شكل الغزو الفعلي ، وشكلت القاعدة الخلفية للعسكريين البوليفيين ، بالاضافة الى استعدادها للتدخل العسكري في بوليفيا في حال تعرض الحكم الدكتاتوري العسكري للخطر .

وفي الارغواي شنت القوات البرازيلية حربا نفسانية ، وقامت بمناورات استفزازية على الحدود ، مع التهدد بالغزو وفق الخطة المعروفة بخطة «الثلاثين ساعة» ... وكان الهدف من ذلك ارهاب الحركة الشعبية الثورية في الدول المجاورة والحد من انتشارها ونموها .

بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٦٤ برزت الخصائص القمعية والتوسعية واللاديمقراطية للقوات البرازيلية المسلحة . وباسم مبادىء هذه الحركة جرت الاطاحة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وحل محله مبدأ مطلق يسمى « الدفاع عن الحضارة المسيحية والغربية » ضد اية خطوة او عمل من شانه اضعاف «الديمقراطية» . و«الديمقراطية» هي المصطلح الخجول الذي يستخدمه العسكريون للحديث عن النظام الامبريالي .

وفيما يتعلق بتاريخ التدخل الخارجي ، ارسل العسكريون البرازيليون قوات لتشكيل قوات الطوارىء الدولية في غزة ، بعد اندلاع الصراع العربي — الاسرائيلي في الخمسينات ، كما اشتركوا في « الحملة الايطالية » خلال الحرب العالمية الثانية جنبا الى جنب مع الجيش الاميركي . وهذه كانت اخر حلقة من حلقات المشاركة النشطة في المعارك الفعلية . ومعروف الان تماما ان القوات البرازيلية لم تقاتل الفاشية الايطالية انطلاقا من اي معتقد ديمقراطي مناوىء للفاشية . لقد ذهبت القوات البرازيلية الى اوروبا مدفوعة بالابتزاز السياسي . فلقاء اعلان البرازيل الحرب على دول المحور ، وما تبع ذلك من ارسال القوات الى اوروبا ، طالبت حكومة غيتوليو فارغاس الولايات المتحدة بان تمول شركات الحديد والصلب الوطنية .

ويجري التنديد الان بالاشتراك البرازيلي في ابداء المشورة وتقديم المساعدات العسكرية للحكومات الرجعية في اميركا اللاتينية وافريقيا . ومؤخرا ادانت اوساط واسعة من الرأي العام العالمي المساعدات التي يقدمها سلاح الجو البرازيلي للقوات الاستعمارية البرتغالية في افريقيا .

ان النظام البرازيلي ، من خلال تقديمه للعمل في الجيش والشرطة لدولتي بوليفيا والارغواي ، يضع تجربته القمعية الفنية ضد الحركات الثورية في اميركا اللاتينية ، في خدمة هاتين الدولتين .

سباق التسلح

وضع قائد اركان القوات المسلحة بالتعاون مع هيئات تخطيط متعددة ، برنامجا لاعادة تجهيز القوات البرية والبحرية والجوية ينتهي عام ١٩٧٥ . والهاجس الاساسي الان هو « الحصول على المعدات الحربية من الخارج فقط في الحالات الاضطرارية ، ونقل مهام الانتاج الحربي تدريجيا الى الصناعة الوطنية » .

واعتبرت قيادة الاركان ان اي دولة لن تستطيع الحفاظ على امنها في حال نشوب صراع ما ، اذا ما كانت تعتمد على الخارج في الحصول على تجهيزاتها العسكرية . والجنرالات البرازيليون الذين يدافعون عن تصنيع السلاح في البلاد يبررون ذلك بقولهم ان صناعة التسلح تحدث بالاضافة لسد الاحتياجات العسكرية ، زيادة في العمالة والتوظيف ، وتساعد على نمو التقنية .

ان مشاريع القيادة العسكرية العليا لانشاء صناعة عسكرية هي مشاريع جبارة ولا شك ، تتطلب تطوير الصناعة والتقنية البرازيليتين ، وتؤمن للبرازيل الاكتفاء الذاتي في هذا المجال . وان مبدأ اشتراك القطاع الخاص في بناء صناعة مدنية متكيفة مع الصناعة الحربية ، يتعزز في حال نشوب صراع وما يتطلبه ذلك من قوة عسكرية . ان المصانع المدنية والحربية التي كانت تنتج التجهيزات للقوات البحرية والجوية والبرية ، تنتج الان اسلحة وذخائر للمشاة والدبابات البرمائية ، وبعض قطع المدفعية ، كالهاون والصواريخ ، وطائرات الاستكشاف ، والطائرات القاذفة — المقاتلة ، وطائرات النقل الخفيفة ، والزوارق الخفيفة وحتى البوارج .

وهناك شركة مدنية تدعى انفيزا ، تنتج الان الشاحنات العسكرية والدبابات البرمائية وقد نالت نجاحا تجاريا كبيرا ، وهي تصدر الان الى دول اميركا اللاتينية وافريقيا .

وهناك مصانع للمنتجات الكيماوية الحربية ، مثل فرع شركة «داو» الكيماوية الاميركية التي تنتج قنابل النابالم والغازات السامة والمتفجرات لاستخدامها في حرب فيتنام .

وكان للتغطية الصحفية لبرنامج اعادة تجهيز القوات المسلحة اثره الفعال . ولايكاد يمر يوم ، الا ويحمل الانباء عن حيازة دبابات او معدات عسكرية جديدة ، وطائرات وسفن ومدفعية وغيرها ...

بعدما نقل قائد السلاح الجوي المارشال مارشيو دي سوزا من منصبه ، اعلن ان السلاح الجوي البرازيلي اشترى خلال خمس سنوات ٦٤٧ طائرة ، بينها ٤٦٧ طائرة من صنع برازيلي و١٨٠ طائرة اجنبية . كما بدأ حديث واسع النطاق ايضا عن برنامج للدفاع الجوي ، والسيطرة على المجال الجوي ويتضمن هذا البرنامج في مداه البعيد ، انشاء نظام للدفاع الجوي مجهز بالصواريخ الرادار ومعدات الكترونية اخرى . وقد قدرت تكاليف هذا البرنامج الذي يعتبر احدث البرامج في اميركا اللاتينية واكثرها تقدما من الناحية التقنية — بنحو ١٨٠ مليون دولار . وبالاضافة الى الانهماك الحالي بتعزيز القوة الجوية لمواجهة حرب العصابات ، يجري تحديث سلاح الجو للدفاع الجوي وللدوريات فوق المياه الاقليمية ليصلا الى مدى ٣٢٠ كيلو مترا . ولهذا الهدف تسعى البرازيل لشراء سرب من ثماني طائرات دورية والخيار هنا هو بين طائرة «برغيت اتلانتيك» الفرنسية وطائرة «اوريون» الاميركية الصنع .

اما الجيش البري ، وهو اهم سلاح في القوات المسلحة البرازيلية ، فهو يمر في مرحلة اعادة تجهيز واعادة بناء . والاتجاه يسير نحو تحديث المدفعية وتجهيز الجيش باسلحة ودبابات جديدة : دبابات وزنها ٢٨ طنا ثم شراؤها مؤخرا من الولايات المتحدة خارج نطاق برنامج المساعدات العسكرية ، وثمن كل دبابة اربعة الاف دولار . وقد وصلت عشرات الدبابات في ايار من هذا العام وفقا لبرنامج المساعدات هذا . وقد حصل الجيش الثالث ، وهو اكبر فرق الجيش ، على عربات مدرعة اميركية ووزعها على مناطق مختلفة . كما اعيد تحديث قوات المشاة بشراء بنادق «فال» البلجيكية . وستبدأ المصانع البرازيلية بصنع رشيشات «بيريتا» عيار ٩ ملليمتر وفقا للنموذج الايطالي .

وفي سلاح البحرية ، يجري العمل الحثيث لتحديث المعدات البحرية بشراء او صناعة الذخيرة البحرية . وقد اضيفت ستبارجات جديدة الى سلاح البحرية ، والاتجاه يميل الان لتزويد السفن الحربية البرازيلية بالمعدات الالكترونية والصواريخ .

بعد استعراض عملية التزود بالاسلحة والمعدات وتطوير الصناعة الحربية ، وتحضير الصناعة المدنية لصناعة الاسلحة في حال حدوث نزاع ، اصبح من الواضح ان الانهماك الراهن في التسلح لم يعد مقتصرا على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على الامن الداخلي . ان جهودا مكثفة تبذل لتطوير سلاح البحرية في ظل الادعاء بأن ذلك سيتم للسيطرة على المجال البحري البرازيلي — ٣٢٠ كيلو مترا — ولبناء جهاز الدفاع الجوي ، وشراء وصناعة اعداد هائلة من الدبابات الخفيفة والثقيلة ، وتحديث المدفعية . وباختصار فان المقدرة الهجومية لكل اسلحة القوات المسلحة قد طورت بشكل ملفت للانتباه .

لقد اصبح من الواضح تماما ان محور سياسة التسلح لم يعد يقتصر على مواجهة حرب العصابات في الجبال والغابات ، بل يتعدى ذلك لشن العمليات الهجومية والنفسانية ، ولايجاد قوة مجهزة بشكل افضل لشن حروب العدوان ، او على الاقل لارهاب الشعوب غير المسلحة والامنة .

المعادلة الجديدة

ان اختيار البرازيل لتصبح حامية للسياسة الاميركية في اميركا اللاتينية ، يمكن تلخيصه في عبارتين اطلقتا في مناسبتين مختلفتين من قبل شخصين مختلفين : « كل شيء يفيد الولايات المتحدة يفيد البرازيل ايضا » و « على باقي اجزاء القارة (الاميركية اللاتينية) ان تخضع للبرازيل او تتبع زعامتها » .

العبارة الاولى اعلنها وزير الشؤون الخارجية انذاك جوراسي مغاليس ، وذلك حينما ارسلت الى سانتا دومينغو «المساعدة» البحرية الاميركية في حملتها لسحق حركة الانبعاث الشعبي في الدومنيك .

اما العبارة الثانية فقد صدرت عن الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون الذي اطلع «بفصاحته» المعهودة حكومات اميركا اللاتينية على الهدف الواضح والدقيق للسياسة الاميركية ازاء اميركا اللاتينية :

١ — تاكيد هيمنة البرازيل على اميركا اللاتينية وموازنتها بالارجنتين (انذاك) وانفتاحها على المحيط الهادىء .

٢ — استخدام البرازيل كوسيلة للتغلغل السياسي والاقتصادي في القارات الاخرى ، خاصة في المناطق التي توجد فيها متشابهات عنصرية وثقافية ، وحيث تشكل الحركة الاستعمارية العفنة عبئا ماليا ثقيلا .

بكلمات اوضح .. ان الولايات المتحدة تعزز النظام البرازيلي لتحويله ليس الى امبريالية فرعية في اميركا اللاتينية فحسب ، ولكن لتوسع هذا النظام الاقتصادي والمالي في قارات اخرى ، كأفريقيا مثلا .

وهناك علاقة وثيقة بين العسكريين البرازيليين والشركات الضخمة المتعددة الجنسيات التي تجد في البرازيل مناخا مناسبا للتغلغل الاقتصادي وللضمان المطلق لعدم تقييد الرساميل ، وجوا من الامن والسلام (فرض بالقوة) ، وايد عاملة رخيصة ، ونقابات عمالية ضعيفة ، وموارد طبيعية لا تستنفد .

وتتحرك الدبلوماسية البرازيلية الان ، يحدوها الامل بتحويل نفسها في فترة وجيزة الى شرطة لاميركا اللاتينية ، نحو البحث عن قناع جديد افضل للديكتاتورية العسكرية .

وهنا يبرز الجنرال المتقاعد هيوغو بتيلم ، الذي اعلن في مأدبة عشاء اقيمت على شرف السفير الارجنتيني ان الشقيقتين العريقتين (البرازيل والارجنتين) يجب ان تمارسا الانتداب على بوليفيا ...

ولكن خارج نطاق الخلافات الموجودة بين « الشقيقتين العريقتين » ، تستمر الكارتلات والاحتكارات الدولية بتعزيز مواقع اقدامها في البرازيل حيث تتجه الان الى استخدام المراكز الصناعية لصناعة المعدات الحربية في ظل ذريعة الحكومة حول « الخلاص الوطني والامن الداخلي » .

ولكن البرازيل لا تتحرك الان في المجال القاري لاميركا اللاتينية وحدها . ذلك ان سياسة الولايات المتحدة بالنسبة لغرب افريقيا ترى في النظام العسكري في ريو دي جانيرو حليفا جيدا «يختفي وراء زي العالم الثالث » وله روابط عنصرية ولغوية وثقافية تسهل مهام تسلله .

ان توثيق العلاقات بين البرازيل والبرتغال امر واضح وجلي ، وقد دخلت فترة البرود والجمود التي اصابت هذه العلاقات في سنوات رئاسة كوادروس غولار الى متحف التاريخ .

ففي عام ١٩٦٩ ، قام وفد اقتصادي برازيلي بزيارة للمستعمرات البرتغالية في افريقيا في سبيل تعزيز العلائق بين لشبونة وريو دي جانيرو ، وايضا لدراسة امكانيات التبادل التجاري بين البلدين . وهكذا ، بدأت السلطات البرازيلية ، بعد تحرك حذر ، تطور علاقاتها الاقتصادية مع جمهورية جنوب افريقيا « ومقاطعات البرتغال الافريقية » .

ولكن علاقات البرازيل مع جنوب افريقيا والبرتغال ليست متوقفة على المجالات المالية والاقتصادية . فهناك في البرازيل معاهدة عسكرية سرية تدعى «معاهدة الدفاع عن جنوب الاطلسي» ويبدو ان هذه المعاهدة لاتستثني حكومتي الارجنتين والبرتغال . وقد تم توقيع سلسلة من الاتفاقات مع السلطات البرتغالية في ايلول الماضي في سبيل قمع حركات المقاومة الشعبية في البرازيل والبرتغال بما في ذلك حركات المقاومة في المستعمرات البرتغالية في افريقيا .

وفي الشهور الاخيرة ، اكدت الاتصالات بين جنوب افريقيا والبرتغال والبرازيل تعزيز العلاقات بين الدول الثلاث .

ومؤخرا ايضا ، قام رئيس مصرف البرازيل بزيارة جنوب افريقيا . وتوافقت هذه الزيارة مع وجود بعثة تجارية افريقية جنوبية في البرازيل .

وتقوم شركة النفط الوطنية البرازيلية — بتروبراس — حاليا بتنفيذ استثمارات واسعة النطاق لاستكشاف النفط في انغولا ، كما تدرس افتتاح مصرف فيها ، فيما تكتسب البضاعة البرازيلية الصنع اهمية متزايدة في الموزامبيق ...

ولكن يبدو ان اكتشاف الاسواق الجديدة للبضاعة البرازيلية لن يتوقف على هاتين المقاطعتين ، بل سيمتد الى باقي الدول الافريقية ..

البقية في العدد القادم

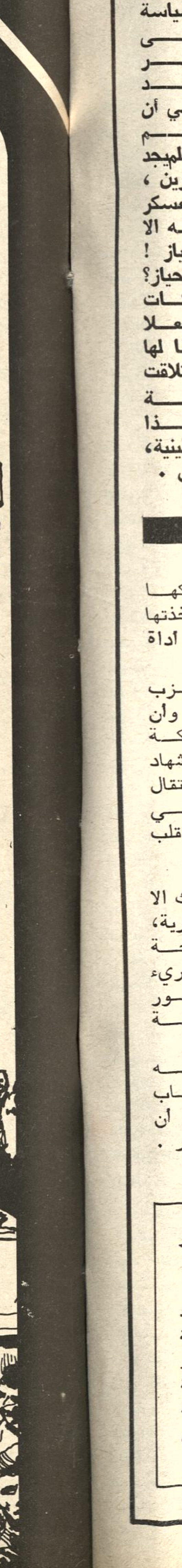
الحرية

اسبوعية سياسية عربية

بيروت - الاثنين ١٧/٩/١٩٧٣ - العدد ٦٣٧ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل

تشيلي
الاستثناء الذي اثبت القاعد





ماذا بقي من سياسة عدم الانحياز ؟

منذ مؤتمر باندونغ مرورا بمؤتمرات دول عدم الانحياز قبل انعقاد المؤتمر الاخير في الجزائر ، كانت سياسة « عدم الانحياز » تعكس صعود حركة التحرر الوطني بقيادة البورجوازية الوطنية التي كانت تناضل من أجل الاستقلال الوطني وطرد النفوذ الاستعماري، ولكنها كانت تريد بنفس الوقت أن لا يربطها ذلك بالمعسكر الاشتراكي، وتريد بنفس الوقت — أيضا — أن تظل لها علاقات غير مباشرة مع المعسكر الرأسمالي العالمي أو أحد بلدانه الرئيسية . في ذلك الوقت حملت سياسة عدم الانحياز مضمونا تحرريا ووطنيا ضد الاستعمار بالرغم من اختلاف درجات هذا المضمون من بلد الى أخر ،وبالرغم من وجود بعض الدول التي تسرب اليها النفوذ الاستعماري الجديد ، الا أن الطابع الغالب لسياسة دول عدم الانحياز حمل انذاك مضمونا تحرريا — في مرحلة صعود حركة التحرر الوطني في أفريقيا واسيا خاصة .

ولكن حركة التحرر الوطني بقيادة « النخب العسكرية والبيرقراطية » الوطنية ، وصلت الى طريق مسدود على الصعيد الداخلي من ناحية، وعلى صعيد علاقاتها الخارجية بين المعسكرين العالميين . فسقط بعضها تحت ضربات التصفية التي خططت لها الامبريالية الاميركية ، ووقع البعض الاخر في أزمات داخلية ضد الحركة الشعبية في بلاده ، مما دفعه الى الاستعانة بالنفوذ الاستعماري ، وتجديد علاقاته بالمعسكر الرأسمالي العالمي،وتعرض البعض الاخر الى هزائم دفعته الى الوراء والى التراجعات الوطنية ، وبالتالي فقد قدرته على اكمال الثورة الوطنية الديموقراطية في مرحلتها الجديدة .

في هذا الاطار من التبدلات والتحولات التي تعرضت لها البلدان المستقلة حديثا أنعقد المؤتمر الجديد لدول عدم الانحياز في الجزائر .

ومن الواضح أن هذا المؤتمر ينعقد في ظروف سياسية جديدة هي في الدرجة الاولى الظروف الذاتية للبلدان النامية التي عجزت معظم نظمها عن اكمال الثورة الوطنية الديموقراطية ، وبذلك فقدت سياسة عدم الانحياز مضمونها التحرري والوطني وتميع مقياس « عدم الانحياز » ، وانتشرت تعويضا نظريات تتحدث عن الانقسام الجغرافي في العالم ، وبعضها يتحدث عن مظاهر الانقسام العالمي: البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ،وضمت سياسة عدم الانحياز انطلاقا من هذه النظريات كل « المنحازين » للمعسكر الامبريالي ! ..

وكل من يتفحص أغلبية المشتركين في مؤتمر الجزائر يلاحظ كم تميع مقياس عدم الانحياز وفقد مضمونه التحرري ، فأغلبية الدول المشتركة منحازة للامبريالية ، بل والنفوذ الامبريالي فيها ظاهر وواضح اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . ويكفي أن نذكر أمثلة قريبة من الدول العربية ، فالسعودية حضرت وعلى أرضها القواعد العسكرية الاميركية ، وهي أكثر البلدان العربية الرجعية انحيازا للامبريالية الاميركية وعداء للمعسكر الاشتراكي .

وحضر — أيضا — السلطان قابوس ، السلطنة التي لم تزل مستعمرة ومقيدة بالسلاسل البريطانية وبالقواعد العسكرية وبالمستشارين ، بالاضافة الى الاردن والمغرب ولبنان ،والسودان.

.. وحتى المقياس اللفظي لعدم الانحياز قد فقد في المؤتمر الاخير، وضاعت الحدود بين المنحازين وغير المنحازين ، وأختلطت المفاهيم التحررية بادعاءات وتضليلات الانظمة العميلة والمرتبطة بالنفوذ الامبريالي ، كما استعملت سياسة عدم الانحياز لشن هجوم على التضامن والصداقة مع المعسكر الاشتراكي ، وهنا لعب العقيد القذافي الدور الاول ، فنسي أن أكثرية المشتركين في المؤتمر هم المرتبطين فعلا بالامبريالية ، ولم يجد أمامه الا المساواة بين المعسكرين ، والهجوم على الصداقة مع المعسكر الاشتراكي ، كما لم يجد أمامه الا كوبا وكاسترو ليصفهما بالانحياز !

ماذا بقي من مؤتمر عدم الانحياز؟

بقي شيء واحد هو أن حركات التحرر الوطنية التي تناضل فعلا ضد الامبريالية قد وجدت مكانا لها في المؤتمر وفرضت وجودها،وتلاقت فيما بينها ، كما أن القضية الفلسطينية طرحت وسط هذا المؤتمر ، ونالت المقاومة الفلسطينية، اعترافا شرعيا بحقها في النضال .

الانتفاضة الديموقراطية في السودان

كان الحكم العسكري الفاشي في السودان قد ظن انه قضى الى الابد على الحركة الجماهيرية والديموقراطية وعلى طليعتها الحزب الشيوعي السوداني عندما أعدم قادة الحزب والقادة النقابيين. وانصرف الحاكم العسكري بعد المجزرة الدموية التي اقترفها الى ترتيب أوضاعه الداخلية والخارجية، فصفى بالتدريج كل القوى المتذبذبة والمرتدة من الناصريين الى الشيوعيين المرتدين الذين تعاونوا معه ، وأقام تنظيما خاصا به على غرار الاتحاد الاشتراكي ، وضرب القيادات الديموقراطية للنقابات وفرض عملاءه على اتحادات الطلبة والعمال ، ومنع الاضرابات ،

ومنع المظاهرات وزج في السجون المئات من المعتقلين من الشيوعيين والديموقراطيين ، وأحكم قبضته البوليسية ، وأشاع جوا من الارهاب والقمع .. واستمر يلاحق بشكل خاص كل كادرات الحزب الشيوعي وقياداته وقواعده ومناضليه وظن بعد ذلك أن النظام قد استتب،وانه قد قضى الى الابد على الحركة الديموقراطية في البلاد ، وتلقى المساعدات المادية من كل الانظمة الرجعية العربية ، وانهالت عليه المساعدات الدولية من الامبريالية، واتجه الى البلدان الافريقية المجاورة ذات العلاقات الوثيقة مع الامبريالية وتحالف معها .

وفجأة ، وأثناء زيارة للواء النميري الى بعض هذه البلدان الافريقية ، بدأت الانتفاضة الديموقراطية الاولى في جامعة الخرطوم ، قامت بها الحركة الطلابية بقيادة الحزب الشيوعي ، وعمت الانتفاضة كل الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية .

ارتعب نظام النميري ، فأقفل الجامعة ، وحاول أن يقمع الانتفاضة ، وانزل مظاهرات مضادة من « تنظيماته » ، ولكن هذه « المظاهرات » المؤيدة له كانت هزيلة مما اضطرته الى انزال الدبابات محلها في اليوم التالي ! .. وأمتدت الانتفاضة الى العمال ، وتفاجأ النظام أن نقابة السكك الحديدية قد انضمت الى الطلاب تحت ضغط قواعدها العمالية، فأعلنت استنكارها للعنف الذي لا مبرر له ضد المتظاهرين ، واضطرت النقابة تحت ضغط قواعدها العمالية أن تقرر الاضراب وأن تسحب قرارا سابقا بزيادة ساعات العمل .

وكان اشتراك نقابات العمال بالاضراب أخطر ما في الانتفاضة ، فما كان من النظام العسكري الا أن أعلن حالة الطوارىء وعلق موادا من الدستور لمجابهة الحركة الجماهيرية . هذه هي حقيقة الاحداث التي وقعت في السودان مؤخرا .. أن دلالات هذه الاحداث تشير الى الظواهر الجديدة التالية :

أولا — ان الحزب الشيوعي السوداني قد استطاع ان،يعيد بناء نفسه بالرغم من الضربات القوية التي وجهت له ، وانه بدأ ينتقل تدريجيا الى النضال العلني اعتمادا على التنظيم السري الذي بناه خلال الفترة الماضية .

ثانيا — ان الحركة الديموقراطية بين الطلاب والعمال لم تمت ، وأن القواعد الطلابية والعمالية قد استطاعت أن تفرض تحركها بالرغم من كل الاجراءات التي اتخذتها السلطة لتحويل النقابات الى أداة بيدها ..

ثالثا — ان تصفية الحزب الشيوعي السوداني لم تنجح ، وأن الحزب لم يزل طليعة الحركة الجماهيرية ، وأنه بالرغم من استشهاد عناصر قيادية كثيرة منه ، واعتقال العشرات من كوادره ، لم يزل في قلب الجماهير السودانية وفي قلب الطبقة العاملة السودانية .

٤ — ان نظام النميري لا يملك الا وسيلة وحيدة أمام عزلته الجماهيرية، وهي الاعتماد على القوى المسلحة وعلى الدبابات وعلى حالة الطوارىء وعلى تعليق مواد الدستور — دستوره — لمجابهة الحركة الديموقراطية والجماهيرية .

ان عزلته الجماهيرية تدفعه باستمرار الى الفاشية والارهاب والقمع ، وانه أخيرا لا يستطيع أن يبرر وجوده الا بالارهاب المستمر .

زوجتا الشهيدين الشفيع وبابكر في جامعة الخرطوم

حضرت فاطمة ابراهيم زوجة الشهيد الشفيع وهي احدى قادة الحركة النسائية في السودان ترافقها زوجة الشهيد بابكر الى جامعة الخرطوم أثناء انتفاضة الطلاب ، وكان مجيئهما الى الجامعة لتأكيد تضامن الحركة النسائية مع الانتفاضة الديموقراطية .